جامعة 08 ماي 1945

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

رقم التسجيل :11/6007812

الرقم التسلسلي:

الدبلوماسية البيئية : الأمن البيئي العالمي بين الحسابات القطرية و المواجهة العالمية

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية و الدراسات الأمنية

إعداد الطالب:
روامي حبيب

إشراف الأستاذ:
أ.قسوم سليم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
حميداني سليم	د.	08 ماي 1945	رئيسا
قسوم سليم	أ.	08 ماي 1945	مشرفا و مقررا
لبال نصر الدين	أ.	08 ماي 1945	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

أتوجه بعميق آيات الشكر و الامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ

" قسوم سليم " الذي أشرف على هذه المذكرة، و أمدني بالنصائح

و التوجيهات و كان خير دليل لي ، و مرشد لي في هذه الرحلة العلمية

حتى وصلت لبر الأمان فبارك الله لها في عمله و صحته و أمده الله

بالعمر المديد ليظل سراجا ينير درب العلم.

دون أن أنسى الشكر أيضا لجميع أساتذتي الذين بفضلهم وصلت لهذه

المرحلة

.

الإهداء

إلى أكبر قلب غمرني بحنانه و سقاني حب أنقى من قطرة الندى الى منبع الحنان وهبة الرحمن،إليك من رسمت البسمة على شفتي و مسحت الدمع من عيني، إليك و الجنة تحت قدميك إليك "**أمي الغالية**".

إلى من جاهد و ناضل في سبيل تدريسي و توفير الأحسن لي إلى من حرص على رؤيتي إنسانة ناجحة ،إلى من زرع في قلبي مكارم الأخلاق،و بذرة الصبر " **أبي الغالي**".

إلى من كانوا خير سند لي " **أخواتي** " و " **إخواني**".

إلى من ساعدتني و دعمتني في انجاز هذا العمل "خيرو- اسماء -هاجر " .

إلى أعز أصدقاء على قلبي نضال-شاكر -خير الدين-مهدي-بزر-محسن-حسين-نسيم-وحيد-النوري-سيسو-عمار-مينو.

- إلى من ساعدني من قريب أو من بعيد و تمنى لي النجاح.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول : مفهوم الأمن

المطلب الأول : تعريف الأمن

المطلب الثاني : ماهية الأمن في النظريات الوضعية

المطلب الثالث : ماهية الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

المبحث الثاني : مفهوم البيئة

المطلب الأول : تعريف البيئة

المطلب الثاني : المشكلة البيئية

المطلب الثالث : ظهور فكرة حماية البيئة

المبحث الثالث : مفهوم الأمن البيئي

المطلب الأول : تعريف الأمن البيئي.

المطب الثاني : أبعاد و مستويات الأمن البيئي .

الفصل الثاني : الجهود الدولية لتحقيق الأمن البيئي

المبحث الأول : التطور التاريخي للنظام البيئي العالمي

المطلب الأول : الجهود التاريخية لحماية البيئة

المطلب الثاني : التطور الثقافي للأمن البيئي : مرحلة الحرب الباردة

المطلب الثالث : البيئة فيما بعد مرحلة الحرب الباردة : الاهتمام الدولي الخاص

المبحث الثاني : الحكومة البيئية و الأمن البيئي

المطلب الأول : ماهية الحكومة البيئية

المطلب الثاني : ظهور فكرة الحوكمة البيئية العالمية

المطلب الثالث : آليات الحوكمة البيئية العالمية لتحقيق الأمن البيئي العالمي

المبحث الثالث : التنمية المستدامة كأداة للأمن البيئي

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

المطلب الثاني : ظهور فكرة التنمية المستدامة في المجال البيئي

المطلب الثالث: آليات التنمية لتحقيق الأمن البيئي

الفصل الثالث : الدبلوماسية البيئية : الانجازات و العوائق

المبحث الأول:انجازات الدبلوماسية البيئية في تحقيق الأمن البيئي.

المطلب الأول : تطور القانون البيئي و أثره على حماية البيئة

المطلب الثاني : ايجابيات الاتفاقيات الإطارية لتغيير المناخ(بروتوكول كيوتو و اتفاقية كوبنهاجن)

المطلب الثالث : دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي .

المبحث الثاني:الدبلوماسية البيئية:عوائق تحقيق الأمن البيئي

المطلب الأول : العامل السياسي كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي :
(الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)

المطلب الثاني : العامل الاقتصادي كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي: (الصين نموذجا)

المطلب الثالث : متطلبات الدول النامية كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي .

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

مر الإنسان منذ الحياة البدائية بمراحل مختلفة ، اتسمت بالتطور من مرحلة إلى أخرى وصولا إلى العيش المنظم تحت سلطة الدولة التي تسعى لتحقيق الأمن و الحفاظ على سيادتها ، من خلال إخضاع المجتمع المدني إلى قوانين تمنع الفوضى و انتشار الفساد، فلقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول لضمان بقائها و استمرارها من بين أولويات سياساتها.

فكان مفهوم الأمن مرتبط بالبعد العسكري فقط ، و لكن مع التطور السريع و التغيرات الجذرية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية و حتى على مستوى المفاهيم و القيم، فقد اتسع مفهوم الأمن ليشمل أبعاد أخرى غير البعد العسكري تزامننا مع ما تشهده مرحلة ما بعد الحرب الباردة من تغيرات هامة في طبيعة التهديدات المحدقة بأمن الدولة و مصادرها مثل الجريمة المنظمة الإرهاب، التلوث البيئي، الاحتباس ،الحراري ...الخ.

وفي خضم هذه التحولات ظهر مفهوم الأمن البيئي حيث أصبحت القضية البيئية و المحافظة عليها من التلوث من أهم القضايا التي تشغل المجتمع الدولي ، نظرا لكون المشكلة البيئية لا تتوقف عند حدود دولة واحدة ، إذ يمكن للتهديدات البيئية إن تصبح تهديدا للأمن العالمي ككل.

هذا ما جعل عملية الحفاظ على البيئة و تحقيق الأمن البيئي الشغل الشاغل للمجتمع الدولي ، من خلال ما يعرف بالدبلوماسية البيئية التي تتشكل من جميع الجهود المبذولة ومن قبل جميع الفواعل في النظام الدولي و المتمثلة في الاتفاقيات و البروتوكولات الدولية في مجال البيئة ، التي تهدف إلى منع التدهور البيئة و حماية المصادر الطبيعية، من خلال التعاون و تقاسم الأدوار و الأعباء المترتبة عن الالتزام بالمبادئ

التي تنتج عن الدبلوماسية البيئية ، كون هذه الالتزامات هي الآلية الوحيدة لتحقيق الأمن البيئي.

1ــ إشكالية الدراسة :

تدور هذه الدراسة حول الدور الذي تلعبه الدبلوماسية في تحقيق الأمن البيئي و الآليات الناتجة عن مختلف الجهود المبذولة في هذا المجال للحد من تفاقم المشكلة البيئية على جميع المستويات و من جهة أخرى مدى التزام الدول و المجتمع المدني بما تسعى الدبلوماسية لتحقيقه .

فمن هنا نطرح الإشكال التالي :

ما مدى فعالية الدور الذي تقوم به الدبلوماسية البيئية لتحقيق الأمن البيئي ؟

على ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح عدة أسئلة فرعية

ــ ما هو الأمن البيئي ؟

ــ كيف ساهمت الجهود الدولية في تحقيق الأمن البيئي ؟

ــ هل يمكن اعتبار التنمية البيئية كمادة فعالة لتحقيق الأمن البيئي ؟

ــ فيما تتمثل انجازات الدبلوماسية البيئية المحققة على ارض الواقع ؟

2 ــ فرضيات الدراسة :

ــ كلما سعت الدول إلى زيادة و تطوير اقتصادياتها كلما زادت حدة المشكلة البيئية .

ــ تزداد المشكلة البيئية و تتسع كلما غلبت الحسابات القطرية للدول منفردة على حساب التوافقات الجماعية و التعاونية .

3 ــ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج موضوع الدبلوماسية البيئية الذي يعتبر من بين الأولويات المعاصرة التي أفرزتها التطورات الراهنة من أجل تحقيق الأمن البيئي ، ويكمن الاستدلال على أهمية الموضوع محل الدراسة من خلال النقاط التالية:

3 ــ 1 الأهمية العلمية : حيث تكمن في :

ــ التطرق لمجموعة من المفاهيم الأساسية كالأمن البيئي و الحوكمة البيئية و التنمية المستدامة باعتبارها من المفاهيم المرتبطة بالموضوع محل الدراسة .

ــ عرض لمختلف الجهود المبذولة على الساحة الدولية في إطار الدبلوماسية البيئية من خلال تبني لمخالف النماذج و الحالات للدراسة كالمؤتمرات الإطارية لتخيير المناخ و دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي.

ــ تقييم للجهود المبذولة من أجل تحقيق الأمن البيئي.

3 ــ 2 الأهمية العملية :

تتمثل الأهمية العملية في الواقع الذي تشهده البيئة من انتهاكات و استخدام غير المسؤول للموارد الطبيعية وسعي جميع الفواعل على الساحة الدولية من خلال جهود الدبلوماسية البيئية لتدارك المشكلة البيئية و إيجاد الحلول العملية من خلال التطرق للانجازات المحققة و العوائق التي تقف أمام الدبلوماسية البيئية.

4 ــ مبررات اختيار الموضوع :

يعود السبب وراء اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية و أسباب موضوعية كالآتي:

4 ــ 1 مبررات ذاتية:

تكمن الأسباب الذاتية في الرغبة الشخصية لدراسة الأمن البيئي و سبل تحقيقه باعتباره يندرج ضمن الدراسات الأمنية و التي تعتبر من حقول العلاقات الدولية ، فأردت انجاز هذا الموضوع لاستيفاء متطلبات الحصول على شهادة الماستر في تخصص الدراسات أمنية.

4 ــ 2 مبررات موضوعية :

تزايد الاهتمام بموضوع الأمن و القضايا الجديدة المهددة له في إطار توسيع مفهوم الأمن حيث حضي الأمن البيئي باهتمام واسع ، ما جعل موضوع البيئية من الأولويات على مختلف المستويات و خصوصا على المستوى الدولي . حيث أصبحت الدبلوماسية البيئية هي تقريبا الحل الوحيد من أجل تدارك المشكلة البيئية و إيجاد آليات فعالة لتحقيق الأمن البيئي.

5 ــ أهداف الدراسة :

نسعى لتحقيق جملة من الأهداف من خلال دراستنا لموضوع الدبلوماسية البيئية و الأمن البيئي و هي :

ــ التعرف على ماهية التهديدات التي تواجه الإنسان و الحياة على هذه الكرة الأرضية

ــ عرض لمختلف الجهود على مر التاريخ التي كانت في مجال حماية البيئة و محاولة تحقيق الأمن البيئي.

ــ محاولة فهم و تفسير الدور الذي تلعبه الدبلوماسية البيئية في سعيها لتحقيق الأمن البيئي.

ــ تقويم لمختلف الجهود المبذولة و لمختلف الفواعل الدولية في هذا المجال.

6 ــ مجالات الدراسة :

يمكن التقسيم إلى ثلاث مجالات على النحو التالي :

6 ــ 1 .المجال المعرفي :

تنتمي الدراسة إلى حقل الدراسات الأمنية في العلاقات الدولية ، من خلال التركيز على الدراسات البيئية و دور الدبلوماسية البيئية في تحقيق الأمن البيئي ، بالتوقف عند أهم الآليات المراد تطبيقها على المستوى الدولي لإدارة المشكلة البيئية التي جاءت بمها أهم المحافل الدولية في إطار حماية البيئة.

6 ــ 2 .المجال المكاني :

لا يقتصر على المنطقة أو دولة أو إقليم محدد بل يتسع ليشمل العالم ككل ، لأن الأخطار البيئية كالتلوث و الاحتباس الحراري لا تعنى بمنطقة محددة ، فهي لا تعترف بالحدود السياسية للدول هذا ما حتم مواجهة عالمية للمشكلة البيئية من خلال تعاون الجماعي في إطار الدبلوماسية البيئية.

6 ــ 3 .المجال الزمني :

منذ القدم وقضية الحفاظ على البيئة موجودة لكن بدأ الاهتمام الفعلي بهذه القضية في فترة السبعينات من القرن العشرين على الصعيد الدولي ، أما في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة أصبحت المشكلة البيئية تعتبر كأولوية من أولويات الدول و الفواعل الأخرى في النظام الدولي ، نظرا لمساعي الدبلوماسية البيئية من أجل جسر الهوة بين المصالح المتضاربة للدول الاقتصادية الكبرى و إيجاد حلول للمشكلة البيئية.

7 ــ مناهج الدراسة :

7 ــ 1 . المنهج التاريخي : يتمثل هدا المنهج في عملية إحياء الماضي من خلال سرد وتفسير لمختلف الوقائع و الأحداث، حيث يعتبر المنهج الأكثر اتصال بالواقع الدولي و الأكثر تعبيرا عن أوضاعه، فمن خلال هذا قمنا بتتبع المسار التاريخي لتطور الجهود الدولية لتحقيق الأمن البيئي .

7 ــ 2. المنهج الإحصائي : وهو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية و الرياضية في معالجة و تحليل البيانا ت المتعلقة بالظواهر على الساحة الدولية ، فقد قمنا بإدراج مجموعة من الإحصائيات و الأرقام المتعلقة بدراستنا .

7 ــ 3 . منهج دراسة حالة : يقوم هذا المنهج على أساس دراسة حالة معينة بهدف جمع معلومات متعمقة عنها التي لا يمكن التحصل عيها بأساليب أخرى ، فهو أفضل منهج لمعالجة و فهم ظواهر العلاقا ت الدولية ، حيث قمنا في بدراسة حالة لنموذجين هما الصين و الولايات المتحدة الأمريكية كعائقين أمام الدبلوماسية البيئية .

7 ــ 4 . المنهج المقارن : يعتمد هذا المنهج على المقارنة في دراسة الظاهرة من خلال إبراز أوجه الشبه و الاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر وهذا ما نحتاجه لفهم بعض الظواهر في العلاقات الدولية فقد قمنا بمقارنة الجهود المبذولة لحماية البيئة قبل نهاية الحرب الباردة و بعدها .

8 ــ الإطار النظري للدراسة :

استندنا في دراستنا هذه على النظريتي ن أساسيتين هما النظرية الواقعية و النظرية الليبرالية حيث أن النظرية الواقعية التي تقوم على مبدأ المصلحة الخاصة قبل المصلحة العامة والمتمثلة في الحسابات القطرية للدول كالأهداف الاقتصاديۃ و السياسية الصين

و الولايات المتحدة الأمريكية لكن النظرية الليبرالية جاءت مغايرة للمنظور الواقعي حيت تقوم على مبدأ الأمن الجماعي الذي يحقق من خلال تعاون جميع الفواعل على الساحة الدولة لحل مشكلة البيئية في إطار الدبلوماسية البيئية .

9 ــ الإطار المفاهيم للدراسة :

الدبلوماسية البيئية : تعرف على أنها فن التفاوض و ممارسة العلاقات الدولية لغرض منع التدهور البيئي و حماية المصادر الطبيعية و تقاسم مواردها ، و تمثل كذلك إدارة المجتمع الدولي لحل المشاكل البيئية ذات الأبعاد العالمية بطريقة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات و ظروف كل طرف أو دولة و دلك لحماة كوكبنا و صحة الإنسان .

10 ــ أدبيات الدراسة :

يعتبر موضوع البيئة و الأمن البيئي من أهم المواضع التي طرحت نفسها على الساحة الدولية و على الساحة الأكاديمية و البحثية و رغم قلة المراجع المتوفرة باللغة العربية فقد استندنا على مجموعة من الكتب و الدراسات التي تناولت الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق الأمن البيئي ، و نذكر منها :

*. حسين شكراني : نحو حوكمة بيئة عالمية ، مقال مقدم ضمن مجلة رؤى إستراتجية سنة 2014 ،حيث حاول الباحث عرض السبل الداعمة للحوكمة البيئية العالمية المنطلقة من أنسنة القانون الدولي و الدبلوماسية البيئية كمجالات يجب أن تحظى بالاهتمام الواسع من قبل الدول .

*. مصطفى يوسف كافي: اقتصاديات البيئة و العولمة ، كتاب منشور سنة 2013 ، عرض الكتاب جملة من الأضرار البيئية التي تسببها العولمة و التطور الاقتصادي

الحاصل ، فمن خلال هذه الدراسة وجدت أنه يجب على الدول فهم مدى خطورة التطور التكنولوجي و الاقتصادي على حساب البيئة ، و على كل بلد تطبيق حسابات اقتصادية بيئية.

*. صباح العشاوي : المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، كتاب نشر سنة 2010 ، حيث ركزت الكتبة على الجهود الدولية المبذولة في إطار القانون الدولي البيئي لحماية البيئة و أبرزت المسؤولية المترتبة على عاتق المجتمع الدولي ككل من أجل الوصول إلى الهدف المنشود و هو حماية البيئة من الأخطار الناجمة عن النشاط الإنساني بصفة عامة.

*. مارك جيدوبت ، التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية ، كتاب نشر سنة 2003 ، من خلال هذا الكتاب فهمنا متى أصبحت قضية البيئة قضية علاقات دولية و كأولوية بالنسبة للدول ، حيث قدم لنا الكاتب المسار التاريخي لتطور القانون الدولي البيئي ، و الإنجازات التي نتجت عن مختلف الفعاليات الدولية .

إذن يمكننا القول أن موضوع دراستنا ما هو إلا تكملة للجهود السابقة و المستمرة نظرا لكون موضوع البيئة و الحفاظ عليها جديد و جد مهم بالنسبة لمستقبل الكرة الأرضية.

11 ــ صعوبات الدراسة :

من المؤكد أنه لا يمكن أن نجد دراسة خالية من الصعوبات و خصوصا إذا كان موضوع الدراسة من المواضيع الحديثة مثل الأمن البيئي ، فقد وجهتنا صعوبات عديدة و المتمثلة في محدودية المراجع و خاصة باللغة العربية كون أن موضوعنا جديد و يلقى اهتمام كبير في أوساط الأكاديمية الغربية مقارنة بالعربية، أو دول العالم الثالث و هذا راجع لعدم إعطاء الموضوع الأهمية المناسبة ، و واجهتنا صعوبات كذلك في

قلة المعلومات بالنسبة للعوائق تحقق الدبلوماسية البيئية و خصوصا العوائق الاقتصادية.

12 ــ تفصيل الدراسة :

بعد طرحنا للإشكالية ، ارتأينا تقسيم موضوع دراستنا إلى ثلاثة فصول كالآتي :

الفصل الأول ، هو عبارة عن مدخل للموضوع و الذي يشمل الإطار المفاهيمي ، ففي المبحث الأول حاولنا تعريف الأمن و كيفية تطوره و توسعه ليشمل أبعاد أخرى غير البعد العسكري ، و في المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية البيئة و ظهور فكرة حماية البيئة بعد ، نظرا للخطر الذي يمدها ، أما المبحث الثالث فقد يربط بين مفهوم الأمن و مفهوم البيئة و استنتجنا تعريفا للأمن البيئي.

أما الفصل الثاني بعد تعرفنا على الأمن البيئي تطرقنا في المبحث الأول إلى التطور التاريخي للنظام البيئي العالمي المتمثل في الاتفاقيات البيئية ، أما في المبحث الثاني فقد تعرفنا على دور الحوكمة البيئية في تحقيق الأمن البيئي و الآليات التي تنتهجها لتحقيق ذلك . ثم خصصنا المبحث الثالث للتنمية المستدامة لاعتبارها كذلك كأداة للأمن البيئي و الآليات الجديدة التي جاءت بها من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

في ما يخص الفصل الثالث و بعد معرفة الجهود المبذولة على الساحة الدولية و تطورها ، ارتأينا أن نجعله كفصل تقييمي لهذه الجهود من خلال إبراز الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية البيئية في المبحث الأول و العوائق المختلفة التي تقف أمام تحقيق أهداف الدبلوماسية البيئية في المبحث الثاني.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

اقتصر المفهوم التقليدي على البعد العسكري فقط لكن وبعد التطور الذي حصل في جميع المجالات و حتى في المجال العلمي أصبح للأمن أبعاد و مستويات أخرى غير البعد العسكري الاستراتيجي ، حيث توسع مفهوم الأمن ليشمل الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي . فالأمن البيئي هو قضية جوهرية تحتم على الدول العمل سويا لمواجهة الأخطار و المشاكل البيئية ، كون البيئة هي الفضاء الذي يعيش فيه الإنسان و يمارس كافة نشاطاته فيه

فسوف نحاول معالجة في هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

- مفهوم الأمن
- مفهوم البيئة
- مفهوم الأمن البيئي

المبحث الأول : مفهوم الأمن

يعد مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي ، فهو احد ابرز المفاهيم في العلاقات الدولية التي لا تزال تتسم بالغموض ، الأمر الذي جعله يفتقر إلى تعريف محدد له يمكن تفسيره بشكل قاطع ، حيث اختلف مفهوم الأمن بين مختلف المدارس الفكرية و الباحثين حول هل الأمن ذو بعد عسكري فقط ؟ أو أن الأمن يشمل عدة مجالات أخرى ؟

وعليه سنحاول تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

- تعريف الأمن
- ماهية الأمن في النظريات الوضعية
- ماهية الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

المطلب الأول : تعريف الأمن

أ- الأمن لغة : الأمن هو ضد الخوف و الفزع فهو الطمأنينة بعدم توقع مكروه في الزمن الحاضر و المستقبل و ضده : الخوف الذي يعني فقدان الاطمئنان فأمن ، يأمن ،أمنا ، و أمان أي إطمئن و لم يخف فهو أمين.[1]

يقول الله تعالى :

« وعد الله الذين آمنوا منكم و عملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم و ليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم و ليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا».[2]

يحقق الأمن للإنسان وفقا للشريعة الإسلامية من خلال الإيمان بالله على وجه اليقين لأن الإيمان الصادق و تقوى الله في السر و العلن كفيل بأن يحقق الانسان الأمن و الطمأنينة. [3]

أما في اللغة الفرنسية فكلمة امن " sécurité " هي كلمة مشتقة من اللاتينية " securitas " و تعني عدم وجود خطر و مخاطر جسدية أو تدميرية لهذه البنية. [4]

ب- الأمن اصطلاحا : لقد تعددت التصورات حول مفهوم الأمن ، كما تعددت مرجعيات و أشكال تعريفه ، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم و ثابت ، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها ، و هذا الاختلاف نابع

---

[1]- أحمد فريجة ولد مية فريجة ، " الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، وفاق السياسة و القانون 14(2016): 95.

[2]- سورة النور ، الآية 55.

[3]- الصادق جراية ،" تحزلات مفهوم في ظل التهديدات الدولية الجديدة "، مجلة العلوم القانونية و السياسية 8(2014): 19.

[4]- le petite lorous . fcance .editonlarousse .2001 . 928

من الاختلاف في البيئة المحيطة بالمفكرين و الحالة موضوع التحليل أيضا ، و اختلاف و تجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول و الفواعل الأخرى في الساحة الدولية ، لذلك و على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن و شيوع استخدامه ، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد. [1]

فالأمن هو حصيلة مجموعة من الإجراءات و التدابير التربوية و الوقاية و العقابية التي تدين بها الأمة و تتناقض أو تتعارض على المصالح و المقاصد المعتبرة .

فهو اطمئنان الإنسان على دينه و نفسه و عقله و أهله و ماله و سائر حقوقه و عدم خوفه في الوقت الحالي أو في الزمن الآتي ، في داخل بلاده أو خارجها من العدو و غيره ، و يكون ذلك وفق توجيه الإسلام و هدي الوحي و مراعاة الأخلاق و الأعراف و المواثيق و العهود. [2]

و هو إحساس الفرد و الجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية و النفسية و علاقتهما بدافع الأمن بمظهريه ، المادي كالسكن الدائم المستقر و الرزق الجاري و التوافق مع الغير ، و النفسي المتمثل في اعتراف المجتمع بالفرد و دوره و مكانته. [3]

كما يعرف على أنه قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث و الوقائع الفردية للعنف كذلك جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة و المؤدية للعنف .[4]

---

[1]- علي مدوني ،" قصور بناء الدولة في افريقيا و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها "، (اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة ، 2014) ، 50-51.

[2]– نور الدين الخادمي ،" القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل"، المجلة العربية للدراسات الأمنية،43.:12 .

[3]– محمد عبد الكريم نافع ،" الأمن القومي ،"(القاهرة ، دار الشعب للنشر و الطباعة ، 1972) ، 37 .

[4]– عبد المنعم المنشاط ،" الأمم المتحدة و مفهوم الأمن "، مجلة السياسة 74(1972) : 82 .

الأمن حاجة أساسية من حاجات البشر ، تحتل المرتبة الثانية من حاجاته و تتلو مباشرة في أهميتها اشباع الفرد لحاجاته الفيزيولوجية ، الطعام و الشراب لذلك يؤثر الإحساس بفقدانه أو بنقصه على كيان المجتمع.

فيما يرى آخرون أن مفهوم الأمن و مضمونه يتفاوت من مجتمع لآخر بل يتفاوت في المجتمع الواحد من فترة لأخرى و مرد هذا التفاوت و الاختلاف إلى الإيديولوجية السائدة في المجتمع ، و إلى الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية التي يقوم على تحققها و بحسب المختصين يرجع تعدد تعاريف الأمن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية و إلى الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن و تجنب الحرب.([1])

أما المفهوم الشامل فيدل على معنى إيجابي يتضمن ما يشير إليه المفهوم الضيق إضافة الى شعور الدولة بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها لحاجاتهم و متطلباتهم المشروعة ، بما في ذلك احتياجات و متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية و الاقتصادية.[(2)]

فبالنسبة "لمايكل ديلون"Michael Dillon:

الأمن هو مفهوم مزدوج إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر ، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره ، و بما أن الأمن ، وضده الخوف ، فالأمن مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن ، ما عبر عنه ديلون بـــ (insecurity).[(3)]

و يعرفه" باري بوزان" Burry Buzan على أنه :

---

[1]– محسن بن العجمي بن عيسى ،" الأمن و التنمية "،الرياض ، جامعة نايف االعربية للعلوم الأمنية (2011)،14.

[2]- فهد بن محمد الشقحاء،" الأمن الوطني: تصور شامل"، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية"(2004) ،15.

[3]– علي مدوني ،" قصور متطلبات بناء الدولة في افريقيا و انعكاساتها على الأمن و الإستقرار فيها"، (اطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة ،2014) ، 50 .51.

" العمل على التحرر من التهديد و هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير معادية ".

و منه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له ، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة ، و هنا يعرف الأمن و تصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد و مصدره و حدته .[1]

أما "ريتشارد أولمان" Richard Ulman في مقال له بعنوان إعادة تعريف اللأمن "Redefining Security " حاول وضع تعريف لتهديد الأمن على أنه :

"نشاط أو سلسلة من الأحداث التي تهدد بشكل كبير و خلال فترة زمنية وجيزة بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما ، أو تهدد بشكل كبير بتضييق مجال الخيارات السياسية المتاحة لدى حكومة دولة ما أو الكيانات غير الحكومية الخاصة (أشخاص ، جماعات ، شركات) داخل الدولة".

و يرى كذلك عدم التركيز فقط على القضايا العسكرية على حسابات تهديدات غير عسكرية مثل القضايا البيئية و نضوب الموارد ، فيتضح مما سبق أن اولمان حاول توسيع التهديدات لتشمل تحديات جديدة .[2]

مما سبق يمكننا أن نستنتج عدم وجود تعريف شامل و جامع لمفهوم الأمن لاختلاف أطروحات المفكرين و الباحثين في هذا الميدان . لكن لدى الأمن أهمية مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت متخلفة

[1]– عبد الكريم واري ،" الحلف الأطلسي و اجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي"، (رسالة ماجستير ، جامعة تيزي وزو،2014)،39.

[2]- عادل زقاع ،" اعادة صياغة مفهوم الأمن " اطلع عليه بتاريخ 27جانفي 2018، http//www.geacities.com/algeggagh/necom1.html

أو متقدمة ، و هو عكس الخوف أي شعور الفرد بالإطمئنان و انعدام الإحساس بالخطر. كما يشير في أذهاننا على أنه البقاء و التكامل داخل دولة واحدة في جو التماسك الاجتماعي و حماية للمصالح بمختلف أبعادها الداخلية و الخارجية للدولة .

المطلب الثاني : ماهية الأمن في النظريات الوضعية

أخذ التطور حول مفهوم الأمن مسارات عديدة بدءا بتلك الدراسات و الأبحاث التي غطت مدة زمنية طويلة ، و التي تدخل في إطار ما يسمى بالمنظور التقليدي الذي يركز بشكل أساسي على التفسير الواقعي و الليبرالي للتفاعلات على المستوى الدولي ، فقد حاولوا الحفاظ على المفهوم التقليدي الضيق للأمن فيما يتعلق بأمن الدولة.

فمنذ معاهدة وستفاليا 1648 ، و نشأة الدولة القومية ، و رغم صياغة افتراضات جديدة للمعادلة الأمنية إلا أن المدرسة الواقعية لا تزال الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية ، و يركز الفكر الواقعي إلى مبادئ و أسس تعتبر محددات لتحليل مفهوم الأمن، و هي كالأتي :

– الدولة هي الفاعل الوحدوي في العلاقات الدولية و هي الموضوع المرجعي و الأساسي للأمن .

– تسعى الدول إلى تطوير قدراتها العسكرية للدفاع عن نفسها و توسيع نطاق سيطرتها، فبالتالي الحرب لا يمكن تفاديها .

– تتميز بنية النظام الدولي بغياب الثقة بين الدول ، فليس باستطاعته الدول التأكد من نوايا جيرانها و هو ما يزيد احتمال قيام حرب .[1]

انطلاقا من هذه الأسس فان هدف التفاعل بين الدول و النظام الدولي هو تحقيق الأمن من خلال تعظيم سبل الهيمنة بغرض ضمان البقاء كهدف أساسي للدولة في ظل غياب سلطة مركزية عليا . و داخليا يرى الواقعيون أن الدولة هي الوحيدة التي تمتلك

[1]– جويدة حمزاوي ،" التصور الأمني الأوروبي : نحو بنية شاملة و هوية استارتيجية في المتوسط "، (رسالة ماجستير ، جامعة باتنة2011) ،19.

وسائل الاحتكار الشرعية للقوة و العنف داخل حدودها الأمر الذي يضمن أمن الأفراد في إطار العلاقات المتبادلة بين المؤسسات السلطوية للدولة و المواطنين .[1]

و الحقيقة أن الواقعية ليست مدرسة واحدة ، بل مجموعة من الاتجاهات الفكرية التي تجمعها بعض الافتراضات ، و هناك خمسة اتجاهات داخل الواقعية هي : الواقعية الكلاسيكية ، الواقعية الكلاسيكية الجديدة ، الواقعية الهجومية ، و الواقعية الدفاعية ، لكنها تعد الواقعية ، بافتراضاتها المشتركة كنظرية وضعية واحدة .[2]

ارتكز التصور الرئيسي للأمن عند الواقعية على الأمن العسكري الدولاتي بمعنى البقاء و ارتباط فكرة الأمن بسياسات الردع و الدفاع العسكري لأن مصادر التهديد خارجية بصورة أساسية . حيث أنه و حسب هذا الطرح فإن التهديد الذي يواجه أمن الدول نابع بالأساس من سعي مختلف الوحدات إلى اكتساب القوة و استعمالها ، حيث يتم الربط ضمن هذا الاتجاه بين متغيري الأمن و القوة العسكرية باعتبار أن الوسيلة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن الخاص بالدول و عدم الفصل بينهما هو إهمال للسيادة القومية و حماية للدولة من التهديدات الخارجية .إذا اعتبر الواقعيون أن الهدف الأول الذي سعى إليه الدول هو البقاء و هو ما قاد الدول إلى التركيز على الإنشاء المستمر للمؤسسة الأمنية المتخصصة في التجسس و جمع المعلومات و تحليلها و بناء القوة العسكرية.[3]

---

[1]- الصادق جرابية ،" تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة "، مجلة العلوم القانونية و السياسية ،8 (2014)، 22.

[2]_ خالد موسى المصري،" الوضعية و نقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، 300 (2014) ،328 .

[3]– عبير بهلول ، النظرية الواقعية البنيوية في الدراساتت الأمنية : دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003"، (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 03 ،2014) ، 43.

و عوضا عن المنظور الواقعي نادت الليبرالية بالأمن الجماعي و السلام الديمقراطي ، فقال "جوشوا غولدستين" Goldstein Joshuos:

"إن الأمن الجماعي يتمثل بتشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر" .

و يمكن القول أن الفكر الليبرالي يستند إلى عدة أسس لتحليل مفهوم الأمن و هي :

– إمكانية التعاون بين الدول من خلال إنشاء مؤسسات و منظمات معنية في مجال الأمن و تقليص حدة النزاعات.

– محاولة إيجاد القيم و المصالح المشتركة من شأنه أن يقلص حدة النزاعات بين الدول.

– نشر القيم الديمقراطية مقابل تقليص العوامل العسكرية هو خطوة باتجاه إحلال الأمن.[1]

انطلاقا من هذه الأسس يمكن القول أن أتباع الليبرالية يعدون القانون الدولي و المنظمات الدولية مهمة جدا في تحقيق الأمن بين الدول . كذلك ينتقل اللبراليون نظرتهم الليبرالية إلى المجتمع المحلي من تعددية و تعاون إلى رؤيتهم للعلاقات الدولية [2] . و هنا يمكن الإشارة أن الليبراليين قد أعادوا النظر في مسألة الأمن من اتجاه أكثر أتساعا و شمولية ، من خلال إقحام فاعلين من غير الدولة ، ليصبح الأمن ليست فقط حماية أمن الدولة ضد التهديدات من دول أخرى ، و إنما تهديدات فاعلين غير دوليين ضمن الترتيب العالمي .

[1]– مروان محمد حج محمد ،" الأمن في العلاقات الدولية "، اطلع عليه بتاريخ 29 جانفي 2018.
http//political-encyclopedia.org.2016/11/06

[2]– خالد موسى ،" الوضعية و ناقدها في العلاقات الدولية "، 333 .

إن التصور الليبرالي للأمن موسع بمعنى ما فوق الدولة أكثر ما دون الدولة ليشمل العوامل المؤسساتية الاقتصادية و الديمقراطية ، وهي أبعاد أكثر تأثيرا من العامل العسكري في إقامة السلام ، اعتبار أن السياسات الدنيا هي التي تحدد أجندة الأمن و تجعل التعاون بين الدول أمرا لا مفر منه .[1]

إن العنوان الرئيسي الذي يمكن لنا أن نضعه لاهتمام أتباع النظرية الليبرالية هو التعاون الدولي بمجالاته العديدة و أشكاله المتنوعة و نتائجه العظيمة . و يمكن رؤية ذلك من خلال الأسئلة المركزية و الاقتراحات الأساسية لليبراليين .إذ يركز إتباع النظرية على دور المنظمات و المؤسسات الدولية في تطوير التعاون بين الدول لمواجهة المسائل المشتركة التي تواجه المجتمع الدولي.

فالتعاون الدولي خيار للدول لحماية مصالحها و حل المشكلات الكبيرة و ذلك هو التفكير العقلاني للدول في ظل نظام دولي تغيب عنه السلطة المركزية . فالقضايا التي كانت دوما تحتل مراكز ثانوية باهتمام الدول كالبيئة ، و التنمية المستدامة ، و الاحتباس الحراري ، مسألة الديمقراطية ، الإرهاب ، المخدرات ، أصبحت تحتل مكانة متقدمة في مسائل الأمن القومي للدول . وهذا ما جعل التعاون الدولي أولوية لدى الدول لمواجهة هذه القضايا العالمية .[2]

[1]- جويدة ، " التصور الأمني الأوروبي "، 23 .
[2]- خالد موسى ،" الوضعية و نقادها في العلاقات الدولية "، 334.

المطلب الثالث : ماهية الأمن في النظريات ما بعد الوضعية

لفترة طويلة ظل حجم التهديدات و مدى المخاطر أثناء الحرب الباردة مركزا على الصفقات التي تضم دولا تقليدية و التحالفات التي تقودها (نموذج و ستفاليا) . بعد 1990 أصبح تحليل المشكلات الأمنية و حلولها يتصدر الاهتمامات و يلقي الضوء على فواعل أخرى داخل الدولة و خارجها ، كحركات التمرد ، المجتمعات الإثنية ، الشركات متعددة الجنسيات ، و غيرها . كما تناولت البعد الدولي كالإرهاب و الجريمة و اتسعت لتشمل الأبعاد الإنسانية التنموية.

هذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من الأفكار النقدية التي ومع اختلافها في نواحي معينة إلا أنها اشتركت في جوانب عدة.[1]

ولا شك أن مدرسة كوبنهاجن تقدم إطارا ملائما لمفهوم الأمن ، بإقرارها بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا ، بل أنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة و بشكل ديناميكي ، و بهذا الشكل فإن الأمن يرتبط بثلاث مستويات الأفراد ، الدول و النظام الدولي بحيث أن الأمن على أي من هذه المستويات يعتبر ضروريا للأمن على المستويات الأخرى . و قد ساهم صدور كتاب " الشعب ، الدولة و الخوف ،" people state and fear لبوزان في التنبيه إلى قضية التوسيع من حيث الحجة القائلة أن التهديدات الأمنية التي

[1]- صليحة كبابي ،" الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث "، مجلة علوم الإنسانية 38 (2012): 239.

يمكن أن تمس أمن الدولة لم تعد أو ليست عسكرية محصنة ، وقد ميز بوزان بين خمسة أبعاد للأمن :

1ــ البعد العسكري .

2ــ البعد السياسي .

3ــ البعد الاقتصادي .

4ــ البعد الاجتماعي .

5ــ البعد البيئي .

فكل قطاع من هذه القطاعات لا يمكن أن يعمل بمعزل عن القطاعات الأخرى .[1]

و بالنسبة للنقديين (مدرسة فرانكفورت) ، يرى" كين بوث " k.Booth أن طريقته في التعامل مع هذا النقاش النقدي حول مفهوم الأمن هو أنه يرحب بأي مقاربة تمكن من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة ، للوصول في النهاية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما إن هناك التزام بالانعتاق . و في هذا الاتجاه أن بوث يرى أن الأمن يعني " الإنعتاق " ، وهكذا فإن التصور المحوري حول أمن العهد الجديد مرادف للانعتاق و الذي يعني حسب كين بوث :" تحرر الشعوب من

[1]- سميرة بوسطيلة ،" الأمن البيئي ــ مقاربة الأمن الإنساني ــ" ،(رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2012) ، 24.25.

القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ، ومن بين هذه القيود ، الفقر ، الحرب ، و الاضطهاد و نقص التعليم و غيرها كثير." و بالنتيجة فإن الأمن يمكنه أن يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار.[1]

ومن جهة أخرى يرى الاتجاه النسوي أنه يجب إعادة النظر في الاحتياجات الأمنية من خلال التقليل من استخدام القوة العسكرية ، حيث يعتبر نهج " تيكنر " Tictner الأكثر انتشارا داخل الدراسات الأمنية النسوية . هذا النهج فيه العديد من القواسم المشتركة مع الدراسات النقدية للأمن و كذلك مقاربة الأمن الإنساني في الدعوة لتوسيع الكائن المرجعي للأمن ليشمل النساء و قطاعات غير العسكرية .[2]

وفي الأخير يمكن القول أن الأمن هو مثل المفاهيم الأخرى في حقل العلاقات الدولية التي تتميز بغموضها و غياب الإجماع بين المختصين حول معناها ، حيث شهدت الدراسات الأمنية نقاشات و حوارات ركزت في وقت سابق بالدرجة الأولى على المسائل العسكرية، إلا أنه ومع نهاية الحرب الباردة و تسارع وتيرة العولمة و ظهور موجة تهديدات جديدة ، ظهرت حاجة إلى توسيع مفهوم الأمن و قطاعاته ، و إعادة النظر في موضوعه المرجعي .

---

[1]- عادل زقاغ ،" مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ،" اطلع عليه بتاريخ 29جانفي2018، http//bohothe.blogspod.com/2010/03/blog.post.html7,.1

[2]- امينة دير ، اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا دراسة حالة –دول القرن الافريقي– ،(رسالة ماجستير،جامعة بسكرة،2014)، 21.

المبحث الثاني : مفهوم البيئة

يرتبط الإنسان ارتباطا وثيقا بالبيئة التي يعيش فيها ، التي قد تكون المنزل أو الحي المجتمع ، الدولة ، الإقليم ،.. وغيرها . إذن للبيئة تعاريف مختلفة ، فكل فرد له تعريف خاص به للبيئة ، قد يكون مختلفا بشكل كبير للأفراد الآخرين ، فاهتمام الإنسان ببيئته يرجع إلى فترات قديمة ، على مر التاريخ لكن في العقود الأخيرة و مع التطور الحاصل أصبحت البيئة المحيطة بالإنسان مهددة مما حتم الاهتمام بالمسائل البيئية في الفكر السياسي و الأمني لاعتبار أن المشاكل البيئية أصبحت مهددة للوجود الإنساني.

و عليه سنحاول معالجة هذا المبحث في ثلاث مطالب كالأتي :

- تعريف البيئة

- المشكلة البيئية

- ظهور فكرة حماية البيئة

المطلب الأول : تعريف البيئة

تعرف البيئة في اللغة العربية على أنها الرجوع ف" باء الشيء " أي رجع إليه ، كما جاء في معجم لسان العرب لابن منظور ، حيث ذكر معنيين قريبين من بعضهما :

الأول : إصلاح المكان و تهيئته للمبيت فيه.

الثاني : بمعنى النزول و الإقامة.

حيث نلاحظ أن مصطلح البيئة اقتصر في المكان الذي يقيم فيه الفرد و الذي لا يمثل إلا جزء من هذه البيئة فقط .[1]

و تعريف البيئة باللغة الانجليزية (environnement) ، على أنها مجموعة من العناصر الحيوية و الكيميائية و الفيزيائية التي تحيط بالكائن الحي أو بمجموعة من الكائنات الحية و تؤثر على وجودها و بقائها، أما "ecology" فهي أحد فروع علم الإحياء ، يختص بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية نفسها و العوامل و الكائنات غير الحية التي تحيط بها .[2]

[1]– عبد الكريم منشان ،" دور نظام الادارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"،(رسالة ماجستير ، جامعة سطيف2013)، 3.

[2]– عبد الحميد شمس الدين ،"تعريف البيئة "، اطلع عليه بتاريخ ،26جانفي2018،تعريف ــ البيئةwww.mawdoo3.com

و تعرف البيئة في اللغة الفرنسية (environement) بأنه العلم الذي يهتم بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها العضوية و الفيزيقية دون الالتفات إلى تلك العلاقات التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك، اختصر هذا التعريف على البيئة الطبيعية بغض النظر عن العلاقات التفاعلية كما أهمل أنواع البيئة الأخرى .[1]

يصعب أحيانا إعطاء تعريف بسهولة للفظة شائعة الاستخدام يفهمها الفرد في حدود استخدامه المباشر لها ، فقد أعطى مؤتمر ستوكهولم 1972 للفظة " البيئة " فهما متسعا ، حيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء، هواء، تربة ، معادن ، و نباتات ، و حيوانات...) بل هي رصيد الموارد المادية و الاجتماعية المتاحة في وقت ما و في مكان ما لإشباع حاجات الإنسان و تطلعاته.[2]

كما يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأنظمة المتشابكة مع بعضها البعض لدرجة التعقيد والتي تؤثر و تحدد بقاء الإنسان في هذا العالم ، فالباحث عن تعريف محدد للبيئية يدرك أن الفكر القانوني يعتمد بصفة أساسية على ما يقدمه علماء البيولوجيا و الطبيعة للبيئة و مكوناتها ، حيث يختلف التعريف القانوني للبيئة من دولة لأخرى.[3]

---

[1]– منشان ،" دور نظام الادارة البيئية" ، 3

[2]– رشيد الحمد و محمد سعد صباريني ، " البيئة و مشكلاتها "، (الكويت ، عالم المعرفة ، 1979) ، 24.

[3]- سامح عبد السلام محمد ، مفهوم البيئة ، اطلع عليه بتاريخ 02فيفري2018 .
http//www.alukah.net/cluturee /0859342/

البيئة إذن هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية ، وهي كوكب الحياة ، وما يؤثر في من المكونات الأخرى للكون... و محتويات هذا الإطار ليست جامدة كالسلعة في مخزن بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة و متأثرة . و الإنسان واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما فيها أقرانه من بني البشر ، وقد ورد هذا الفهم الشامل للبيئة على لسان السيد " يوثانت " الأمين العام السابق للأمن المتحدة حيث قال :" أننا جميعا شئنا أم أبينا نسافر سويا على ظهر كوكب مشترك ...

وليس لدينا بديل معقول سوى أن نعمل جميعا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن و أطفالنا أنم نعيش فيها حياة كاملة و آمنة ".[1]

تعرف البيئة على أنها كل ما يحيط بالإنسان من أشياء تؤثر على الصحة فتشمل المدينة بأكملها ، بالإضافة إلى العوامل الجوية و الكيميائية ، و للبيئة أيضا مفهومين يكمل بعضها الآخر و هما البيئة الحيوية : وهي كل ما يختص بحياة الإنسان و بعلاقته بالمخلوقات الحية ، الحيوانية و النباتية التي تعيش معه ، أما ثانيهما فهي البيئة الطبيعية ، وتشمل موارد المياه ، والفضلات ، و التخلص منها و الحشرات و تربة الأرض و المساكن ، و الجو و نقاوته او تلوثه ، و الطقس ، و غير ذلك من الخصائص

[1]– رشيد الحميد ، " البيئة و مشكلاتها "، 26.

الطبيعية للوسط ، أما البيئة بمفهومها الواسع فهي تشمل عدة أبعاد تكنولوجية ، اجتماعية ، اقتصادية ، تاريخية ، ثقافية.

وكل من هذه الأبعاد يتفاعل مع الأبعاد الأخرى ، و يلعب دور حيويا في توازن هذا الكل ، فعندما نقول البيئة ، فنحن نقصد جميع العناصر التي تحيط بالإنسان و تتفاعل معه من خلال قيامه بنشاطاته الحيوية[1].

أما عن المفهوم القانوني للبيئة فهو يعتمد بصفة أساسية على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة للبيئية و مكوناتها ويظهر هذا جليا من خلال بعض التعاريف القانونية المختلفة من دولة لأخرى و التي نقدمها كما يلي :

ــ القانون المغربي يعرف البيئة على أنها :" مجموعة العناصر الطبيعية و المنشآت البشرية ، وكذا العوامل الاقتصادية و الاجتماعية التي تمكن من وجود الكائنات الحية و الأنشطة الإنسانية و تساعد على تطورها "

ــ القانون الليبي أقر بأن البيئة هي :" المحيط الذي يعيش فيه الإنسان و جميع الكائنات الحية ، و يشمل الهواء و الماء و التربة و الغذاء "

[1]– سماح عبد السلام محمد ،" مفهوم البيئة "، اطلع عليه بتاريخ 2018/03/26.
www.alukah.nrt/cluture/0/59342/.

وإذا نظرنا على هذه التعريفات السالفة الذكر نجد أنها تختلف باختلاف الأنظمة القانونية ، لكنها تتفق في الإطار العام الحاكم للمفهوم.

و الغني عن التذكير أن جذور المحافظة على البيئة مغروسة بثبات في تعاليم الأديان السماوية الربانية ، بل حتى في شعائر الأديان الوثنية ، كالبوذية و الهندوسية ، التي ترشد أتباعها على حسن المحافظة على الطبيعة الأم " .[1]

[1]– نفس المرجع

المطلب الثاني : المشكلة البيئية

لقد احدث تدخل الإنسان في التوازن الطبيعي لأنظمة البيئة ، الكثير من المشكلات لبعضها آثار عالمية ، إقليمية و محلية ، فالإنسان قد نسى أو تناسى أنه عنصر مكمل لعناصر البيئة و اعتبرها مخزن ضخما للثروة ، فأطلق لقدراته البيولوجية العنان لاستغلال إمكاناتها و السيطرة عليها ، و قد أدى هذا الخلل في تصور الإنسان إلى مجموعة من المشكلات تكاد تذهب بحياته على هذا الكوكب .. فالنمو الانفجاري في عدد السكان مشكلة ، و التلوث مشكلة ....، إنها مشكلات صنعها الإنسان في البيئة و عليه اليوم أن يواجهها و يتغلب عليها ، ولكن و قبل ذلك عليه أن يفهمها.[1]

إذن إن فهم الكيفية التي تدهورت بها الموارد و الكيفية التي انتشرت بها معدلات التلوث العالمي، وأسباب تناقص معدلات الأمطار و الإنتاج الزراعي و الرعوي و نوعية الطعام و زيادة معدلات الجفاف و تفاقم تأثيرات التصحر ، و كيفية انتشار الأوبئة و الأمراض و أسباب نقص المناعة ، أمر يحتاج لجهد كبير، و بعد كل ما ذكر من المسائل الحرجة التي جذبت و حركت انتباه العلماء و الباحثين و السياسيين

[1]- نفس المرجع ، 112

و صناع القرار على المستوى العالمي للحديث عن الأمن البيئي كمفتاح رئيسي في المسائل الحياتية للمجتمعات.[1]

و من أهم المشكلات البيئية التي أصبحت تشكل تحديا عالميا هي مشكلة التلوث البيئي ، فملوثات دولة ما لا تقف عند حدودها السياسية بل تعبر آلاف الأميال لتؤثر في بيئة و رفاه أبناء شعوب أخرى بأجيالها الحاضرة و المقبلة . كما أصبح العالم يدرك الآن الارتباط المتبادل و الوثيق بين مستوى النمو الاقتصادي و مكوناته من جهة و استخدام الموارد الطبيعية و البيئية من جهة أخرى. فالنشاط الاقتصادي بأشكاله المختلفة و استخدامه للمواد الطبيعية المتاحة يغير في البيئة المحيطة و مكوناتها.[2]

ــ و تتخذ مشكلة التلوث البيئي عدة أبعاد أهمها :

1 ــ تلوث الهواء الناتج عن إطلاق مختلف مخلفات المصانع في صورة أدخنة محملة ببعض الغازات السامة التي تضر بالصحة و تسبب بعض الأمراض.

2 ــ تلوث المصادر المائية بما يقذف فيها من مخلفات المصانع من مواد كيميائية و بترولية و غيرها ، و التي يمكن أن تؤثر على الثروة السمكية و الاستخدامات الاقتصادية الأخرى للمياه.

1– ابراهيم محمد ابراهيم و احمد ابراهيم الفايق ،" ابعاد مفهوم الأمن البيئي و مستويات في الدراسات البيئية "، كلية علوم الجغرافيا و البيئة ، الخرطوم (2016) ، 6 .

2– عيسى محمد الغزالي ،" مشكلة تلوث البيئة "، (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، 2004) 1.

3 ــ استخدام الأرض كمستودع للتخلص من جزء آخر من المخلفات النشاط الإنساني.

4 ــ وهناك مظاهر أخرى للتلوث مثل تلوث الغذاء و تلوث الصوت و تشويه المظهر، و الاحتباس الحراري ، و تغيير المناخ....

حيث يتوقع الخبراء تفاقم مشكلة تلوث بيئة إذا ما استمرت الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي ، و عليه فإننا نجد مشكلة مزدوجة فكلما حاول الإنسان زيادة إنتاجه ، زادت معدلات إفساد البيئة.[1]

إذن مع التطور و التقدم الهائل المحقق في معظم مجالات الحياة و إن لم نقل كلها ، نتيجة للعولمة و القفزة الكبيرة في مجال التكنولوجي اغفل الإنسان الضرر الكبير الذي تدفعه البيئة من أجل هذا التطور و من أجل تحقيق رفاهيته و متطلبات حياته التي تتزايد و تكثر باستمرار . هذا ما يستدعي ضرورة الأخذ في الحسبان أن هذا الكوكب سوف يؤول إلى الزوال إن بقي الحال كما هو نظرا لمعطيات عديدة و من أبرزها توسع ثقب الأوزون و زيادة حرارة الأرض بصفة مستمرة.

بإضافة إلى ذلك أن البيئة تتعرض إلى انتهاكات خطيرة ، فهناك أطنان من النفايات التي تدفن في أماكن قد تهدد حياة الناس بخطر كبير نتيجة لذلك تصبح التربة غير صالحة للاستعمال ، كذلك الحال لإلقاء أطنان النفايات في البحار و المحيطات يعرض

[1]– نفس المرجع ،2 .

الثروة السمكية إلى خطر تنعكس على الحياة الاقتصادية لكثير من الناس الذين يعتمدون على أرزاقهم على الثروة السمكية ، كما أن البيئة البحرية تتعرض إلى أخطار كبيرة جراء الناقلات النفطية التي تخلف في البحار تلوثا له انعكاساته. [1]

حيث أن تلوث المياه بالنفط من أكثر مصادر تلوث المياه البحرية انتشارا ، فاختلاط النفط بالماء ، يخل بالوسط الطبيعي و التوازن البيئي و النظم المائية . [2]

اذن و مما سبق يمكن القول ان سطح الأرض يتلوث بوجه عام نتيجة تراكم المواد و المخلفات التي تنتج من المصانع و المزارع و المنازل ، من ملوثات الأرض و التربة و النفايات االصلبة ، و المبيدات الحشرية و الفضلات المنزلية و الأسمدة الكيميائية و المعادن الثقيلة ، و تنتقل عبر السلاسل الغذائية ا لى الإنسان عبر النفايات التي يتم دفنها في التربة أو من خلال مياه الري الملوثة وغيرها.[3]

[1]– محمد مطلق الدوسري ،" الوعي البيئي المستدام من المنظور الإسلامي "، الأمن و الحياة 392(2015) 118 ــ 121.

[2]- هدى ناصر داود فلمبان ،" تحقيق الأمن البيئي "، (رسالة ماجستير ، جامعة جدة 2017):8.

[3]– قاسم خالد مصطفى ،" إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة"،(الإسكندرية ، دار الجامعة ، 2012) 132 .133 .

المطلب الثالث : ظهور فكرة حماية البيئة

نظرا لتطور و تفاقم المشاكل البيئية صارت العلاقات بين البيئة و أمن الإنسان من الاهتمامات البحثية الجادة في العقود الحديثة . أما أن كثرة الأخطار و علامات التدهور البيئي احدثا تحولا كبيرا في مفهوم الأمن الذي كان من صميم اللوازم العسكرية و السياسية فأصبح في سياق التحولات الحديث ذا صلة بالمسائل البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية.

الأمن البيئي قضية جوهرية ، بل إنها قضية محورية تأخذ أهمية قصوى في ظل ما تعانيه البيئة و مواردها من تدهور ، و إن تحديات الحماية البيئية تمثل بطبيعة الحال مشكلة أمنية ، رغم إسنادها إلى مكون سلوك الإنسان و درجة وعيه.[1]

ونظرا لتعدي المشكلات البيئية المستوى المحلي إلى المستوى العالمي ، توضح الاهتمام بالحق في سلامة البيئة على الصعيد الدولي منذ مطلع السبعينات ، و تمخض عن ذلك عدد كبير من النصوص القانونية الدولية التي كرست هذا الحق بشكل مباشر ، و لتوضيح المسؤولية الدولية للتصدي لهذه المشاكل .

باقتراح من المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة ، في جويلية 1968، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثالثة و العشرون بتاريخ

[1]– ابراهيم محمد و محمد محمد ،" أبعاد مفهوم الأمن "،1

1968/12/3 ، عقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية من 5 جوان إلى 16 جوان 1972. في ستوكهولم ، و يعتبر هذا المؤتمر أول تجمع دولي حول مسألة حماية البيئة ، حيث يستهدف تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة للإرشاد الشعوب إلى حفظ البيئة البشرية و تنميتها و بحث سبل تشجيع الحكومات و المنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة .[1]

ونذكر أيضا الجهود التي قامت بها المنظمات الدولية المختصة التي تعمل على تقديم عون حقيقي في مجال أعمال قواعد حماية البيئة كالمنظمة البحرية الدولية و منظمة اليونيسكو ، و منظمة الأغذية ة الزراعة ، و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة ، ونذكر:

ـــ الاتفاقية الدولية المبرمة في بروكسل عام 1969 و المتعلقة بالتدخل في أعالي البحار في حالات كوارث التلوث البترولي.

ـــ اتفاقية لندن لعام 1972 الخاصة بمنع التلوث البحري بإغراق النفايات و المواد الأخرى.

ـــ اتفاقية جنيف 1979 المتعلقة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود.

[1]– فاطنة طاوسي ،" الحق في البيئة السلمية في التشريع الدولي و الوطني "،(رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة 2015)،56.

ـــ اتفاقية فيانا لعام 1985 المتعلقة بحماية طبقة الأوزون.[1]

و اهتم كذلك العلماء في جميع أنحاء العالم بالتنبيه الأذهان إلى المخاطر المحدقة بالأجيال القادمة ، و نذكر منها دراسة الباحث " ريشارد فولك " بعنوان :" كوكبنا معرض للخطر" و التي نشرت لأول مرة في عام 1971 حيث أوضحت الربط بين الأمن و البيئة ، و دراسة " ليستر بروان " عام 1977 بعنوان :" إعادة تعريف الأمن القومي " حيث اقترحت الدراستان توسيع تعريف الأمن ليشمل الأمن ضد المخاطر التي تهدد القطاع الداعم للحياة على الأرض.

كما تم إنشاء المعاهدات لأغراض الأمن البيئي من قبل المؤسسات و المنظمات غير الحكومية ، و على سبيل المثال المنظمة غير الحكومية التي أنشأت في لاهاي عام 2002 غي الهادفة للربح، هدفها زيادة الاهتمام السياسي للأمن البيئي بوصفها الوسيلة المساعدة على ضمان الشروط الأساسية لتحقيق السلام و التنمية المستدامة .[2]

إذن كما نرى ان فكرة حماية البيئة لاقت رواجا كبيرا في الأوساط الدولية من اتفاقيات رسمية ، و كتابات للمفكرين و الباحثين ، و حتى تم إنشاء مراكز البحث المتخصصة في هذا المجال ، و الدور كذلك الذي تلعبه المؤسسات و المنظمات غير

[1]– فاطمة بن صديق ،" الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري "،(رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2016)،18.

[2]– ابراهيم محمد و أحمد محمد ،" أبعاد مفهوم الأمن "، 15 . 16

الحكومية في هذا المجال، فهي لا تزال تنشط كلها إلى غاية اليوم ساعية للوقوف في وجه هذه المخاطر المهددة للحياة البشرية من خلال حلول و آليات مختلفة .

كما تعتبر حماية البيئة حركة سياسية و أخلاقية تسعى إلى تحسين و حماية البيئة الطبيعية من أفعال البشر الضارة، من خلال اعتماد أشكال من التنظيم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي التي تعتبر ضرورية أو على الأقل تساعد في بداية معالجة البيئة من قبل البشر ، و من خلال إعادة تقييم العلاقة الإنسانية مع الطبيعة ، و بطرق مختلفة.[1]

1- www.britannica.com/ topic/enveommentalism. lorraine elliott. Enuironmentalism. .28mai2018..

المبحث الثالث : مفهوم الأمن البيئي

تزايد الاهتمام العالمي بالأخطار المشتركة التي تمثل تحديا مشتركا للبشرية جمعاء كالفقر التلوث البيئي ، التسلح ...و غيرها ، إذن إن التلوث البيئي ليس بالأمر الجديد لأنه ارتبط بالثور الصناعية في العالم الغربي ، و ما أسفرت عنه من تلوث للهواء و الماء و التربة ، إلا أن مكافحة التلوث لم تكن قضية أمنية في مرحلة الحرب الباردة و ما سبقها ، فقد كانت التهديدات الأمنية العسكرية فقط، لكن بعد انتهاء هذه المرحلة و توسع مفهوم الأمن أصبحت البيئة مدرجة ضمن قائمة التهديدات الأمنية للأفراد و الدول ، و ظهر مصطلح الأمن البيئي. وعليه سنحاول معالجة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى :

- تعريف الأمن البيئي
- أبعاد ومستويات الأمن البيئي

المطلب الأول : تعريف الأمن البيئي.

يمثل الأمن البيئي المرجعية المنظمة و المراقبة لكل الأنظمة و القوانين التي تجسد إستراتيجية بيئة وطنية من شأنها تحقيق الأمن و الرخاء و الاستقرار للدولة ، فمفهوم الأمن التقليدي ما يقتصر على حماية الأرض و الحدود من العدوان العسكري و الخارجي أو من مخاطر احتمالية عند حدوث حرب نووية فقط ، لكن واقع الحال يشير إلى وجود تهديدات أخرى ، لذا فإن الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في عرف الدراسات الإستراتيجية بمصطلح أمن البيئة و يتناول واقع بحث مسببات هذه المنافسة على شراكة الموارد الطبيعية البيئية من جهة ، و من جهة أخرى دراسة تأثير هذه المخاطر و المشكلات البيئية في رفاهية المجتمع و التنمية الاقتصادية للدول بصفة عامة .[1]

فإذا عرفنا الأمن قبل الأمن البيئي، فإن اقرب تعريف للموضوع البيئة هو أنه يعني توفر الحماية و الطمأنينة و الأمان لأفراد المجتمع عن من خطر قد يتحقق أو من متوقع حدوثه و أن الأمن يعني التنمية ، و بدون التنمية فلا مجال للحديث عن الأمن ،

[1]– ايهاب طارق عبد العظيم ،" أثر التشريعات الوطنية و القانون الدولي على تحقيق الأمن البيئي"(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية و أثره على الأمن البيئي ، مملكة البحرين ، المنامة ،18 ــ 20 مارس 2014) 5.

و التنمية بالضرورة تنمية ايكولوجية من واقع الاعتماد على الموارد الطبيعية التي تحقق الاقتصاديات اللازمة للدولة .[1]

ويعرف الأمن البيئي كذلك على أنه مجموعة أو جملة من السلوكيات الإيجابية التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية للبيئة، يمكن أن تتسبب في تلويثها ، أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها ، مما يؤدي بالنتيجة إلى إخلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي ، و بالتالي تهديد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن ، أو انعكاسه السلبي عليها ، أي أن الأمن البيئي يرتبط بالزمان و المكان ، و يشمل مساحات مختلفة محلية و إقليمية و عالمية و فترات زمنية مختلفة قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.[2]

وعند التحدث عن الأمن البيئي يجدر بنا الإشارة إلى العناصر التالية :

[1]– إبراهيم محمد و احمد محمد ، " أبعاد مفهوم الأمن " ، 7.

[2]– ناهد ناصر داود فلمبان ، " تحقيق الأمن البيئي "،(رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، المملكة العربية السعودية ،2017) ،13 .

ــ أن الأمن البيئي هو صمام أمان العالم ، فالمخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية و الحوادث وسوء الإدارة و الأخطار الناجمة عن تصميم و تنفيذ المشاريع و التي تنشأ داخل الدولة أو عبر حدودها تهديد للامن العالمي .

ــ الأمن البيئي وسيلة هامة و حاكمة في مسألة حقوق البيئة المستديمة التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية ، و التخفيف من ندرة المواد و التدهور البيئي و التهديدات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي إلى الإضرابات الاجتماعية و الصراعات الإقليمية.

ــ الأمن البيئي دليل أساليب إدارة الموارد الطبيعية و تدوير المنتجات و النفايات بطرق تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

ــ الأمن البيئي وثيقة ملزمة للحفاظ على عناصر المحيط الحيوي من تلوث وتأمين احتياجات المجتمع لتمكينه من تنفيذ خطط التنمية البشرية مع مراعاة كفاية المخزون الطبيعي بمختلف أشكاله لدوام و استمرار عملية التنمية.[1]

ــ مجموعة أو حملة من السلوكيات الإيجابية ، التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة ، يمكن أن تسبب في تلوثها ، أو تدهورها أو تخريب مكوناتها ، مما يؤدي

[1]– مسعود كسرى و طاهري الصديق ،" اثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر "(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، الجزائر 3 ، 08ــ09 ديسمبر 2014)82.

بالنتيجة إلى اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمي أو العالمي ، و بالتالي تهدد الأمن البيئي في أحد أو كل هذه الأماكن ، أو انعكاسه السلبي عليها ، أي أن الأمن البيئي يرتبط بالزمان و المكان ، و يشمل مساحات مختلفة محلية و إقليمية و عالمية ، و فترات زمنية مختلفة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد.[1]

ــ إن الأمن البيئي يشمل مجموعة من الجهود المبذولة من الدول و الأفراد من أجل تحقيق الرفاهية و التقدم الاجتماعي فحماية المواطن من المخاطر و هو ما يعني حماية الإطار الذي يعيش فيه و هو البيئة و مواردها من خلال وقف تلويثها و الحد من إفسادها و تدهورها بالإضافة إلى الاستثمار الأمثل للمواد الطبيعية للبيئة و مواردها من خلال الإدراك لطبيعة البيئية و مكوناتها و التفاعلات فيما بينها أمر مطلوب لتحقيق وعي بيئي يؤدي إلى تغيير السلوك و الممارسات اتجاه البيئة و مواردها.[2]

المفهوم من ناحية عامة هو حالة ديناميكية البيئة الإنسانية التي تشمل إصلاح الخراب البيئي التي حدثت و تحدث بواسطة العمليات العسكرية ، و الصراع على الثروات الأرضية ، و التدهور البيئي ، و التهديدات البيولوجية ، و التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطرابات و الصراعات الاجتماعية ، و ورد تعريف الأمن البيئي عام 1977 على المستوى العالمي بالتقارير العسكرية و الأمنية و الدراسات السياسية

[1]– محمد عبد الفاتح القصاص ،" قضايا البيئة المعاصرة "، العلوم الحديثة1 (1983) : 35.

[2]- قاسم ، " إدارة البيئة " 25.

و الإستراتجية ، لتلاقي الآثار البيئية المدمرة الناتجة عن حروب و كذلك الكوارث الطبيعية [1]

[1]– حمدي هاشم ،" الأمن البيئي العالمي و الدمار الشامل للحروب"،اطلع عليه بتاريخ 23فيفري2018، www.feedo.net/emrioent/enoremomtal.tpnoblems/security.thm

المطب الثاني : أبعاد و مستويات الأمن البيئي .

يتخذ الأمن البيئي منحنيين ، الأول : هو الأمن الوقائي الذي يحتاج إلى آليات شعبية و محلية و قوانين أكثرها ملتصق بنوع الإنسان و درجة إدراكه و تعلمه تجاه البيئة المحيطة به ، ثانيا : الأمن العقابي و الذي تتبناه الدولة كمؤسسة تقويمية للمحافظة على الممتلكات و درجة إدراكه التي من ضمنها البيئة ، هنا تسن القوانين و التشريعات البيئية المنظمة لاستخدام الموارد الطبيعية و الداعية للمحافظة عليها وفق لمسودة أحكام المعمول بها ، هناك دور كبير تقوم به المؤسسات الأمن البيئي في كثير من الدول التي تبنت الفكرة ووافقتها النخب السياسية الحاكمة للدولة ، و لذا نجد في المقابل معظم دول العالم الثالث التي لا تهتم حكوماتها بالنواحي البيئية و الاجتماعية بصورة كبيرة ، تعاني من جراء عدم تطبيق أي من الشرائع التي تضبط الموارد البيئية و تديرها و تحافظ على سلامة البيئة و صيانتها.[1]

أما على المستوى العالمي تكتسب القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية قيمة أدبية و أخرى قانونية ، لخاصة إذا ما ابتعدت هذه القرارات في مضمونها في استخدام المصطلحات و العبارات التي تخلو من التخصيص الذي يكون مطلوبا في أحوال كثيرة، فمن هنا جاء التأكيد على أن قواعد القانون الدولي المعنية بحماية البيئة

[1]– إبراهيم محمد و أحمد محمد ،" أبعاد مفهوم الأمن "، 12

و الصحة البشرية تشكل قواعد آمرة و ملزمة في نظر الجماعة الدولية كلها و التي تلزم أطرافها بالأخذ بها لما فيه حماية الإنسان وسلامة بيئته.[1]

تتراوح مفاهيم الأمن البيئي من أعلى مستوياتها ، وأوضحها ارتباطا بمصطلح الأمن ، مثل التهديدات الأمنية (مفهوم الاستقرار الأمني) و الأمن السياسي للدولة (يعني الحكم و ملحقاته) . إلى المستويات التي استعملت المفهوم ولم ترتبط بالمجتمع المدني بقد ارتباطها بالإستراتجيات و الدراسات البحثية و الأكاديمية مثل الأمن القومي بالأمن البيئي بعد ظهور التهديدات و المخاطر البيئية التي ضربت أرجاء المعمورة و لم تعرف في ظهورها دولة غنية أو فقيرة .

وترجع أهمية المستوى الدولي للأمن البيئي من الأمن إلى طبيعة تدخل و انتشار القضايا و الظاهرات البيئية ، من حيث الأسباب و العوامل و الحلول ، مثل إزالة الغابات ، و تلوث المياه و التربة و الهواء ، و ندرة المياه ، و نمط توزيع الموارد الطبيعية التي تقضي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي مع الانعكاسات الاقتصادية و السياسية الخطيرة.[2]

في الأخير يمكننا القول أن تزايد مخاطر المشكلات البيئية في العصر الحديث ، و الكوارث التي صنعتها أيدي الإنسان ، لدرجة لم يعد باستطاعته أن يتعرف على مدى

---

[1]– ايهاب طارق ،"اثر التشريعات الوطنية"، 11–12.

[2]– إبراهيم محمد و أحمد حمد ، " أبعاد مفهوم الأمن "، 12.

تأثيرها على الحياة البشرية ، فتعاظم نمو الوعي البيئي بشكل واضح كبداية جديدة بين الإنسان و البيئة . فالموضوع البيئي يقتضي فهما عالميا و إقليميا و محليا بأبعاد علمية و ثقافية و حوارية من منطلقات سياسية . فكثرت الاتفاقيات البيئية وزاد الوعي البيئي الدولي و حتمية المواجهة الجاد ، وذلك من خلال وضع خطط تعاونية بين الدول و المنظمات الحكومية وغير الحكومية لأن التهديدات البيئية لا تقتصر على منطقة أو دولة واحدة.

الفصل الثاني

الجهود الدولية لتحقيق الأمن البيئي

الفصل الثاني : الجهود الدولية لتحقيق الأمن البيئي

منذ بداية الوجود الإنساني فوق الأرض و هو مهتم بحياتها ، لأن الله عز و جل أوجد لكل شيء ولكل جزء في هذه البيئة المحيطة بنا دور مهم لكي تستمر الحياة فوق هذا الكوكب ، ولكن مع التطور الدائم في مجالات مختلفة (الصناعة التكنولوجيا) فالإنسان أحيانا يمس و يضر البيئة بقصد أو بدون قصد لأجل تلبية متطلباته ، فوضع نفسه أمام تحديات كبيرة لمواجهة المخاطر التي تهدد البيئة و تفاقمها في السنين الأخيرة ، فالبيئة على مر التاريخ و هي في حسابات البشر من أجل الحفاظ عليها لكن التطور العلمي الكبير في العالم و زيادة أخطار التلوث ، أصبحت البيئة أولوية من أولويات الدول تعمل على حمايتها و تسعى إلى إيجاد آليات مناسبة و فعالة من خلال الاتفاقيات و التعاون الدولي في المجال البيئي .

لذلك سوف نحاول في هذا الفصل دراسة الجهود المبذولة لتحقيق الأمن البيئي من خلال العناصر التالية:

ـــ التطور التاريخي لحماية البيئة

ـــ الحوكمة البيئية و الامن البيئي

ـــ التنمية المستدامة كأداة الأمن البيئي

المبحث الأول : التطور التاريخي للنظام البيئي العالمي

لقد حظي موضوع حماية البيئية و كيفية تحقيق الأمن البيئي منذ العصور القديمة باهتمام كبير و متزايد وصولا إلى ظهور الدول القومية ، أي أصبح للبيئة مكانة في المحافل الدولية لإيجاد سبل و آليات و حلول للمشاكل البيئية الناجم عن التطور الصناعي و التكنولوجي و كيفية الحد من هذه المخاطر مستقبلا .

وعليه سنحاول تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي:

ـــ الجهود التاريخية لحماية البيئة

ـــ التطور الثقافي للأمن البيئي : مرحلة الحرب الباردة

ـــ البيئة فيما بعد الحرب الباردة : الاهتمام الدولي الخاص

المطلب الأول : الجهود التاريخية لحماية البيئة

خلق الله آدم و استخلفه في الأرض ليعمرها وهيا له بيئة نظيفة خالية من التلوث ، وعلى مر العصور لوث الإنسان البيئة المحيطة به عن قصد أو عن غير قصد ، حيث تتعرض البيئة التي نعيش فيها لخطر التلوث بمختلف أنواعه الذي يهدد سلامة و حياة الإنسان ، و يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي الناجم عن مخلفات عمليات التصنيع و النفايات و استعمال المواد الخام التي أدت إلى تشويه المجتمع بأسره الذي نحيا فيه و تعيش عليه كل الكائنات الحية .[1]

فلقد اهتم الرومان في العصور القديمة بحماية البيئة و يظهر ذلك من خلال استقرار ما جاء في مدونة التي صدرها القيصر فلافيوس جاستيان عام 544 بعد الميلاد بحيث أن عناصر البيئة من كائنات حية و غير حية كالأرض ، الماء ، الهواء موجودة في النصوص الواردة في مدونة جاستيان المتعلقة بالقانون الطبيعي.

1- منال الغمري ، " المحافظة على البيئة .. خطوت معنيئة في طيق التنمية "، اطلع عليه 26افريل2018 ، ملف ــ خاص/المحافظةــعلى ــ البيئة ــ خطوات ــ معينة ــ في ــ طريق ــ التنميةaspx http://www.ahram.ong.fg/news/2021.32/135/571193/

ولذلك يظهر أن مسألة حماية البيئة كانت معروفة في القانون الروماني و لو بطريقة غير مباشرة بذكر عناصرها دون أن يعرف مصطلح البيئة ، بل الرومان كانوا يستعملون مصطلح الطبيعة للدلالة على البيئة بمفهومها الحديث .[1]

أما في الحضارة الرومانية فقد اعتمدت علي الزراعة و صيد الأسماك و قد جاءت التشريعات لتؤكد على أهمية المحافظة على المياه و ترشيد استعمالها كما قام الملك بريكلاس بتقسيم الأنهار ، ورسم مخططات تبين طرق للملاحة من أجل تفادي تلويث مياه البحر.

كما وضع قوانين للصيد ، وما يلاحظ أن تشريعات المحافظة على البيئة كانت ترتبط دوما بالدين مما يعطي لها طابع لإلزامية مثل العبادات و هذا ما يدل على المكانة التي تحظى بها حماية البيئة في هذه الحضارة. [2]

أما عند المسلمين فقد نشأت ثقافة الحفاظ على البيئة من خلال تنمية المعارف و القدرات و القيم و الاتجاهات لدى جميع أبناء الأمة تجاه البيئة بكل مكوناتها و عناصرها الأساسية من ارض و هواء و ماء و نبات و غذاء و حيوان و غيرها .

فقد نهى الإسلام عن تخريب الأرض و التمادي في تلويثها ، حيث قال تعالى :

1- تركية خليفة ،" دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة " (أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة،2017) ، 151.

2- اشرف هلال ، جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق ،(القاهرة : دار النهضة العربية ، 2005) ، 16.

« **كلوا و اشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين** »[1]

وقال كذلك :

« **ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها** »[2]

فقد وضع الإسلام منهجا متكاملا للحفاظ على البيئة أرضا وسماء و هواء من خلال أسلوب الترغيب و الترهيب و التحذير من تلويثها و إفسادها وهدر خيراتها ، و الترغيب بالأجر الكبير و حسن العاقبة لمن حافظ عليها و عني بها و عمل على حمايتها من كل تدمير و تخريب [3].

و يذهب البعض بأن البيئة أو المذهب البيئي يظهر للوجود في العصور الوسطى حيث كانت هناك مجموعات تؤمن بالله عز وجل و من خلال اعتنائها بالبيئة كانت تريد أن تشكر الله على تلك النعمة.

ثم بدأت فترة أخرى و كانت في أواخر العصور الوسطى حيث بدأ الإنسان في كسر المحرمات المتعلقة بإسرار الطبيعة ، فبدأ الإنسان باستغلال المواد الطبيعية دون اكتراث بتوازن البيئة و احتياجات الكائنات الأخرى للبقاء مما أدى إلى ظهور بعض

1- سورة البقرة ، الآية ، 60.

2- سورة الأعراف ، الآية ، 56.

3- محمد محمد الشلش ، " رؤية الشريعة الإسلامية و مناهجها في الحفاظ على البيئة "، (فلسطين : جامعة القدس المفتوحة) : 158.

الظواهر التي تنذر بأخطار كبيرة إثر انتقال الإنسان إلى عصر الصناعة و التطور العلمي و التكنولوجي.[1]

هذا الوضع للحالة البيئة قد أدى إلى سن تشريعات و قواعد محلية و دولية في مختلف دول العالم للحد من الآثار الضارة على البيئة ، و أكدتها المبادئ العامة للقرآن الكريم و السنة النبوية.

ومن جانب آخر ، قامت الدول الأوربية بإصدار تشريعات محلية للحد من الآثار الضارة لبعض مصادر التلوث ، مثال ذلك . القانون الخاص بمنع التلوث الجوي في بريطانيا في عام 1273 و المرسوم الملكي بمنع استخدام الفحم في الأفران عام 1307.[2]

و نجد أنه في القرن ثالث عشر بدأت الدول تسهم في عملية نظافة شوارعها و رصفها ففي عام 1284 بدأ رصف شوارع باريس بأمر الملك فليب بسبب ضيقه من الروائح الكريهة المنبعثة من الطين المتراكم أمام قصره وفي عام 1388 حرم البرلمان

1- محمد محمد الروبي محمد ، الضبط الإداري و دوره في حماية البيئة دراسة مقارنة ، (الرياض : مكتبة القانون و الاقتصاد ، 2014) ، 152.

2- بدرية عبد الله العوض ، " التطور التاريخي لسن قوانين و تشريعات حماية البيئة من التلوث " ، اطلع عليه بتاريخ ، 27أفريل ، 2018. Ksag.com / index .php / anticles / single anticle / antid / 16596

البريطاني قذف النفايات في المجاري العام و بدأ رصف أول شارع في ألمانيا عام 1415 في مدينة ليكسنبورغ وفي عام 1609 أنشأة البلدية في باريس و اعتبرت مسؤولة عن نظافة الشوارع .[1]

أما العالم المعاصر و هو يواجه خطر التلوث البيئي و التدمير المتعمد للمصادر الطبيعية بعد التطور الكبير في المجال الصناعي و التكنولوجي ، قد اتجه إلى سن القوانين و المعاهدات الإقليمية و الدولية التي تجرم و تحرم الإضرار البيئية في شتى مكوناتها و تدعو الدول إلى التكاتف من أجل حماية البيئة و الموارد الطبيعية و لكن ذلك غير مفيد في كثير من الأحيان نظرا لاصطدامه بمصالح الدول و الأفراد التي لا تقيم وزنا لهذه المعاهدات ، فالإشعاع النووي و ما يخلفه من أخطار مدمرة بمصادر الطبيعة ، و حرق الغابات و تحويل المساحات الخضراء إلى مستوطنات متعددة الأغراض ، و كذلك الخطر الذي يتمثل في تدمير طبقة الأوزون و تأثيره على الحياة البشرية .[2]

1- محمد محمود ،" الضبط الاداري و دوره "، 151.

2- محمد فتح الله الزيادي ،" البيئة و الإسلام " ، إمارة الشارقة ، منظمة المؤتمر الإسلامي 19 : 20.

المطلب الثاني : التطور الثقافي للأمن البيئي : مرحلة الحرب الباردة

إن اهتمام الإنسان بالبيئة المحيطة به يرجع إلى عصور خلت ، لكن البارز منذ القرن التاسع عشر تقريبا هو أن المشاغل و الهموم البيئية اتخذت طابعا علميا مستفيدة في ذلك من تطور علوم الإنسان ومناهجها، وفي هذا الشأن ظهر أول تقرير دقيق للمخاطر الإيكولوجية المحتملة سنة 1896 وذلك عندما اعتبر العالم السويدي Arrhenius strante أن مضاعفة ثاني أوكسيد الكربون co 2 في الجو تؤدي إلى زيادة متوسط حرارة الأرض بحوالي 6 درجات مؤوية . [1]

و بعد الحرب العالمية الثانية و بالضبط عند تبني المجموعة الدولية لميثاق الأمم المتحدة الذي تضمن في المادة 55 منه إشارات إلى البيئة و تبعه بعد ذلك سنة 1948 الميثاق العالمي لحقوق الإنسان و الذي أشار هو الآخر في المادة 25 إلى البيئة ، و في نفس السياق لم يغف ميثاق حقوق الإنسان للحقوق المدنية و السياسية و الحقوق

1- مصطفى كرد لواد ، " حماية البيئة : على ضوء الجهود المؤسسة لمبادئ البيئة " ، اطلع عليه بتاريخ 19 أفريل 2018. الجهود المؤسسة للمبادئ البيئية / www.maan.ctr.org / magazine / anticle / 1084 حماية . البيئة . دراسة- على ضوء-

الاقتصادية و الاجتماعية إلى أهمية العنصر البيئي في حياة الإنسان حيث نص عليه على التوالي في المواد 06 و 09 الفقرة 12 .[1]

أما عن الاهتمام الفعلي العالمي بالبيئة فقد كان بدايتا من أواخر الستينات و أوائل السبعينات ، وذلك بسبب ازدياد عدد الكوارث البيئية الناجمة عن تعدي الإنسان على البيئة و الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه مع غيره من الكائنات الحية الأخرى و بصفة خاصة في أعقاب غرق ناقلة البترول الليبيرية "توري كانيون" torrey canyon أمام شواطئ المملكة المتحدة في مايو 1967 و هذا الاهتمام لم يكن في إطار حقوق الإنسان بقدر ما كان في إطار حماية البيئة و تحسينها كقيمة في ذاتها.

حيث نبهت هذه الحادثة المجتمع الدولي أن مشاكل التلوث البحري أمر لا تستطيع دولة واحدة مجابهته بمفردها و أنه لا مفر من التعاون الدولي لعلاج هذه المشاكل.[2]

تشير الكثير من الدراسات إلى أن موضوع التلوث البحري كان من أول أنواع التلوث التي حظيت باهتمام الدول . و تم لهذا الغرض إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية و الإقليمية، منها اتفاقية جينيف لأعالي البحار لعام 1958 التي دعت إلى ضرورة حماية البيئة البحرية من التلويث.

1- نفس المرجع .

2-رياض صالح ابو العطا،الحماية البيئة من منظور القانون الدولي (مصدر:دار الجامعة الجديدة،2009)،59.

- اتفاقية منع تلويث البحار بالنفط 1963.

- اتفاقية بون لعام 1969 لحماية الشمال من نفس الخطر.

- معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي في الفضاء الخارجي عام 1963. [1]

ولقد سبقت هذه الجهود جهود أخرى ، منها مؤتمر واشنطن 1926 الذي انعقد لوضع اتفاقية دولية لحظر تصريف المواد البترولية و مشتقاتها في البحر ، إلا انه لم يتم الموافقة عليها ، و ثمة محاولة أخرى لاقت نفس مصير سابقتها و كان ذلك العام 1935.

و أول اتفاقية لحماية البحر من التلوث بالبترول كانت عام 1954 وتم عقدها في لندن صادقت عليها 31 دولة ، ومن بين الاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع أيضا نذكر اتفاقية رامسار لعام 1971 الخاصة بالأرض الرطبة ذات الأهمية الدولية و موطن الطيور المائية . [2]

أصبحت قضية البيئة قضية علاقات دولية مع انعقاد المؤتمر الأول للبيئة في ستوكهولم عام 1972 برعاية الأمم المتحدة ، حيث كان الاعتبار الرئيسي الذي أدى

1- عبد الجليل مفتاح ،" التعاون الدولي في مجال حماية البيئة "، مجلة المفكر 12 : 257.
2-نفس المرجع،258.

إلى عقد المؤتمر هو الوعي المتزايد بمشكلات البيئة الوطنية التي نشأت في الدول الصناعية في أواخر الستينات و يرجع ظهور قضية البيئة كقضية سياسية بالدرجة الأولى إلى تدهور البيئة الناتجة لعمليات التصنيع ، وكان الاهتمام بالبيئة يعتبر ضرورة دولية و خاصة للدول الصناعية.[1]

و يمثل إعلان ستوكهولم أول استعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة فيما يشكل محاولة لصياغة نظرة عامة و أساسية على الأسلوب الذي يتيح التصدي لتحدي الحفاظ على البيئة البشرية و تعزيزها ، و نتيجة لذلك فإن إعلان ستوكهولم يتوخى في معظمه أهدافا و غايات واسعة النطاق من حيث اتصالها بالسياسة البيئة قبل بالمواقف المعيارية التفصيلية. [2]

حيث عبر مؤتمر ستوكهولم عن قيمة إنسانية جديدة جديرة بالاحترام في إطار القانون الدولي البيئي ، وقد عمل الإعلان على تحديد أولي لمفهوم الاستدامة مع الاهتمام بـــ "الجيل الأول من المشاكل البيئية " ولاسيما الاهتمام بالبعد القطاعي ، فأثناء مؤتمر ستوكهولم تم الربط بين البيئة و التنمية و مدى استفادة الدول السائرة في طريق

1- مارك جيدوبت ، التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية من استوكهولم إلى ريو دي جانيرو، (ابو ضبي : مركز الامرات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2003)، 4.

2- عونتر هاندل ، " اعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية ، اعلان ستوكهولم 1972 و اعلان ريو بشأن البيئة و التنمية 1992"، اطلع عليه بتاريخ 27 أفريل ، 2018، www.legal.un.org. Pdf . dunches. Dunchuna

النمو بمزايا خاصة ، علما أن المؤتمر أكد " المسؤولية غير المباشرة " للدول المتقدمة[1].

و أهم ما ميز مؤتمر ستوكهولم هو الإعلان عن الحاكمة البيئية الشاملة كما تضمن كذلك إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة اليونيب " UNEP" قصد تنسيق و تقييم و تدبير القضايا البيئية العالمية و ظهور الحركات البيئية الوطنية ضمن إطار المقاولة الشمولية، و قد شكل المؤتمر استجابة للمطالب التنسيقية بين مختلف التوجهات الوطنية و الإقليمية حيث كان اليونيب " UNEP" وراء الوصول إلى الكثير من الاتفاقيات البيئية ، منها اتفاقية البيئة للاتجار في الأصناف النادرة و المهددة بالانقراض عام 1973 و اتفاقية بون للطيور المهاجرة ، و اتفاقية بازل حول النفايات العابرة للحدود عام 1989.[2]

وفي عام 1982 عقد مؤتمر نيروبي بدعوة من الأمم المتحدة و اتفق المجتمعون على و ضع آلية لتنفيذ ما جاء به مؤتمر ستوكهولم و أطلقوا عليه تسمية إعلان نيروبي، و تجدر الإشارة هنا إلى أنه في نفس السنة افرز مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عن توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، كما تبنت الجمعية العامة الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982.

1- الحسين شكراني ، " مؤتمر ستوكهولم 1972 الى ريو + 20 2012 : مدخل إلى تقيين السياسة البيئية العالمية " ، بحوث عربية اقتاصدية 63 ، 64 ،(2013) ، 149.

2- نفس المرجع

اقر هذا الإعلان انه لا يمكن اعتبار العالم آمنا ما دام فيه استقطاب للثروات على الصعيدين الوطني و الدولي ، كما دعى إلى مساعدة الدول النامية ماديا و تقنيا و عمليا.[1]

و في البند السادس من إعلان نيروبي لعام 1982 أكد على أهمية دور القانون الدولي البيئي ، بهدف إيجاد الحلول للمشاكل البيئية التي تتجاوز الحدود القومية خاصة و أن النظام المسؤولية الدولية الخاص بحماية البيئة ، يقوم على فكرة جوهرية مفادها أن البيئة و مشاكلها لم تعد أمرا داخليا فقط بل أضحت تجسيدا حيا لمفهوم التراث المشترك للإنسانية فكانت النتيجة أن الدول لم تعد حرة في اقليهما من حيث إجراء التجارب العسكرية التي تنطوي على استعمال أسلحة قد تكون مضرة لدول الجوار الإقليمي ، بل أن البيئة أدمجت في مفهوم التنمية و في عقود الأمم المتحدة للتنمية.[2]

لقد اكتسبت القضية البيئية اهتماما متصاعدا على مر التاريخ في السياسات الخارجية لجميع الدول بشكل عام و الولايات المتحدة و أوروبا الغربية بشكل خاص حتى فترت الحرب الباردة ، لأن طبيعة المشكلات البيئية تتخطى الحدود ولا تقتصر آثارها على دولة دون غيرها ، إنها تشكل تهديدا شاملا بالنسبة للكرة الأرضية بما عليها ، فعلى

1- حاجة وافي ، " الاهتمام الدولي بحماية البيئة ،" اطلع عليه بتاريخ 21 فيفري 2018/ الاهتمام ــ الدولي ــ بحماية ــ البيئةWWW.donitetentenephise.com

2- صباح العشاوي ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ،(الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2009) .91 . 90

اثر الاكتشافات العلمية في تلك الفترة (الحرب الباردة) بوجود تهديد بيئي أثير اهتمام وسائل الإعلام التي ركزت على وجوب التصدي لهذا الخطر الداهم ، فدفعت بهذه القضية إلى الصفوف الأولية من اهتمامات السياسية الخارجية للدول و خصوصا الولايات المتحدة حيث ترى أن القضية البيئية ستحل محل قضية الأمن التي ظلت على رأس قائمة الأولويات السياسية خلال فترة الحرب الباردة .[1]

1- وائل ابراهيم الفاعوري ، الحرب و البيئة ابيض ... اسود ، (عمان : دار الخليج للصحافة و النشر ، 2017) ، 181.

المطلب الثالث : البيئة فيما بعد مرحلة الحرب الباردة: الاهتمام الدولي الخاص

إن نهاية الحرب الباردة و اختفاء توتراتها قد أتاح الفرصة أمام ظهور التعاون الدولي في القضايا البيئية و الاقتصادية ، و قد بدأت هذه الاهتمامات الجديدة تؤثر على السياسات الخارجية للقوى العالمية في حقبة التسعينات و كان موضوع البيئة هو أبرز موضوع في جميع المناقشات و اللقاءات التي تمت بين زعماء العالم . ولكن قضايا البيئة يمكن أيضا أن تؤدي إلى الخلافات وليس فقط إلى التعاون، وهذا يتوقف على طبيعة التداخلية للسياسات البيئية ، وقد تكون بعض الدول غير مستعدة للموافقة علة إجراءات بعينها لحل المشكلة خاصة إذا كانت بقضايا البيئة و تلتزم بإجراءات حماية البيئة.[1]

فمن 3 إلى 4 جوان عام 1992 شارك في مفاوضات ريو دي جانيرو 156 والعديد من المنظمات غير الحكومية، وتمخض عن المؤتمر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للتحالف بين المهتمين بالبيئة والتنمية المتعلقة بالمعلومات والمشاركة وحق المرافعة أمام القضاء في المجال البيئي الأمر الذي يدل على الحق في العيش في بيئة نظيفة. وقد ركز مؤتمر ريو على مواضيع حيوية، كالاعتراف بالحق في التنمية

1- نفس المرجع ، 183.

وإدماج حماية البيئة في مسارات التنمية والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة، وارتباط التنمية المستدامة بالحدث الفقر.[1]

وقد تمثلت المخرجات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية ، في جدول أعمال القرن الحادي و العشرين (برنامج عمل يتألف من 40 فصلا) و قد تم أيضا فتح الباب للتوقيع على اتفاقيات الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و اتفاقية التنوع البيولوجي أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية و قد دعا جدول أعمال القرن الحادي و العشرين إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة لتكون بمثابة لجنة فنية للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة لضمان المتابعة الفعالة للمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة و التنمية .[2]

وعلى اثر الخلافات المستعصية بين الدول الصناعية التي تطالب بمبادرات بيئية و الدول النامية التي تطالب بمساعدات مالية انعقد مؤتمر كيوتو برعاية الأمين العام للأمم المتحدة في الفترة الممتدة من 01 ديسمبر إلى 11 ديسمبر 1997 في اليابان.[3]

ويعد بروتوكول كيوتو ــ الخاصة بالحد من التلوث البيئي و معالجة مشكلة الاحتباس الحراري ــ حصاد جهود مستمرة و مناقشات موسعة دعت إليها الأمم

1– شكراني ، " مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو + 20" ، 152.

2– أوليفيا باسيني و سيمون والف ، " ملخص الاجتماع التحضيري العربي الاقليمي بمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة ، " تر . نهى الحداد ، نشرة مفاوضات من أجل الأرض 8 (اكتوبر 2011): 3.

3– واضي حاحة ، اهتمام الدولي بحماية البيئة.

المتحدة بهدف استباق التبعات السلبية الخطيرة لظاهرة الاحتباس الحراري و التلوث البيئي في سنة 1992 و ذلك في قمة الأرض بمدينة ريو دي جانيرو البرازيلية ، و دخلت اتفاقية كيوتو منعطفا جديدا مع اتفاق وزراء البيئة 140 بلدا ــ باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ــ على خارطة طريق لتمديد اتفاقية كيوتو لما بعد 2012 لمواصلة مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري و تغيير المناخ..[1]

و أول ما تقضي به هو الحد من نشر الغازات، اذ تضمنت الاتفاقية لأول مرة أهدافا كمية صارمة للحد من نشر الغازات المتباين حسب الدول هذه الالتزامات تخص 6 غازات ذات الاحتباس الحراري و تعني فقط الدول المتطورة و دول ارو ربا الوسط و الغربية.

وعليه فقد التزم الاتحاد الأوروبي بتقليص نسبة انتشار الغازات ب 8% بين 2008ــ2012 مقارنة مع مستواه عام 1990 و وعدت الولايات المتحدة بتقليص 7% و كندا و المجر و بولونيا و اليابان 6% و روسيا وأوكرانيا نسبة 0%. غير أن الأطراف المنظمة للبروتوكول حددت آليات اقتصادية جديدة تمنح لكل دولة حقوقا في نشر الغازات ذات الاحتباس الحراري.[2]

1– محمد سليمان أحمد ، الاطار القانوني لبيع حصص التلوث– دراسة تحليلية في ضوء بروتوكول اتفاقية كيوتو بشأن الاحتباس الحراري و تغيير المناخ– ،" مجلة المفكر 12 : 13.

2- العشاوي ، المسؤولية الدولية ، 98.

ومع بداية الألفية الثالثة و تحديدا في 22 ماي 2001 جاءت اتفاقية ستوكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة وفي سنة 2002 جاء إعلان جوهانسبورغ الذي قام بمراجعة التقدم الذي تم إحرازه في تطبيق أجندة القرن 21 حيث صدر عنه خطط عمل في مجالات محددة مثل المياه و الطاقة و الاحتباس الحراري.

وبعد ذلك بعدة سنوات و تحديدا في سنة 2009 عقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ بكوبنهاغن الدانمرك ثم تلته عدة مؤتمرات لمحاولة إيجاد حل لتغيير المناخ نذكر أهمها :

ـــ مؤتمر كانكون ، المكسيك في ديسمبر 2010 .

ـــ مؤتمر ديربان ، جنوب إفريقيا من 28 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2011.

ـــ مؤتمر بون ، ألمانيا من 14 إلى 25 ماي 2012.

ـــ محادثات بانكوك ، تايلاند بشأن تغيير المناخ من 30 اغسطس إلى 5 سبتمبر 2012.[1]

ـــ مؤتمر ليما ، البيرو سنة 2014.

1– بن عطاالله بن عليه ،" الحماية الدولية للحق في البيئة " ، مجلة جيل حقوق الانسان 2(2013) ، 64 ــ65.

ــ قمة باريس ، فرنسا سنة 2015، حيث علقت الآمال على الأطراف المجتمعة في هذه القمة من أجل ضرورة الانتقال من مستوى الأقوال و الطموحات و الأماني إلى الأفعال فيما يتعلق بمسائلة التغير المناخي الذي يتطلب أساسا إطارا قانونيا قويا و ملزما.[1]

نظرا لتفاقم المشاكل البيئية المستمرة و كذلك الاهتمام الدولي و المساعي لإيجاد الحلول ، يمكننا إحصاء عدد كبير جدا من الاتفاقية على المستوى العالمي وكذلك على المستوى الإقليمي و المستوى الثنائي بعد نهاية الحرب الباردة ، حيث لا يمكن لدولة منفردة أن تقف في وجه المشاكل البيئية. وعليه ظهرت حتمية التعاون في هدا المجال و الابتعاد عن الخلافات و النزعا ت التي كانت منتشرة في الفترة التي سبقت نهاية الحرب الباردة .

1- كردلواد ، حماية البيئة.

المبحث الثاني : الحكومة البيئية و الأمن البيئي

تعددت و كثرت الاتفاقيات الدولية المهتمة بالأمن البيئي و كيفية تحقيقه ، فجأة بعدت آليات جديدة من أهمها الحوكمة البيئية التي تهدف إلى تنظيم طرق العمل بين الدول و حتى داخل الدول من خلال التعاون و تقاسم الأدوار من أجل تحقيق نتائج مرضية فيما يتعلق بحل المشاكل البيئية و تحقيق الأمن البيئي و عليه سنحاول معالجة هذا المبحث في ثلاث مطالب وهي :

ـــ ما هية الحكومة البيئية

ـــ ظهور فكرة الحكومة البيئية العالمية

ـــ آليات الحكومة البيئية العالمية لتحقيق الأمن البيئي

المطلب الأول : ماهية الحكومة البيئية

لقد كان الاهتمام بمفهوم الحوكمة البيئية في البداية اهتماما عالميا ظهرت بوادره اثر انعقاد مؤتمر ستوكهولم وهذا نظرا للتدهور الكبير الذي عرفته البيئة و الذي كان انعكاسها ليس محليا و إنما عالميا لهذا وجب أن يكون الاهتمام بالحوكمة البيئية على مستوى كل الدول ، و تفعيل ما يعرف بالحوكمة البيئية ، و يعود مفهوم الحوكمة البيئية إلى آليات صنع القرارات التي تعنى بإدارة البيئة ، الموارد البشرية .[1]

فالحكومة البيئية هي مرادف التدخلات الرامية إلى التغيرات و الحوافز ذات الصلة بالبيئة و المعرفة و مؤسسات صنع القرار و السلوكيات، و بشكل أكثر تحديد فالحوكمة البيئية تشير إلى مجموعة الآليات و الميكانيزمات التنظيمية و العمليات و المنظمات من خلال التأثير على سلوكات و قدرات أو مخرجات الفواعل السياسية اتجاه النشاطات البيئية و التي تظهر خلال مخرجات أو نتائج السياسية .[2]

كما يمكن تعريفها كذلك على أنها : " مبدأ شامل ينظم السلوكات العامة و الخاصة نحو مزيد من المسؤولية و المساءلة من أجل البيئة " ، فهي تعمل في كل المستويات

1- سارة إبن براهيم ،" الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التمنية المستدامة ، (رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة 2015)، 20.

2- اسماء سلامي ،" الاعلام و اتصال كفاعل استراتيجي في ارساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر و الازمات الراهنة ــ الواقع و المأمول ــ" ، مجلة دراسات و ابحاث 25 (2016) ،6.

بدءا من المستوى الفردي وصولا إلى المستوى العالمي ، كما تعمل على قيادة تشاركية و مسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية.[1]

أما مصطلح الحوكمة البيئية العالمية يقصد به تلك الأعراف و التقاليد و المؤسسات الحكومية و غير الحكومية التي تقوم بممارسة اجتماعية و سياسية و اقتصادية لأدارت و معالجة القضايا البيئية على المستوى العالمي . كما تعني أيضا إدخال أساليب و آليات الحكم الرشيد أو الإدارة الرشيدة في جميع المنظمات البيئية الرسمية و غير الرسمية لإدارة الشؤون على المستوى العالمي ، وذلك بتضافر جهود القطاعات الثلاثة (الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني).[2]

وقد حاول "بيتر دفارجين" Peter Dauvergne: وضع جملة من الخصائص و المميزات التي تتميز بها الحوكمة البيئية العالمية منها :

ـــ1ـــ الأنظمة الحديثة للحوكمة البيئية العالمية تشتمل على سياسات بيئية عالمية.

ـــ2ـــ أصبح للفواعل غير الدولاتية قبولا (على المستوى الدولي) ونشاطا واسعا في المجالات البيئية و في الساحة الدولية.

1– خديجة ناصري ،" مظاهر الهندة المؤساساتية للحوكمة البيئية العالمية "، (رسلبة ماجستير ، جامعة باتنة ، 2012/2011) ،14.

2- سلامي ،" الاعلام و الاتصال كفاعل استراتيجي " ،7.

ـــ3ـــ تدخل رجال الأعمال (القطاع الخاص) و إبداء اهتمام أكبر بالقضايا البيئية و صنع القرارات البيئية على المستوى الدولي ،وذلك من خلال تأثيرهم في حكومات دولهم.

ـــ4ـــ الحكومة البيئية العالمية تميزت أيضا بزيادة تأثير المنظمات ما بين الحكومات في مجال السياسات البيئية.[1]

من خلال هذه الخصائص و المميزات و استنادا إلى التعاريف السابقة يمكن القول أن مصطلح الحوكمة البيئية العالمية يشير إلى الوصول إلى الاندماج و التحالف بين الحكومات و المنظمات البيئية الحكومية و غير الحكومية من أجل وضع سياسات بيئية عالمية مشتركة ولتسير الشؤون البيئية على كافة المستويات.

تقوم الحوكمة البيئية العالمية على أداء الوظائف المتعددة للحوكمة ، حيث تختلف هذه الوظائف باختلاف المقاربة المستخدمة في تحديدها، فهناك من يحددها على أساس أهميتها في معالجة المشاكل العالمية للعمل الجماعي ، فيقسمها إلى ثلاث مجموعات كبرى(مجال المعلومات " information domain" ، فمنها السياسية " space policy" ، آليات العمل " mechanisms action").[2]

1- نوال علي تعالجي ، الحوكمة البيئية العالمية و ردو الفواعل غري الدولاتية فيها ،(عمان، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2014). 55.

2- ناصري ، " مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة " ، 19.

وهناك من يقسمها على أساس برنامج الاسم المتحدة (UNEP) إلى خمسة وظائف أساسية كما يلي :

ـــ1ـــ الرصد و التقييم و الإنذار المبكر.

ـــ2ـــ و ضع السياسات و المعايير.

ـــ3ـــ بناء القدرات.

ـــ4ـــ التنفيذ.

ـــ5ـــ التنسيق.

إضافة إلى التقسيم الذي تم اعتماده في اجتماع جامعة بال " Yale Universsity" لمناقشة حالة الحوكمة البيئية العالمية، حيث تم تقسيم هذه الوظائف إلى أربعة مجموعات :

ـــ1ـــ الوظيفة التشريعية.

ـــ2ـــ الوظيفة التنفيذية.

ـــ3ـــ الوظيفة القضائية.

ـــ4ـــ الوظيفة المالية. [1]

فعلى الرغم من وجود اهتمام و تطوير كبير وواسع مس الحوكمة البيئية العالمية إلا أنه يجب التركيز على التنفيذ الذي يتطلب درجة كبيرة من المشاركة و التنسيق بين كل الفواعل و على نطاق جميع المستويات.

1- نفس المرجع ،20.

المطلب الثاني : ظهور فكرة الحوكمة البيئية العالمية

يمكن أن يفهم التدهور البيئي كقضية بنيوية تتعلق مباشرة بنشوء الاقتصاد العالمي ، لان المشاكل البيئية كالاحتباس الحراري و تدهور البيئة الخضراء و التصحر و تلوث الأرض و الماء و الهواء... ، تأخذ أبعاد عالمية تتعدى حدود الدول ، و التدهور البيئي يمكن أيضا يدرس من منظور الوكالة أين تنشأ الطبيعة العالمية للظاهرة البيئة في إطار ظهور النشاط عبر الوطني في شكل فواعل جديدة ،و أشكال جديدة للحوكمة السياسية و الاقتصادية . إن هذا الترابط بين البيئة و الوكالة ، بين المحلية و العالمية ، بين الاقتصادي ، سياسي اجتماعي ، يمكن أن يتم إتباعه من خلال دراسة الحالة التي تظهر تقييدات الحكومة العالمية الاقتصادية والسياسية في مواجهة العدالة البيئية والاجتماعية.[1]

يعد مفهوم الحوكمة البيئية العالمية من المفاهيم الجديدة الوافدة إلى حقل الدراسات السياسية حيث تعتبر كلمة البيئة في معناها السياسي أو الاجتماعي جديدة نسبيا ، إذ ظهرت في الخمسينيات لتشير إلى ما هو أكثر بقليل في بيئة المنزل أو العمل.

وقد بدأت القضايا البيئية في الظهور على الأجندة العالمية في الستينيات و بداية السبعينيات ، و بلغت ذروتها في عالم السياسية الدولية في مؤتمر الأمم المتحدة حول

1- مراد بن سعيد،" الحوكمة البيئية و التجارة العالمية: نحو تفسير لاشكالات الحوكمة البيئية العالمية،" المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية 2(2014): 7.

البيئة البشرية (UNCHE) لسنة 1972 في ستوكهولم ، وبهذا أصبح المؤتمر نقطة بداية لعدد كبير من المبادرات على المستوى العالمي مثل الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف. [1] و لقد أدت كثرت المؤتمرات و تواليها مثل مؤتمر ريو 1992 و برتوكل كيوتو 1997 و غيرها و كذلك تنوع الفواعل المشاركة في عمليات صنع القرار ، و كذلك تنوع في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف إلى التساؤل حول التنسيق بين الفواعل المتعددة، و كذا ازدواجية الهياكل ذات الأهداف المتنوعة ن وهي هنا بدأ النقاش حول الإطار المؤسساتي من أجل التنمية المستدامة و مؤسسات الحوكمة البيئية العالمية كجزء منه وذلك في مؤتمر ريو 2012 حول التنمية المستدامة.[2]

أما عن موضوعات الحوكمة البيئية فهي متعددة ، و يصعب حصرها ومعالجتها ، فالاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف تغطي قطاعات عدة ، مثل : التغيرات المناخية ، و انخفاض التنوع البيولوجي و المخاطر النووية ، و أسلحة الدمار الشامل و قضيا المياه و التصحر ، إضافة إلى تعدد اهتمامات المؤسسات التي تمارس الحوكمة ، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) و مرفق البيئة العالمية (GEP) ، و لجنة الأمم

1- ناصري ،" مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة "، 20

2- نفس الرجع،22

المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) و البنك الدولي (WB) ، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) ، وفق مستويات و إيديولوجيات مختلفة و متضاربة أحيانا.[1]

ولا شك أيضا أن المنظمات غير الحكومية كانت لها الريادة في تعزيز فكرة الحوكمة البيئية ، ولا سيما في الضغط على الشركات المتعددة الجنسيات لإدخال مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات (CSB) في طرق تدبيرها و أدائها و رقابتها ، لذلك لا يمكن أن يبقى غير الرسميين على الهامش ، فصنع القرار البيئي في المعاهدات البيئية مثلا ، ينعكس بالدرجة الأولى ، ليس على الدول فقط ، بل على الشعوب أيضا ، فأدوار المجتمع المدني البيئي حاضرة بقوة لدفاع عن البعد البيئي في سياق تعزيز المقاربة التعددية للعلاقات الدولية و تعزيز الحوكمة البيئية.[2]

حاليا الحوكمة البيئية الدولية مجزأة و ضعيفة فهي مجزأة لأنه يوجد أكثر من ثلاثين(30) منظمة دولية التزمت في بعض المستويات بالمشاكل البيئية كمنظمة الأغذية و الزراعة، ومنظمة الصحة العالمية و المنظمة البحرية الدولية ...الخ ، وكذلك المنظمات الإقليمية ، كالاتحاد الأوروبي ، وهناك أكثر من 500 اتفاقية بيئية ، و تقريبا كل اتفاقية قد انشأت أمانتها الخاصة بها ، و مؤتمر الأطراف الخاص بها ، فالحوكمة

1- الحسين شكراني ، " نحو حوكمة بيئية عالمية ، " رؤى استراتيجية (أكتوبر 2014) :36.

2- المرجع نفسه ، 43

البيئية العالمية مجزأة ومن الصعب لهذه المنظمات المتعددة التشاور فيما بينها ، في حين هذه المسألة هي الأمثل لحماية البيئة ، فالتعدد المؤسساتي للحوكمة البيئية الدولية سوف يؤثر على التنسيق بين هذه المؤسسات المتعددة.[1]

إن الحماية الدولية للبيئة ستوجد هياكل تعاون التي يمكن أن تضمنها أحسن منظمة عالمية دائمة ، إن الإدارة السياسية تبقى مع ذالك رئيسية وان لم ترضى الدول إعطاء المنظمة المحتملة سلطات كبيرة ، فإن هذه الأخيرة لا يمكن تغير بطريقة عميقة و معتبرة الحوكمة البيئية الحالية.

لقد فشل المجتمع الدولي في تحقيق حوكمة بيئية فعالة وهذا راجع إلى الإدارة السياسية للدول القوية بالدرجة الأولى ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تصادق علة أهم الاتفاقيات البيئية الدولية ، كاتفاقية كيوتو و اتفاقية التنوع البيولوجي كما أن غياب منظمة عالمية للبيئة تجعل هذه الحوكمة مقسمة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئية و المنظمات الدولية و الإقليمية ، التي لا يمكن أن ترقى إلى تسمية الحوكمة البيئية.[2]

1- غنية عثامنة، " الحكامة البيئية الدولية" ، مجلة بحوث 11(الجزء الثاني): 160.

2- نفس المرجع،161

المطلب الثالث : آليات الحوكمة البيئية العالمية لتحقيق الأمن البيئي العالمي

تعد الحوكمة البيئية كأداة من أدوت تحقيق الأمن البيئي عبر انتهاج و استخدام عدت آليات مختلفة تستعمل من اجل الوصول إلى الهدف المنشود و من اجل تحيق اكبر نسبة ممكنة من النجاح . في تعتمد آليات مختلفة من اجل حماية البيئة نذكر اهمها :

1 ــ الدبلوماسية الخضراء كسبيل للحوكمة البيئية:لا توجد تعريفات مانعة و جامعة لمفهوم الدبلوماسية الخضراء لتشابك العلاقات بين العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و البيئية ...الخ . لا كن المعطيات الدولية تشير إلى إمكانية أن يحتل البعد البيئي مكانة مرموقة في السياسات الخارجية من خلال ما يسمى المفاوضات الكونية من جهة أولى كما توجد دول كثيرة تدافع عن مقاربة تفعيل الدبلوماسية الخضراء في العلاقات الدولية (كندا ، اليابان ، سويسرا) من جهة ثانية ، ستسهم حركات المجتمع المدني العالمي حتما في تطور القانون الدولي البيئي و الدبلوماسية الخضراء من جهة ثالثة .[1]

2 ــ شراكة المجتمع المدني : حيث يمكن للمنظمات المجتمع المدني العالمي أن تساهم في تطوير السياسات البيئية الدولية من خلال مشاركة المنظمات الدولية في ممارسة العمل البيئي عبر استراتيجيات و سياسات كالتعريف بالقضايا البيئية و دعوة الدول

1- شكراني ، " نحو حوكمة بيئية " ،9.

لاتخاذ الإجراءات اللازمة المتمثلة في الحلول و المعالجة الجدية من خلال جمع و توفير المعلومات و البيانات الكافية حول تلك القضية ثم العمل على تحسيس المجتمع بأهميتها.

وكذلك المشاركة في الاتفاقيات البيئية و المؤتمرات و الضغط على الحكومات للالتزام بها ، حيث تقوم منظمات المجتمع المدني بالإجراءات التنظيمية لعقد المؤتمرات و الاتفاقيات البيئية الدولية كما تقوم بصياغة اقتراحات نصوص المعاهدات و توفير و توسيع قاعدة المعلومات التقنية وتقديم الخيارات السياسية للمنظمات الدولية التي تساعدها في اتخاذ القرارات.[1]

3 ــ السير نحو تحقيق ميثاق بيئي عالمي : وذلك يكون من خلال الاعتماد على خبرة العلماء بدلا من الخضوع لأهداف السياسيين ، حيث يحتم الميثاق البيئي العالمي المقترح على القادة السياسيين الاعتماد على الخبراء لانجاز التقارير في المفاوضات الكونية.

1- نوال العتابي ،" الحوكمة البيئية العالمية : مدخل لتطوير السياسة البيئية الدولية "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية (6 ديسمبر 2016): 123 ــ 124.

وكذلك التحول من توازن القوى إلى توازن المصالح المشتركة و تكاملها ، لأن توازن المصالح المشتركة يستدعي تعزيز مفهوم الأمن كتحدي جديد مطروح على الأجندة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الدولية .[1]

4 ــ نحو شركات خضراء : الشركات المتعددة الجنسيات هي عبارة عن شركات مقاولات أصلها متمركز في العالم المصنع ، و فروعها منتشرة في معظم دول العالم ، خاصة دول الجنوب الاستهلاكية و المرتبطة بدول الشمال عن طريق التبعية التي تشكل هذه الشركات إحدى آلياتها الرئيسة. و تتخصص هذه الشركات في الإنتاج و التسويق و التوزيع . و يمكن التطرق في هذا المجال إلى نقطتين متناقضتين هما : مدى إسهام الشركات المتعددة الجنسيات في حماية البيئة ، ومدى إسهامها في الخروقات البيئية . [2] لهذا يجب مراقبة الشركات متعددة الجنسيات في نشاطاتها للوقوف دون ضرر بالبيئة .

1- شكراني ،" نحو حوكمة بيئية ، " 46.

2- المرجع نفسه ، 47

المبحث الثالث : التنمية المستدامة كأداة للأمن البيئي

تعتبر التنمية المستدامة من أهم الأدوات في تحقيق الأمن البيئي لما تحمله من آليات عمل تساعد على المراقبة و الحفاظ على الموارد الطبيعية و التفكير في الأجيال المستقبلية و حقهم في هذه الموارد ، وتحتم علينا الحفاظ على البيئة من خلال إيجاد البدائل و الذهاب إلى الموارد المتجددة دائما.

فسوف نحاول معالجة هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب الآتية

ـــ ما هي التنمية المستدامة

ـــ ظهور فكرة التنمية المستدامة في المجال البيئي

ـــ آليات التنمية لتحقيق الأمن البيئي

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

تشير المعاجم العربية إلى أن التنمية في اللغة تعني الزيادة في كم الأشياء أو كيفيتها أو نوعيتها ، أما على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي ، فإن هناك ما لا يحصى من التعريفات فالبعض يعرفها على أنها التحويل العملي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال عقيدة معينة لتحقيق التغيير المستهدف بغية الانتقال من حالة غير مرغوبة إلى حالة مرغوب فيها.

وبعضهم يركز في تعريفه على ثمار التنمية و نتائجها فيعرف التنمية على أنها الزيادة المطردة من مجالات الخيارات و الفرص المتاحة للفرد في تخطيط وممارسة حياته .[1]

حيث كان الفلاسفة اليونان هم أول من ساهموا في إظهار هذا الموضوع في ثقافة أوروبا. أمثال ارسطو و هريقليطس.

وهناك تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ينص على أن التنمية هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي و الحكومة بتحسين الأحوال

(1) 1- عبد الكريم بكار ، مدخل الي التنمية المتكاملة : روتية اسلامية ،(دمشق : دار القلم الاولى) ،9 .

الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية ، لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم و السهام في تقدمها بأفضل ما يمكن .[1]

وقد عرفت التنمية كذلك على أنها تعبئة الموارد و توجيه الجهود من أجل توسيع خيارات الناس و المقصود بالخيارات الفرص المنتقاة من ميادين أساسية للحياة الإنسانية من أهمها الحصول على دخل كبير و زيادة التعليم و زيادة توقعات الحياة نتيجة للرعاية الصحية و إيجاد البيئة النظرية و تحقيق الحرية السياسية و حماية حقوق الإنسان.[2]

وتقسم التنمية على عدة أقسام كالتنمية متكاملة و التنمية الشاملة و التنمية البشرية و التنمية المستدامة ولكل منها هدف و طرق للعمل.

فالتنمية المستدامة هو النوع الأكثر اهتماما بالمجال البيئي و تعرف على أنها مصطلح اقتصادي اجتماعي يعني تطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف

1– بانا ضمراوي ، " تعريف التنمية " اطلع عليه بتاريخ 01 ماي 2018. تعريف ــ www.mawdoo3.com

2- ازهار سلمان هادي ،" التعليم مؤشرا من مؤشرات التنمية دراسة الواقع المستوى التعليمي في مصر ،" مجلة ديالي 53،(2011):6

الموارد الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة).[1]

عرفت لجنة "برونت لاند" التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم. واتفقت دول العالم في مؤتمر ريودي جانيرو 1992 على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي اقره المؤتمر على أنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية و البيئية لأجيال الحاضر و المستقبل، و عرفت على أنها نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية و الخاصة بالمجتمع من اجل تلبية الاحتياجات الأساسية و الصحية للإنسان.[2]

و الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعاد متعددة تتدخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة و يمكن هنا الاستشارة إلى أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من البعد الاقتصادي و البشري و البيئي.

1- برائة الديويكات ،" ما المقصود بالتنمية المستدامة "، اطلع عليه 4 ماي 2018-06-12 www.mawdoo3.com/ ما-المقصو-بالتنمي-المستدامة

2- عبد الرحمن العايب ،" التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"(أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف ،2011)، 12 .

فبالنسبة للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة نلاحظ انه لا يوجد استغلال متساوي للموارد الأولية و مشاكل التبعية و الفقر و مسؤولية البلدان المتقدمة في التلوث ، فيجب على التنمية المستدامة أن تهتم بكل هذه المشاكل و نفس الأمر في البعد البشري وما فيه من مشاكل متعلقة بالنمو الديموغرافي و توزيع السكان و صحتهم و تعليم أولادهم ، ونفس الأمر بالنسبة للبعد البيئي فيجب على التنمية المستدامة مواجهة إخطار التلوث الترابي و الهوائي و المائي و حماية الموارد الطبيعية و حماية المناخ من الاحتباس الحراري.[1]

ويوجد عدة خصائص للتنمية المستدامة و المتمثلة في ما يلي :

ـــ الاستمرارية و الديمومة في العديد من المشاريع و المخططات التنموية خاصة ما يحدث في الوسط المحلي.

ـــ يتطلب استخدام الموارد الطبيعية المتجددة و التي قابلة للنفاذ لكي يتضمن الحفاظ على ثروات الأجيال القادمة.

1– عبد السلام اديب ،" ابعاد التنمية المستدامة ،" اطلع عليه 6 ماي 2018 http//fbooks9.com/doc-التنمية-8.html

ــ تحقيق التوازن البيئي : يرتكز على ضرورة المحافظة علي المحيط البيئي والذي يضمن حياة مستقرة مع ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة.

ــ وثيقة الصلة بالموضوع قصد دراسة تعني أنه لا بد أن يكون مقترنا بالموضوع قصد الدراسة ، و ذلك من أجل القياس الجيد للتنمية المستدامة.

ــ له القدرة على القياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين و ذلك من خلال القدرة على التحكم في الإمكانيات المتاحة إضافة إلى أنه قابل للتغير عبر الزمان و المكان.[1]

1– مريم حسيني ، " أبعاد التنمية المستدامة و علاقتها بالتنمية المحلية : دراسة حالة بلدية ــ الحجيرة ــ ،" (رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ، 2014) ، 26 .27.

المطلب الثاني : ظهور فكرة التنمية المستدامة في المجال البيئي

نرى بأن مسرح عملية التنمية المستدامة هو البيئية بمكوناتها ،و نحن نعلم أن كثيرا من الموارد الطبيعية هي موارد غير متجددة بمعنى أنها تتناقص و خاصة بموضوع الطاقة الذي يتضاعف الحاجة إليها كل يوم أكثر من اليوم الذي يسبقه ، حيث أن للثورة الاقتصادية أثر كبير في زيادة الطلب على الطاقة و المواد الأولية ، و كذلك تقدم الصناعة أدى إلى تلوث الهواء مما أحدث خلال كبيرا بتجانس نسب الغازات في الغلاف الجوي، و أصبحت الكرة الأرضية مهددة بارتفاع حرارتها مما يؤدي ذوبان الجليد و ارتفاع منسوب البحار الذي سوف يغمر مساحات واسعة من الأرض.لهذه الأسباب تنبهت الدول الصناعية الكبرى إلى أهمية المحافظة على البيئة بما فيها الغلاف الجوي و الحد من الأضرار البيئية ، وعمدت إلى إقرار قوانين ملزمة للدول و نشر مبدأ التنمية المستدامة .[1]

حيث تطورت بنية التنمية المستدامة في فترة ما بين عام 1972 و 1992 من خلال سلسة من المؤتمرات القمة و المؤتمرات الأخرى. و قدم المفهوم لأول مرة خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم عام 1972 وكان بعد أول اجتماع دولي للتشاور حول مفهوم الاستدامة على نطاق شامل ، وقد أثمر

1-ديوكات ،"ما المقصود بالتنمية".

المؤتمر عن وضع سلسلة من التوصيات التي أدت إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة(UNEP)وكذلك ظهور العديد من الوكالات الوطنية لحماية البيئة.[1]

وهناك من يرجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير روما لعام 1968 حيث تم إنشاء نادي روما الذي يعتبر نقطة بداية في التفكير حول التنمية المستدامة خاصة بعد نشره سنة 1972 لتقرير الشهير المعنون ،" حدود النمو" والذي اعتبره المختصون على أنه نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية ، وفي نفس الفترة شرع خبراء اقتصاديون في العالم بأسره في البحث في الترابطات الموجودة بين البيئة و النمو الاقتصادي و وضع استراتيجيات تنموية من أجل تحقيق المساوما ت في توزيع الثروات ، و حماية البيئة . و بعد ذلك قررت الأمم المتحدة عام 1989 التحضير لمؤتمر ريو دي جانيرو الذي كان الهدف منه في الأساس هو تحديد استراتجيات و تدابير للحد من آثار التدهور البيئي و دعم التنمية المستدامة و السلمية بيئيا .[2]

وأشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو لعام 1992 إلى أنه لكي تحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية

1- فطيمة مبارك ،" التنمية المستدامة : أصلها و نشأتها ، " مجلة بيئة المدن الالكترونية 13 ، (يناير 2016) ، 15.

2- العايب ، " التحكم في الأداء الشامل ،" 16.

المستدامة بأنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي و الحاجات التنموية لأجيال الحاضر و المستقبل.

وبذلك تأكد أن عبارة التنمية المستدامة لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فقط ، بل تتعداها لتشير إلى مجموعة واسعة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد و البيئة و المجتمع و هذه العناصر الثلاثة الأخيرة تمثل الركائز للتنمية المستدامة .[1]

تم إحراز التقدم على مقاييس التنمية المستدامة ، وذلك بالنظر إلى حقيقة أن المخاوف من التدهور البيئي و زيادة التلوث قد أدت إلى زيادة الاستثمارات في التقنيات الصديقة للبيئة.

ولا تزال عملية تنفيذها تحديا هائلا ، ولكن ثمة أدلة على إحراز التقدم ، فقد تم إحراز تقدم في التحقيق من الفقر من خلال جهود خفض نسبة السكان الذي يقل دخله عن واحد دولار، أمريكي في اليوم الواحد .

وعلى مدار العشرين عاما الماضية كانت البيئية هي الشغل الشاغل للحكومات وهناك

1- الياس أبو جودة ، " التنمية المستدامة و أبعادها الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية ،" مجلة الدفاع الوطني اللبناني 78 ، (تشرين الأول 2011) :7 .

العديد من الجهود لإدماج الاعتبارات البيئية بشكل أكثر فعالية في عملية صنع القرار الاقتصادي .[1]

1-مبارك ،"التنمية المستدامة،"16.

المطلب الثالث: آليات التنمية لتحقيق الأمن البيئي

من تعريفنا فيما سبق للتنمية و التنمية المستدامة يمكن استخلاص أن الهدف الرئيسي هو الحفاظ على الموارد و حسن استغلالها في البعد البيئي للتنمية و التنمية المستدامة . ولتحقيق هذا هناك العديد من الآليات و الطرق المتبعة من قبل الحكومات و الجهات المعنية لكي تكون التنمية المستدامة عبارة عن أداة لتحقيق الأمن البيئي .

وهنا يمكننا الحديث على تنمية الوعي البيئي وكيفية تحقيقه من خلال التركيز على تنمية الجانب الإيماني عند الإنسان ، إذ إن هذا الجانب يؤكد على ضرورة تعامل الإنسان مع البيئة من منطلق إيماني خالص يربى الإنسان على أهمية احترام البيئة وحسن التعامل مع مكوناتها ، كذلك العناية بتوفير المعلومات البيئية الصحيحة ، و العمل على نشرها و إيصالها بمختلف الطرق و الوسائل التربوية ، و التعليمية و الإعلامية لجميع الأفراد و فئات المجتمع.[1]

ويجب كذلك تشجيع المؤسسات على الاستثمار في إجراءات وقائية أو ترميمية أو تعويضية ، تساعد على التخفيف من الأضرار البيئية و بما أن ذلك مكلف ، ويرفع أسعار السلع ، فيمكن للدولة أن تقوم بدفع جزء من تكلفة السلعة ن من أجل المحافظة على البيئة.

1– صالح بن علي أبو عواد ،" أهمية تنمية الوعي البيئي و كيفية تحقيقه ،" اطلع عليه 15 ماي ، 2018 www.saaid.net/doat/annad/65.htm.

ومن المهم أن تركز البحوث العلمية في إيجاد تطبيقات و تقنيات جديدة ، تساعد على تقليل الهدر، وتسمح بإعادة تدوير المواد الأولية ، مثل الحديد و الورق و غيرها .[1]

إذن إن مسألة تحقيق الوعي البيئي عند الإنسان و التوفيق بينه وبين الدولة ليست أمرا فطريا في جميع الأحوال ، ولكنها مسألة تكتسب و تنمى و تحتاج إلى بذل الكثير من الجهود المشتركة بمختلف المؤسسات الاجتماعية التي عليها أن تعنى بهذا الشأن و أن توليه جانبا كبيرا من عنايتها.[2]

و في الواقع إن مشكلات البيئة و التنمية المستدامة متداخلة و متشابكة فقد يؤدي إلى تحقيق التنمية إلى الإخلال بالنظام البيئي لذلك يستلزم في إطار مفهوم التنمية المستدامة عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية واستخدامها بحرص.

تتألف التنمية المستدامة من عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي. فالبعد البيئي يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية و البيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم ، و ذلك من خلال الأسس التي يقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية وهي:

ـــ قاعدة المخرجات : وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض

1- بكار ،" مدخل إلى التنمية "، 307 .

2- عواد ،" أهمية تنمية الوعي ".

ــ قاعدة المداخلات : وهي المصادر المتجددة (التربة ، الماء ، الهواء ،) يجب الحفاظ عليها.[1]

فالأمن البيئي هو نظام إجرائي متناغم في أدواته و وظائفه و أهدافه و وسائله و آلياته التنظيمية و التنفيذية. ويدخل في منظومة قواعد التشريع الوطني و الدولي التي تحدد معايير و أسس تنظيمية للعلاقة مع مكونات النظم البيئية. وتصنف أنواع مظاهر التعدي على النظام البيئي و محددات الجريمة البيئية و وسائل الردع و المعالجة و قد تبنت الدول و المجتمع الدولي في هذا السياق منظومة متداخلة من قوانين وطنية و اتفاقيات دولية متنوعة في مجالات أهدافها و وظائفها القانونية ، تشكل في مجموعها قاعدة تنظيمية للبناء و نظام الأمن البيئي الشامل .[2]

و كخلاصة لهذا الفصل يمكن القول انه لم يكن مفهوم الحفاظ علي البيئة في الحضارات القديمة كما هو الآن ، و هذا راجع إلى اختلاف الظواهر و اختلاف الآليات معها ، فنحن لا ننكر أنه ومنذ القدم كانت هناك النية في الحفاظ على البيئة ، في الحضارة المصرية مثلا و الحضارة اليونانية ... لكن الأمر الذي جعل من القضية البيئية ذات أهمية بالغة هي المخاطر التي لم يشهدها العالم قديما ، فلذلك أصبحت

1– ناصر ،" تحقيق الأمن البيئي "، 14.

2– بشير ابراهيم الوادعي ،" الأمن البيئي منجز السلوك البشري و التنمية المستدامة ،" الوسط 4710(30يوليو 2015) www.alwasatnews.com/news/1012558.html

القضية البيئية ذات أهمية بالغة خصوصا بعد الثورة الصناعية و الاكتشافات التي توصل إليها العلم التي تتعلق بالأخطار التي تهدد الحياة البشرية على الأرض كاتساع ثقب الأوزون .

فالاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة و أكثرها هي خير مثال على جدية و خطورة الأمر ، و ضرورة إيجاد آليات فعالة لتحقيق الأمن البيئي مثلما ذكرنا الحوكمة البيئية و التنمية المستدامة فهما يعتبران كأداتين تقدمان حلول و بدائل إن عمل بها حقا سوف نحقق تغيرا ملحوظا في الحال التي ستؤول إليها البيئة مستقبلا.

الفصل الثالث

الدبلوماسية البيئية : الانجازات و العوائق

الفصل الثالث : الدبلوماسية البيئية : الانجازات و العوائق

بعد أن أصبحت قضية الأمن البيئي قضية ذات اهتمام دولي كبير تصدرها قوائم الأولويات في مختلف المحافل الدولية ، أصبح هناك عمل مشترك تعاوني بين مختلف الفواعل الدولية (الدول ، المنظمات الحكومية ، منظمات غير الحكومية....) من أجل حماية البيئة من الانتهاكات التي تتعرض لها يوميا في مختلف أنحاء الحالم لأسباب تتعلق في مجملها بالنشاط الإنساني عموما ، فكل هذه الجهود الدولية تقترح حلول و آليات للحد من تفاقم المشاكل البيئي سواء في الحاضر أو المستقبل ، ففي هذا الفصل سوف نحاول تقييم الجهود المبذولة و دور كل الأطراف في المجتمع الدولي في تحقيق الأمن البيئي من خلال العناصر التالية :

ـــ انجازات الدبلوماسية البيئية في تحقيق الأمن البيئي .

ـــ الدبلوماسية البيئية : عوائق تحقيق الأمن البيئي .

المبحث الأول : انجازات الدبلوماسية البيئية في تحقيق الأمن البيئي.

حققت الدبلوماسية البيئية نقاط ايجابية كثيرة تعتبر كحوصلة للجهود المبذولة في هذا المجال منذ أن عرفت القضية البيئية طريقها على العالمية و ألفتت إليها الأنظار في المحافل الدولية ، فسوف نحاول معالجة هذا المبحث من إخلال التطرق إلى النقاط التالية :

ـــ تطور القانون و أثره على حماية البيئية

ـــ ايجابيات الاتفاقيات الإطارية لتغيير المناخ (بروتوكول كيوتو و اتفاقية كوبنهاجن)

ـــ دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي .

المطلب الأول : تطور القانون البيئي و أثره على حماية البيئة

كان لظهور مشكل التلوث البيئي دور كبير في اتجاه أساتذة القانون الدولي للبحث في صياغة قانون دولي ، يتضمن كافة الق واعد و المعاهدات الدولية الخاصة بالبيئة ، ويشمل كافة الأسس و الضوابط لحماية البيئة بكافة عناصرها من التلوث ، و يستمد قواعده من قواعد القوانين الوطني التي تحمي البيئة إضافة إلى المعاهدات الدولية .[1]

بدأ القانون الدولي للبيئة يتطور بصعوبة في مواجهة من يصفه بأنه يعكس منظور الدول النامية ، لكن ازدياد الوعي بالقضايا البيئية في البلدان المتقدمة سمح بتطور القانون الدولي للبيئة ، و أخذ طريقه في الجامعات و المعاهد المتخصصة و المراكز الدبلوماسية .

حيث ساهم إعلان ريو دي جانيرو في تعزيز القانون الدولي من خلال إرساء مبادئ البيئة العالمية كمبد أ الحذر و المشاركة في اتخاذ القرارا ت ، و المسؤولية المشتركة ، و عدم جواز الإضرار بالإقليم غير الخاضعة للسيادة الوطنية ، و الحق في التنمية . فقد توفرت بعد انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو في مجموعة من الدول لجان وطنية للاستشارة البيئية و التنمية المستدامة .[2]

وفي مرحلة أخرى من تطور القانون الدولي للبيئة ، ساهمت اتفاقية بازل بشأن التحكم في النفايات الخطرة عبر الحدود و التخلص منها ، في تطور القانون الدولي للبيئة في هذا المجال التي تم تصميمها للحد من تحركات النافيا ت الخطرة بين الدول ،

1- خالد مصطفى فهمي ، الجوانب القانونية لحماية البيئة (من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية)،(مصر : دار الفكر الجامي ، 2011)، 248.

2- شكراني ،" من مؤتمر ستوكهولم إلى ريو "، 166.

و على وجه التحديد لمنع نقل النفايات الخطرة من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل نموا . كما عرف القانون الدولي تطورا في مجال التعاون الدولي للوقاية من الحوادث الصناعية أو تخفيض أثرها من خلال توجيهات الإتحاد الأوروبي خاصة التوجيه 82/501 المتعلق بالأخطار الكبيرة لبعض الأنشطة الصناعية ، و الاتفاقية الدولية بشأن التأثير العابر للحدود للحوادث الصناعية المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي للأمم المتحدة.[1]

يتكون القانون الدولي للبيئة باعتباره فرعا من فروع القانون الدولي العام من مجموعة القواعد القانونية الدولية ، و التي تجد مصدرها في الاتفاقيات الدولية و المبادئ العامة للقانون و قرارا ت القضاء الدولي و ذلك في مجال حماية البيئة ، و في مجال المسؤولية الدولية عن أضرار التلوث . [2] حيث تشكل المعاهدات و الاتفاقيات و البروتوكولات من أهم المصادر الرئيسية للقانون الدولي البيئي، و تتنوع هذه الاتفاقيات و تختلف باختلاف المجالات البيئية و تعددها سواء كانت بيئة برية أو جوية أو بحرية كاتفاقية روما 1951 الخاصة بحماية النباتات و اتفاقية بون 1979 الخاصة بحفظ الأحياء البحرية و غيرها ، وكما يعتبر كذلك العرف الدولي من المصادر الهامة للقانون الدولي البيئي لأن المبادئ التي جاء بها مؤتمر ستوكهولم تحتل مكانة هامة في نطاق العرف الدولي لهذا يعتبر مصدرا رئيسيا للقانون الدولي البيئي. فهو يحدد مسؤولية الدول عن النشاطات التي تسبب أضرار عابرة للحدود.

1- بوبكر بن فطيمة ،" القانون الدولي لحماية البيئة ،" (الجزائر ، جامعة سعيدة ، 2017) 40.

2- خالد مصطفى ،" جوانب القانونية لحماية البيئة "، 249.

كذلك تعتبر مبادئ القانون العامة مصدرا من مصادر القانون الدولي البيئي حيث تعززت الحماية البيئية الدولية للبيئة ، بفضل تلك المبادئ شكلت قواعد عرفية عامة و ملزمة ظهرت في المجتمع الدولي نتيجة التلوث البيئي.[1]

تكمن أهمية القانون الدولي البيئي في أنه عندما يطالب الرأي العام الحكومات أو السلطات الدولية القيام بأعمال تهدف إلى حماية منطقة أو نوع معين ، (مكافحة التلوث أو تحسين نظام معالجة النفايات) ، فإن السلطات المختصة تطبق قواعد قانونية قائمة أو تسن قواعد قانونية جديدة ، معتمدة في ذلك على هيئات قائمة (وزارة ، شرطة ..) أو تنشأ هيئات جديدة . هذا على المستوى الداخلي الدولي، أما على المستوى الدولي ، تلعب المبادئ و القواعد غير الملزمة المصاغة من التوصيات و الاتفاقيات و الإعلانات من قبل المنظمات الدولية و المؤتمرات دورا هاما في القانون الدولي ، لا سيما في مجال حماية البيئة ، حيث تتمثل مهامها في توجيه أعمال السلطات المختلفة في الدولة و الجهات الفعالة الأخرى ، كما يمكن أن تساهم في ظهور قواعد ملزمة أخرى . فدور القانون لا يتوقف فقط في الأمر و النهي بل يتضمن أشكال أخرى من التدخل مثل التدابير الردعية أو المقنعة و خلق لأدوات إدارة.[2]

و يمتاز القانون الدولي كذلك بعدة خصائص هي أنه :

ـــ حديث النشأة .

ـــ ذو طابع فني .

1- مأمون عارف فرحات ،" القانون الدولي البيئي"، اطلع عليه 2018/06/01.

http://sites.google.com/site/mamounfarahatyahoo/..13

2- بوبكر ،" القانون الدولي "، 20.

ــ وذو طابع تنظيمي آمر .

ــ وذو طابع دولي .

ــ يحمي مصلحة مشتركة التي ينبغي على الجميع الدول حمايتها عن طريق الاستعمال المعقول لمارد البيئة لصالح أجيال الحاضر و المستقبل .

وقد أدرك المجتمع أهمية ذلك القانون بعد ظهور الملوثات غير الطبيعية وخاصة الناتجة من ظهور المواد المشعة و النووية و الكيميائية و غيرها من الملوثات.[1]

يوجد اليوم عدد كبير من المبادئ العامة المتعلقة بالقانون الدولي للبيئة حوالي عشرون مبدأ ، منها ما يعتبر تقليدي عرفته النظم القانونية المختلفة : مثل حسن الجوار و مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، و هناك مبادئ حديثة ميزت القانون الدولي البيئي مثل مبدأ الوقاية ، مبدأ الحيطة في القانون الدولي ، مبدأ الدافع ، مبدأ التنمية المستدامة و غيرها من المبادئ .[2]

إذن فالقانون الدولي البيئي هو في تطور مستمر من أجل الدفاع على البيئة و حمايتها .

1- خالد مصطفى ،" الجوانب القانونية لجماية البيئة "، 254.

2- بوبكر ،" القانون الدولي "، 71.

المطلب الثاني : ايجابيات الاتفاقيات الإطارية لتغيير المناخ(بروتوكول كيوتو و اتفاقية كوبنهاجن)

تكتسب القرارات الصادرة عن المنظمات و الاتفاقيات الدولية قيمة أدبية و أخرى قانونية على المستوى العالمي خاصة إذا ما ابتعدت هذه القرارات في مضمونها عن المصطلحات و العبارات التي تخلو من التخصيص الذي يكون مطلوبا في أحوال كثيرة، و من أمثلة ذلك القرارات الصادرة عن المنظمات الدولية كالجمعية العامة للأمم المتحدة الذي جاء فيه مطالبة جميع الدول بأن تتخذ التدابير الملائمة لمنع أي إلقاء للنفايات النووية الذي من شأنه أن يشكل تعديا على سيادة الدول الأخرى . فإن الفعل المسبب للجريمة يستمد صفته الإجرامية من المعاهدات و العرف الدوليين بجانب مبادئ القانون العام .[1]

حيث بدأ في السنوات الأخيرة من القرن الماضي اهتمام العالم بظاهرة التغيرات المناخية مما لها من تأثرات كارثية على العديد من جوانب الحياة ، و قد حذر العديد من علماء من أن ارتفاع درجة حرارة الجو سيؤدي إلى ذوبان الجليد الموجود في القطبين ،و بالتالي ارتفاع مناسيب المياه في البحار و بالتالي غرق الجزر و الشواطئ المنخفضة ، و ستؤدي الظاهرة كذلك إلى تغير الأقاليم المناخية ما سيتبعه ذلك من تصحر للعديد من المناطق و صعوبة الزراعة و انتشار الأمراض و غيرها.

وقد نتج عن هذا صدور اتفاقيات و بروتوكولات لتغير المناخ .[2]

1- ايهاب طارق ،" أثر التشريعات الوطنية "، 11.

2- محمد ناجي ،" رؤية حول دور الجمعيات الأهلية في مواجهة آثار تغيير المناخ "، (ورقة مقدمة لمؤتمر الوطني حول التغيرات المناخية و آثارها على مصر ، مصر ، 2 ــ 3 نوفمبر2009)، 2.

و انطلاقا من هذا كانت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و التي اعتبرت من أهم انجازات قمة الأرض التي عقدت في ريو (البرازيل) عام 1992. ثم جاء برتوكول كيوتو الشهير الذي ابرم في اليابان عام 1997و الذي كان طموحه ان يؤدي إلى تثبيت الانبعاثات الجوية لثاني اوكسيد الكربون في القرن المقبل عند 550 جزء في المليون .[1] و يعين البروتوكول تعهدات ملزمة ل 39 دولة متقدمة اقتصاديا كي تتكفل بتقليص انبعاثاتها من غازات دفيئة بمتوسط 5.2% مما كانت عليه عام 1990، حيث قسمت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المعنية بتغيير المناخ الدول إلى قسمين : أطراف المرفق الأول الذي يضم الدول الصناعية و الدول ذات الاقتصاديات الانتقالية و جميع الدول الأخرى يطلق عليها غير أطراف المرفق الأول . و يلزم بروتوكول كيوتو أطراف المرفق الأول بغايات مقيدة قانونا لكل منها على حدى كي تقلص الانبعاثات الدفيئة لديها .[2]

و لأن تكاليف التخفيف من مخاطر تغيير المناخ قد تكون عالية لأطراف المرفق الأول فإن بروتوكول كيوتو يؤسس كذلك آليات مرنة يمكن أن تستخدم في إحراز مستهدفات الاتفاقية على نحو فعال اقتصاديا [3] ، وهذه الآليات هي :

*. تجارة الانبعاثات emission trading، تعد هذه الإلية من الآليات التي استحدثها بروتوكول كيوتو ، و التي تسمح للأطراف المدرجة في المرفق الأول من الدخول في تبادل وحدات خفض الانبعاثات ، حيث أدت هذه الآلية إلى إنشاء أسواق لتجارة وحدات

1- حبيب معلوف ، قضية تغيير المناخ العالمي بين اخفاقات كيوتو و توقعات باريس (لبنان : دار الفرابي ، 2012) 14.

2- مايونج كايوون و آخرون ، آلية التنمية النظيفة :آلية جديدة لمجابهة التغير المناخي ، تر ماهر عزيز (مصر : المكتبة الآكاديمية ، 2006)، 129.

3- المرجع نفسه ، 130.

خفض انبعاثات. الغازات الدفيئة ، و تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي أول من طبق هذه الآلية على مستواها الداخلي ، حيث تم ذلك بواسطة تعديل قانون الهواء النظيف الذي حدد كيفية تجارة وحدات خفض انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون المسبب للأمطار الحمضية.[1]

*. التنفيذ المتشارك joint implémentation: لقد تم النص على هذه الآلية في أكثر من مادة واحدة من مواد الاتفاقية و التي سمحت للدول الأطراف باعتماد سياسيات وطنية ، و اتخاذ تدابير مشتركة لتحقيق الغاية من الاتفاقية ، و وفقا لهذا الآلية يجوز لأي طرف مدرج في المرفق الأول ، أن يقوم بتنفيذ مشاريع لتخفيض الانبعاثات ، و هذا بالاشتراك مع دول أطراف أخرى مدرجة في البروتوكول ، لغرض الوفاء بالالتزامات .[2]

*. آلية التنمية النظيفة clean develoment mechanism: تستهدف هذه الآلية غير دول المرفق الأول ، بينما يختص التنفيذ المتشارك فقط بدول المرفق الأول . من أجل تحقيق تنمية مستدامة في غير دول المرفق،و الإسهام في تخفيض الغازات الدفيئة .[3]

توضح لنا أرقام هذا الجدول أن العديد من الدول الصناعية سجلت في عام 2000 انبعاثات صافية موجبة بالقياس بما يعنيها من مستهدفات انبعاثات كيوتو ، وتبين المخططات و التوقعات لعام 2010 أن فجوة الانبعاثات سوف تتزايد في معظم هذه

1- عبد العزيز خنفوسي ، " تنفيذ التزامات بروتوكول كيتو في اطار مواجهة التغيرات المناخية ".اطلع عليه في https//democraticac.e/70=48896..2018/06/02

2- نفس المرجع.

3- مايونج و آخرون ، آلية التنمية النظيفة ، 130.

الدول مثل استراليا و اليابان ، لكن الشيء المهم أن معظم الدول و خاصة دول أوروبا الشرقية أحرزت انبعاثات عام 2000 على اقل من مستهدفات البروتوكول و كما يظهر أن وضعها الحالي قد يستبقى حتى عام 2010 بالسياسات الحالية للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة .[1]

جدول رقم 1 : انبعاثات الغازات الدفيئة لدول المرفق الأول خلال عامين 2000 و 2002

الدولة	مستهدفات خفض الانبعاثات بمقتضى بروتوكول كيوتو (% من انبعاثات عام 1990)	الانبعاثات عام 2000 (مستويات فعلية) مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	الانبعاثات عام 2000 (% من انبعاثات عام 1990)	الانبعاثات المخططة عام 2010 (% من انبعاثات عام 1990)
استراليا	8+	501	18+	16+
النمسا	13 -*	80	3+	12+
بلجيكا	7.5 -*	152	7+	16+
بلغاريا	8-	78	51-	42-
كندا	6-	726	20+	19+
كرواتيا	5-	22 (1995)	30-	-
جمهورية التشيك	8-	148	23-	32-
الدانمارك	21-*	69	1-	15+
استونيا	8-	20	55-	69-
فنلندا	0*	74	4-	17+
فرنسا	0*	550	2-	6+
ألمانيا	21-*	991	19-	32-
اليونان	25+*	130	24+	36+
المجر	6-	84	17-	

1- نفس المرجع،133.

الدولـــة	مستهدفات خفض الابتعاثات بمقتضى بروتوكول كيوتو (% من ابتعاثات عام 1990)	الابتعاثات عام 2000 (مستويات فعلية) مليون طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون	الابتعاثات عام 2000 (% من ابتعاثات عام 1990)	الابتعاثات المخططة عام 2010 (% من ابتعاثات عام 1990)
أيسلندا	10+	3	7+	2-
أيرلندا	*13	67	25+	28+
إيطاليا	*6.5-	547	5+	11+
اليابان	6-	1386	11+	7+
لاتفيا	8-	11	64-	
ليختنشتاين	8-	(1999) 0.218	0	2+
ليتوانيا	8-	(1998) 24	54-	
لوكسمبورج	*28-	5.971	56-	
موناكو	8-	133	33+	
هولندا	*6-	216.916	3+	19+
نيوزيلندا	0	76.956	5+	38+
النرويج	1+	55.263	6+	22+
بولندا	6-	386.187	32-	
البرتغال	*27	84.700	30+	54+
رومانيا	8-	(1994) 164.026	38-	28-
الاتحاد الروسي	0	1.965.346	35-	20-
سلوفاكيا	8-	49.165	33-	27-
أسبانيا	*15	385.987	35+	48+
السويد	*4	69.356	2-	1+
سويسرا	8-	52.743	1-	7.2-
أوكرانيا	0	454.934	51-	
المملكة المتحدة	*12.5-	649.106	13-	15-
الولايات المتحدة الأمريكية	7-	7.001.225	14+	16+
الإجمالـــي		17.281.439		

المصدر : مايونج كايوون و آخرون ، آلية التنمية النظيفة :آلية جديدة لمجابهة التغير المناخي ، تر ماهر عزيز (مصر : المكتبة الآكاديمية ، 2006) 114–115.

إن هذه الانبعاثات هي نتيجة لأربعة عوامل : هي النمو السكاني و النشاط المترتب عنه ، و معدل نمو الإنتاج للفرد الواحد ، و كفاية الطاقة ، و كثافة الكربون ، فالأثر الحقيقي لأنظمة و آليات غزالة الغازات و التخلص من الانبعاثات سيظهر بوضوح أكبر بعد قرارات مؤتمر الأطراف القادمة ،و سيضطر هذا المؤتمر إلى تحقيق التوازن بين سد الثغرات و المخاطر بعملية التصديق المنتظرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا كونهما اكبر ملوثين للهواء .[1]

وفي حلقة متواصلة من الجهود الدولية الرامية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري عقدت قمة كوبنهاجن حول قضية تغيير المناخ تحت رعاية الأمم المتحدة في منطقة بيلا سنتر من 7 الى 18 ديسمبر لعام 2009 بحضور ممثلو 193 دولة و ذلك من أجل التوصل إلى إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية يحل بديلا لبروتوكول كيوتو لعام 1997الذي أوشكت مدة سريانه على الانتهاء ، الأمر الذي يتطلب تحضير خطة ملزمة لتقليل الانبعاثات في إطار الالتزام الثاني خلال الفترة من 2012 و حتى 2020.[2]

كانت أهداف اتفاقية كوبنهاجن واسعة النطاق و تمثلت في محاولة إشراك الولايات المتحدة في توليها قيادة المبادرات الدولية و إقناع الدول المتقدمة تقنيا بالموافقة على أهداف ملزمة ، و الالتزام بعدم زيادة درجة الحرارة العالمية على 2 درجة مئوية بالإضافة إلى التزام الدول المتقدمة بتوفير الدعم و التمويل الكافي ، عن طريق توفير

1- مارك جيدوبت ، التطور التدريجي لمفواضات البيئة الدولية من ستوكهولم إلى ريو ، تر . عايدة عبد الله الازدي و آخرون(الامارات العربية المتحدة : مركز الامارت للدراسات و البحوث الاستراتجية ، 2003) 32.

2- ايمان مرعي ،" التغيرات المناخية و قمة كوبنهاجن "، اطلع عليه في 2018/06/02

www.ahram.org.eg/archive/sl= ahram=fileymens.3537

مبلغ 30 مليار دولار لتمويل الجهود الرامية لخفض الانبعاثات . أما الهدف المستقبلي فيتمثل في جمع مبلغ 100 مليار دولار سنويا من القاطعين العام، و الخاص بحلول عام 2020 لمساعدة الدول النامية في بناء اقتصاد منخفض الكربون.[1]

و تحقيقا لهذه الغاية انشأ فريق رفيع المستوى يخضع لتوجيه مؤتمر الأطراف و يكون مسؤولا أمامه لدراسة مساهمة مصادر الإيرادات الممكنة ، و جاء في المؤتمر كذلك تقرير إنشاء صندوق كوبنهاجن الأخضر للمناخ بوصفه كيانا تشغيليا لآلية المالية للاتفاقية من أجل دعم المشاريع و البرامج و السياسات و الأنشطة الأخرى المنفذة في البلدان النامية فيما يتعلق بالتخفيف من الانبعاثات الدفيئة. بما في ذلك الأنشطة الإضافية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات و تدهورها و التكيف ، و بناء القدرات و تطوير التكنولوجيا و نقلها .[2]

وقد أتى هذا المؤتمر ما يعرف بالأجندة القرن الواحد و العشرين التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم ، و تتكون من ثلاثة أنشطة محورية تتسم بالتكامل و المساندة المتبادلة ، بمعنى أن كلا منها يغذي الآخر و يتغذى منه وهذه الأنشطة هي التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية و حماية البيئة . و في إطار تلك الأنشطة يوجد العديد من الأهداف الإنسانية الكبرى مثل خفض حدة الفقر و تغيير

1- سلطان الجابر ،" مؤتمر كوبنهاجن لتغير المناخ خطوة مهمة نحو الامام "، اطلع عليه 2018/06/02. www.alittihadae/mobiteldetails.php?id=981.8y=2010.

2- الامم المتحدة ، الاتفاقيات الاطارية بشأن تغيير المناخ ، (كوبنهاجن) ، الدورة 15 ، ديسمبر 2009، 4

الأساليب غير المستدامة للإنتاج و الاستهلاك و حماية الموارد الطبيعية و حسن إدارتها.[1]

خلص مؤتمر كوبنهاجن إلى ما يعرف ب " اتفاقية كوبنهاجن التي صاغتها الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و الهند و البرازيل و جنوب إفريقيا علما بأن الولايات المتحدة و الصين أكبر دولتين منتجتين للغازات الدفيئة حيث لم يتم تبني الاتفاقية و إقرارها بصورة ملزمة قانونيا و انما اتفق على العمل بها .[2]

إذن من خلال تطرقنا لبروتوكول كيوتو و اتفاقية كوبنهاجن نلاحظ أن الاتفاقية الإطارية للبيئة جاءت بالجديد من خلال تبنيها لأهداف تخدم المصلحة العامة ، عبر آليات جديدة و فعالة من أجل الوصول إلى الهدف النهائي و لكي تحقق الدول التزاماتها في إطار الاتفاقية وحتى و إن لم تحقق الأهداف بشكل كلي، فعلى الأقل قد جلبت الاتفاقية الإطارية الخاصة بالمناخ ، اهتمام الدول ، من أجل تحقيق و حتى التفكير في الأمن البيئي ، بشكل جدي كونه أصبح ضرورة لا بد منها .

1- حسين عبد الله ،" مؤتمر كوبنهاجن و حماية البيئة "، اطلع عليه ، 2018/06/02

www.shorouk.news.com/mobile/columns/viewsoaspacdate=0112

1– علي محمد عبد الله ، "الوقود الحيوي و استخدام الطحالب" ،وكالة الصحافة العربية ،(2016) : 163.

المطلب الثالث : دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي .

تعتبر منظومة الأمم المتحدة للبيئة من أهم و أقوى المؤسسات في منظومة الحكم البيئي العالمي ، من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأكثر تأثيرا في مجال تنسيق الجهود لحماية البيئة ، فقد دعت الأمم المتحدة من المؤتمرات البيئية العالمية التي على بلورة هياكل مؤسساتية جديدة لمعالجة القضاي ا البيئية ، و لعبت دورا مهما في مفاوضات الاتفاقيات البيئية و الإشراف عليها ، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات التابعة للأمم المتحدة التي تلعب أدوار مهمة كذلك.[1]

فعلى اثر ندوة ستوكهولم لعام 1972 ، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة فرعية هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة " UNEP" مهتما بتشجيع النشاطات التي هي في صالح البيئة ، و تطبيق برنامج العمل المحدد في الندوة .

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الأصل في صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة كحماية المياه الإقليمية المختلفة أو كبريات القضايا مثل بروتوكول مونتريال حول طبقة الأوزون و غيرها .

ثم جاءت لجنة التنمية المستدامة التي هي هيئة انبثقت عن التغيير المؤسساتي لمنظمة الأمم المتحدة أثناء ندوة ريودي جانيرو و مكلفة بتنفيذ المفكرة 21. [2]

1- مراد بن سعيد و صالح زياني ،" فعالية المؤسسات البيئية الدولية "، مجلة دفاتر السياسة و القانون 9(جوان 2013) : 215.

2- العشاوي ،" المسؤولية الدولية "، 127

حيث لعبت لجنة التنمية المستدامة دورا هاما جدا من تأسيسها و ذلك بإرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتطورة و الدول السائرة في طريق النمو.[1]

كما أن للأمم المتحدة والوكالات متخصصة تشارك في أنشطة التعليم و التدريب و التنفيذ في مجال البيئة ، في نطاق اختصاص كل وكالة و ابرز مثال على ذلك منظمة العمل الدولية التي وضعت سنة 1977 مشروع معاهدة تم قبوله بحماية العمال ضد المخاطر الناشئة من تلوث الهواء و الضوضاء في بيئة العمل . و نذكر كذلك منظمة الصحة العالمية و منظمة الأغذية و الزراعة و الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ ، حيث تنشط كل منظمة في مجال تخصصها.[2]

وفيما يتعلق بالمؤتمرات البيئية العالمية فهي تعتبر من أهم الطرق التي اعتمدت عليها الأمم المتحدة في تطوير المؤسسات الدولية لحماية البيئة العالمية ، و هي تنظيم مؤتمرات دولية عالمية لمناقشة القضايا البيئية الناشئة ، إن هذه المؤتمرات لا تعمل عمل إنشاء هياكل مؤسساتية جديدة أو وضع قوانين ملزمة ، لكنها تساعد على اتخاذ القرارات و خطط العمل التي تؤدي إلى النشأة النهائية للهياكل المؤسساتية التي تشرف على القضايا البيئية .[3]

إن للأمم المتحدة مساهمة كبيرة و دور هام في رسم السياسات البيئية العالمية ، فهناك مجموعة من الانجازات التي حققتها في مجال حماية البيئة العالمية و التي نذكر منها :

1- نفس المرجع ، 128

2- عبد المؤمن مجدوب ،" مكانة السياسات البيئة ضمن أجندة الامم المتحدة "، مجلة دفاتر السياسة و القانون 10 (جوان 2016) : 631.

3- بن سعيد وزايني ،" فعالية المؤسسات البيئية "، 217.

- المساهمة في دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة من خلال وضع تشريعات بيئية وطنية و ترتيبات مؤسسية للتصدي للتهديدات البيئية.

ـــ البيئة أولية أساسية ضمن أجندة الأمم المتحدة حيث عمل برنامج الأمم المتحدة على دعم البيئة التي تجرى على شتى المستويات مع شركات وكنيين و دوليين.

ـــ التعاون و التنسيق الدولي في مجال حماية البيئة .

ـــ إبرام الاتفاقيات المتعددة الأطراف لمعالجة التهديدات البيئة و إلزامية تطبيقها .[1]

هذا تقريبا كل ما يخص الدور الذي تلعبه منظمة الأمم المتحدة التي تعتبر أو و أكبر منظمة حكومية مهتمة بالمجال البيئي.

أما بالنسبة للمنظمات غير الحكومية ، فقد ظهر الطلب الجماعي على التنمية مع ظهور كبريات المنظمات غير الحكومية ذات الصيت الإعلامي الكبير مثل السلام الأخضر (grennpace) ، الصندوق الدولي للطبيعة (wwf) أو أصدقاء الأرض (earthfriends) و قد أكدت هذه المنظمات مدى هشاشة توازن البيئة الطبيعية.

وحسب تقرير الأخصائيين فقد أنشئت العديد من المنظمات غير الحكومية القطاعية منها و المحلية بجانب تلك المنظمات ذات الوزن الثقيل ، وصارت تلعب حاليا دورا محددا في تشكيل وعي بيئي في الهيئات الدولية للتنمية المستدامة .[2]

إن المنظمات غير الحكومية في تزايد مستمر في عددها و في أنشطتها المختلفة في جميع الجوانب و المهمات الإنسانية و في العمل الاجتماعي و الأمني و البيئي ، لهذا أصبح لها تمثيل في جميع دول العالم تقريبا حيث أخذت موضوع البيئة بطرق مباشرة

1- مجدوب ،" مكانة السياسات البيئية "، 632.

2- العشاوي ،" المسؤولية الدولية "، 139.

أو غير مباشرة بناءا على أهدافها التي نشأت من أجلها و من هذه المنظمات النقابات بمختلف أنواعها التي تهتم بقضايا العمال و الدفاع عن حقوقهم و عن البيئة التي يعملون فيها ، و كذلك الأحزاب الخضراء التي سطرت برامجها على أساس المحافظة علي البيئة و الاعتناء بها .[1]

وكانت المنظمات غير الحكومية تنشط باسمرار على مستويات مختلفة سواء بحث الدول على الانضمام إلى المعاهدات الخاصة بحماية البيئة أو بدفع الدول إلى تنفيذ و احترام التزاماتها التعاقدية و اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص حماية البيئة . و لقد نوهت الأمم المتحدة بإسهامات المنظمات غير الحكومية في تطور القانون البيئي في معظم التقارير.[2]

و تعتبر الجهود المبذولة في مرحلة المبادئ و في مرحلة المشاركة من قبل المنظمات غير الحكومية ، لكنها أكثر أهمية في مرحلة التنفيذ ، حيث تلعب دور الرقيب لأن الغاية من وضع الضوابط و الصيغ القانونية لحماية البيئة هو احترامها و تنفيذها ، وذلك من خلال مراحل و مبادرات جدية تتجاوز الجوانب النظرية و حدود المؤتمرات لتتواجد قريبة من الميدان بما يظهر التحسن الفعلي و سلامة البيئة .[3]

ففي قمة المناخ 23 في يونيو ، على سبيل المثال ، نلاحظ دور تلك المنظمات و أعضائها النشطين في متابعة الأحداث و حث الأطراف الدولية المؤثرة على الجدية بالعمل و الالتزام بقرارات مؤتمر باريس كما تعمل المنظمات غير الحكومية لرفع

1– مبارك علواني ،" دور المنظمات الدولية المتخصصة و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث" ، مجلة المفكر ، 14 : 627.

2– قويدر شعشوع ،" دور المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي البيئي " ، (اطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2014) ، 247.

3- نفس المصدر ، 248.

مستوى الوعي و تبادل المعلومات و إجراء البحوث و التحليل و تعبئة الناس لآليات و اتفاقيات الأمم المتحدة لحماية المناخ و بالتالي حماية الإنسان و الطبيعة .[1]

إذن فالمنظمات الدولية بكل أنواعها لعبت دورا كبيرا في تطور المجتمع الدولي في جميع المجالات المختلفة منها جوانب الإنسانية و الدفاع عن حقوق الإنسان و منها البيئة و التنمية و مسايرة في ذلك التطور التكنولوجي و الصناعة في إطار التنمية المستدامة و هذا بالمساهمة و العمل على إبرام عدت اتفاقيات متنوعة في مجال البيئة في إطار التنمية المستدامة ، لكن هذه المنظمات في بعض الأحيان تقوم بمجرد أعمال و إجراءات شكلية على العموم لم ترقى إلى المكانة المناسبة لأن البيئة مازال ت تعاني من التلوث. [2]

1– زيدون الفلاح ،" دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ ،" اطلع عليه بتاريخ . 2018/06/03 دور ــ المنظمات ــ غير ت الحكومية ــ في ــ حماية ــ الم2017/11/09/https//kitabat.com

2- علواني ،" دور المنظمات الدولية ، المتخصصة " ، 630.

المبحث الثاني : الدبلوماسية البيئية : عوائق تحقيق الأمن البيئي

كغيرها من القضايا الشائكة على الساحة الدولية فللدبلوماسية البيئية جوانب سلبية أو عوائق تعرقل تقدمها لتحقيق غايتها و أهدافها المنشودة فسوف نحاول معالجة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مطالب كالآتي :

- العامل السياسي كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي (الولايات المتحدة نموذجا)
- العامل الاقتصادي كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي (الصين نموذجا)
- متطلبات الدول النامية كعائق أمام تحقيق متطلبات الأمن البيئي .

المطلب الأول : العامل السياسي كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي : (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)

تربط البيئة علاقات وثيقة بالأمن الإنساني فقد أدرجت قضاياها ضمن مجالات الأمن و هو ما أعطاها بعدا جديدا جعل منها محورا امنيا في قضايا الدولة بالنظر إلى أن الأمن البيئي يرمز إلى تلك العلاقة التكاملية بين البيئة و الأمن القائم بثلاثية : الحقوق، المخاطر ، و الأمن ، فالبيئة كما أنها وسط منتج للحقوق فهي مصدر للمخاطر و في الوقت ذاته محقق للأمن من منطلق أن حماية البيئة يعد صمام أمان الحياة للأجيال الحالية و المستقبلية.

و لقد أثارت هذه القضية نزعة لدى المجتمع الدولي للاهتمام بالبيئة و أمنها و التي تكللت بعقد العديد من المؤتمرات و ما أسفرت عنه من اتفاقيات و معاهدات أكدت على ضرورة حماية البيئة و ضمان ديمومتها للأجيال القادمة.[1]

لكن قد تتأثر مواقف الدول الأطراف على الانضمام للاتفاقيات البيئية الدولية بالعديد من العوامل ، نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المتفاوضة لإنشاء الاتفاقيات البيئية الدولية .

كما تمثل قضية السيادة و إجراءات الرصد و الإبلاغ و المراقبة الذاتية و تقديم التقارير المطلوبة لتنفيذ الاتفاقيات البيئة عقبة أخرى لأن أغلب الاتفاقيات تعتمد على هذه الوسائل ، و تستهدف تقليل قدرة الدول على إخفاء المعلومات .[2]

1– منى طواهرية ، نحو مقاربة جديدة للأمن البيئ و تحقيق التمنية المستدامة في الجزائر " ، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية 11(جويلة 2017) : 158.

2- صلاح عبد الرحمان الحديثي ،" الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف ،" المجلة العارقية الاكاديمية ، 15 (2006) :156.

كما قد تؤثر عوامل متعددة أخرى على الانضمام للاتفاقيات البيئية بسبب المشاكل المختلفة المتعلقة بعدم كفاية الإرادة السياسية للتمسك بالالتزاما ت أو عدم توفر القدرة القانونية أو التقنية أو مالية للدولة أو ربما بسبب الظروف الشاملة السياسية الداخلية للدولة ، كما أن لإحكام الاتفاقية و نوع التزامها و مدى التزامها دور كبير في الانضمام للاتفاقيات الإطارية ذات المبادئ و الأهداف العامة بينما تتغير هذه التوجهات عند تبني الدولة البروتوكولات الملحقة بهذه الاتفاقيات .[1]

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في مختلف الوعي البيئي ، غير أن هناك شعور بأن الموقف الأمريكي يتسم بالجمع بين النقيضين ، لأنها امتنعت عن التصديق على اتفاقيات البيئة في أكثر من مرة ليس في كل الأحوال نتيجة عدم الرغبة في الامتثال للالتزاما ت التي تعرفها هذه الاتفاقيات ، بل أن الإدارة الأمريكية تطبقها أحيانا دون أن تصدق عليها ، و يرجع الامتناع عن التصديق في معظم هذه الحالات إلى صعوبة الحصول على أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ الأمريكي و هو لشرط الذي ينص عليه دستور الولايات المتحدة الأمريكية ، و يجعل ذلك الأمر مسألة التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية صعبة ، و تتشكك الحكومات الأخرى في مدى قبول مجلس الشيوخ الأمريكي لأي اتفاق يتم التوصل إليه مع الحكومة الأمريكية .[2]

و يتميز الموقف الأمريكي كذلك بتفضيل العمل القومي على العمل الدولي حيث لا توجد رغبة عند الأمريكيين في تبني سياسات مشتركة و اتخاذ إجراءات واضحة في

1- نفس المرجع ، 159.

2- جيدوبت ،" التطور التدريجي لمفاوضات البيئة "، 15.

إطار اتفاقيات دولية ، بل يفضلون ترك تلك لتقدير الحكومات الوطنية ، و ينعكس معنى ذلك عموما في رفض تدخل الأمم المتحدة في السياسات الأمريكية .[1]

فنظرا لهذه الأسباب لم تصادق الولايات المتحدة الأمريكية على عدة اتفاقيات خاصة بالبيئة و أهمها بروتوكول كيوتو الذي على إثره تم الاتفاق على أن تقوم الدول بتخفيض الانبعاثات الغازية بنسب مختلفة ، و تجدر الإشارة هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن الحد من تصاعد الغازات يلحق ضررا باستراتجياتها و يشكل خطرا على أمنها الاجتماعي و القومي ، وبالتالي رفضها التصديق على البروتوكول .[2]وكان ذلك في قمة جنوة سنة 2001 حيث تراجع الرئيس الأمريكي بوش و ألغى توقيع الإدارة الأمريكية على اتفاقية كيوتو .[3]

كما لم تصادق الولايات المتحدة الأمريكية حتى ألان على العديد من الاتفاقيات الدولية حول البيئة ، ومنها اتفاقية بازل حول حركة النفايات الخطرة عبر الحدود . واتفاقية التنوع الإحياء و اتفاقية مكافحة التصحر ، و يخشى أن لا تصادق الولايات المتحدة على اتفاقية روتردام التي تنص على الضرورة الموافقة المسبقة بالعمل على التجارة الدولية في بعض المواد الكيميائية الخطيرة.[4]

وفي مطلع يونيو 2017 أعلن الرئيس الأمريكي ، دونالد ترامب أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف توقف المشاركة بصفة كلية في اتفاقية باريس للمناخ لعام 2015 ، و صرح ترامب بأن الاتفاقية ستؤثر بالسلب على اقتصاد بلده ، مع العلم أن هذا الانسحاب هو تطبيق لما أعلن عنه ترامب في برنامجه الانتخابي حيث قال أن

1–نفس المرجع ،14.

2– حاجة ،" الاهتمام الدولي بحماية البيئة ".

3– مفتاح ،" التعاون الدولي في مجال حماية البيئة "، 260.

4- جيدوبت ،" التطور التدريجي لمفاوضات البيئة "، 14.

الانسحاب سيكون بمثابة فرصة ايجابية لرجال الأعمال و العمال ، و أن هذا سيساعده في تطبيق سياسته المعروفة باسم " أمريكا أولا " ، و وفقا لعدد كبير من الناشطين فإن هذا التدخل هو من أسوء تدخلات السياسة في البيئة في الألفية الجديدة و هذا القرار سيكون له تأثير خطير على البيئة في السنين التالية.[1]

فالواقع إذن أن قواعد القانون الدولي و بصفة عامة لا تزال تفتقد إلى القوة الملزمة لها أو إلى السلطة التي تمتلك إلزام الدول بها ، وبالتالي فإن عامل المؤتمرات الدولية و قراراتها لا تعد أن تكون سوى توصيات للدول أن تطبقها أو ترفض تطبيقها ، ولم يصل المجتمع الدولي بعد إلى مستوى ضرورة إقرار و فرض المصلحة العامة حتى على حساب المصلحة الخاصة لأحدى الدول . وذلك لعدم وجود سلطة التي تملك فرض ذلك كما هو حاصل في المستوى الداخلي للدول و لأن ذلك يصطدم بمبدأ السيادة الوطنية ، كما أن الذين يضعون أحكام و قواعد القانون الدولي هم أنفسهم المخاطبون بها .[2]

فنظرا للهيمنة الأمريكية العالمية الكبيرة التي أتاحت لشركاتها بناء مستهلك عالمي و أسواق عالمية لمنتجاته ا ، و بما أن المشاكل البيئية بدأت في المساس بالتاجرة و بالقضايا التجارية بشكل جوهري . فقد بدأت الشركات الأمريكية تدرك أن المفاوضات متعددة الأطراف هي جزء لا يتجزأ من عملية فتحل الأسواق الحرة أمامها، فمشكلة تغيير المناخ على سبيل المثال يقوم عليها انقسام كبير حول " المصالح الاقتصادية و السياسية " للولايات المتحدة الأمريكية ، فشركات التأمين و كثير من

1– علي سعيد ،" تدخلات السياسية في البيئة و أثرها على صحة و مستقبل كوكبنا "، اطلع عليها بتاريخ ، 2018/06/05،/تدخلات ــ السياسية ــ في ــ البيئة /https//www.ts3a.com/bi2a

2- العشاوي ،" المسؤولية الدولية "، 111.

الشركات الأخرى الأمريكية مهتمة بمخاطر التي تنجم عن التغيير المناخي . أما شركات الطاقة مهتمة برفض التكنولوجي ا الجديدة في حال تقييد استهلاك البترول و الفحم ، و مع ذلك فإن الجانبين معا يدركان مدى أهمية اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات حفاظا على أهميتها على الصعيد العالمي .[1]

من خلال هذه المعطيات نفهم أن الموقف الأمريكي دائما يكون مرتبط بعدة خلفيات سياسية أكثر منها اقتصادية يجب على القادة و متخذي القرار مراجعتها من أجل الإبقاء على الهيمنة الأمريكية .

1- نيل ماكفرلين و آخرون ، الهيمنة الأمريكية و المنظمات الدولية الولايات المتحدة و المؤسسات متعددت الاطراف ، تر أحمد حالي و الطيب غوردو (لندن : اصدارات أي ــ كتب ، 2016) ، 317.

المطلب الثاني : العامل الاقتصادي كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي: (الصين نموذجا)

للسياسات الاقتصادية هدفا لا يختلف عليه اثنان ، وهو تحقيق النمو الاقتصادي ، حيث يعتبر ضرورة ملحة لجملة من الأسباب كرفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع و ضمان وزيادة العرض لفرص العمل ، و تلبية احتياجات الحكومة لكي تقوم بمهامها على أكمل وجه . إذن فالنمو الاقتصادي هو هدف في كل دولة من دول العالم.

وهو تعبير عن الزيادة في المقدرة الاقتصادية لبلد من البلدان خلال فترة زمنية محددة مقارنة بالفترة السابقة و يعبر كذلك على الزيادة في الناتج الوطني القومي ، و وفق هذا الفهم للنمو و للناتج لا تأخذ بالاعتبارات عناصر الطبيعة و حجم الخسائر البيئية .[1]

لقد ظل و منذ فجر الثورة الصناعية رفع المستوى المعيشي للأفراد هدفا للنشاط الاقتصادي للإنسان من خلال السياسات و البرامج الاقتصادية للدول ، بواسطة عمليات التصنيع و التقدم التكنولوجي باعتبارها أهم طريقة لتحقيق ذلك . فكان المسعى المتمثل في النمو الاقتصادي المتزايد على حساب المسعى البيئي و الاجتماعي .[2]

لذلك هناك جملة من الأسباب جعلت المشكلة البيئية تتفاقم بشكل متسارع و من هذه الأسباب :

1- رائد شهاب أحمد ،" الاقتصاد و البيئة صراع المصالح و الحقوق "، مجلة الفتح 32(2008): 4.

2- احمد لعمى ،" اشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي و حماية البيئة : مقاربة توفيقية " ، الباحث 12 (2013) : 90.

ــ أسباب تتعلق بالنمو السكاني الكبير على الكرة الأرضية الذي يستوجب تنمية اقتصادية و ما يرافقها من استنزاف بمواد الطبيعة .

ــ التطورات التقنية الاقتصادية الضارة بالبيئة .

ــ النظر للبيئة كملكية عامة و ما يترتب عنه من تدمير و تخريب في بعض الدول لتقص الثقافة البيئية .

ــ أسباب تتعلق بالسلوك البشري و خاصة في البلدان النامية أين تعطى الأولوية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان.

ــ سعي المنشآت الاقتصادية كالمصانع و الشركات الخاصة للاستغلال الأوسع للموارد و التعظيم الربح إلى أقصى حد ، وذلك باستغلال البيئة و تلويثها دون اكتراث .[1]

في هذا السياق سوف نتحدث عن الصين كون الصين و كما يعرف الجميع قوة اقتصادية تحتل مراتب متقدمة ، حيث كانت أكبر قوة اقتصادية في العالم منذ 1820 حتى نهاية القرن التاسع عشر ، و تقف اليوم في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، فمنذ عام 2010 الصين هي أكبر مصدر للسلع التجارية ، كما أنها تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلدان ، وقد نجحت الصين في رفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بأكثر من 40 ضعف عام 2015 مقارنة بالأعوام الماضية. كما نعلم قامت الصين بتخفيض مستويات الفقر و الارتقاء

1– محمد آدم ،" الاقتصاد و البيئة ،" مجلة النبأ 56(2001) : 14.

باقتصادها بفضل تحولها إلى مركز تصنيع للعالم و تصدير المنتجات .[1]

لكن النمو غير العادي للاقتصاد جلب كابوسا للدولة الصينية ، حيث أصبحت تعاني من مشكلة تلوث خانقة ، فالاقتصاد الجيد يعتبر من أهم عوامل التقدم ، لكنه قد يشكل نقمة على الدولة و على البشرية إذا كان على حساب البيئة و المشكلة أن الأمر للصين ليس بالسهل فاقتصادها المتنامي و احتياجات التمدن تتطلب إنتاج الطاقة ، و غالبا ما يتم إنتاجها عن طريق موارد الطاقة غير المتجددة (الوقود ــ الفحم ..) التي تعتبر مصدرا كبيرا للتلوث الهواء.[2]

حيث تعتبر الصين أكبر ملوث للهواء و من أكبر الدول إخراجا للانبعاثات الحرارية خاصة مع ما تشهده من ثورة صناعية ، فلا بد من حث الصين على التعاون لحماية البيئ ، وربما يشجع ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بخفض الابعاثات الكربونية على الرغم من أنها تشارك الصين في أعلي نسبة للانبعاثات العالمية ، فقد أعلنت الصين أنها مستعدة لتخصيص 1% من ناتجها المحلي لمكافحة التلوث ، أي أنها ستدفع 350 مليار دولار لحماية البيئة من التلوث .[3]

1- مايا جريديني ،" كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي ؟"، اطلع عليه بتاريخ ، 2018/06/04 #https//arabiya.net/ar/evonomy/2016/09/04.html الاقتصاد ــ الصيني

2– مروة الاسدي ،" التلوث البيئي : صناعة صينية تقود العالم إلى نهايته ،" اطلع عليه بتاريخ2018/06/04.

https//m.annabaa.org/arabic/enrironment/13224.

3– مصطفى يوسف كافي ، اقتصاديات البيئة و العولمة(سوريا : دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، 2013)،369.

حيث قدرت دراسة أمريكية أن تلوث الهواء في الصين يتسبب في وفاة أكثر من 1.6 مليون سنويا بمعدل 440 وفاة في الشهر ، محذر من أن التعرض للهواء الملوث في الصين من شأنه تقليل عمرك ب 20 دقيقة.

وتضطر السلطات الصينية إلى مجابهة هذا الخطر البيئي بإجراءات محدودة مثل رش المواد الكيماوية و وقف جزء من حركة السيارات و نشاط المصانع بالعاصمة غير أن المشاريع الاقتصادية المدرة للربح تبقى لها أولوية على البيئة .[1]

تواجه البيئة في الصين أيضا مخاطر أكثر تهديدا ، حيث هناك زيادة كبيرة في عدد السيارات و المشاريع الكبيرة ، و اختفاء سريع للأراضي الرطبة التي ستتواصل نتائجها السلبية بالتراكم في المستقبل ، كذلك نجد في الصين انخفاض في الوعي البيئي ، لأن الصين لا تستثمر إلا قليل في التعليم .[2]

و هكذا تبقى الصين تترنح بين ازدياد الأضرار البيئية و زيادة حماية البيئة ، و عدد سكان الصين الكبير و اقتصادها الضخم الذي ينمو بسرعة و مركزيتها الحالية و التاريخية ، يعني أن خطوات الصين المترنحة تتضمن جهد أكبر من تلك التي تقوم بها أي دولة أخرى . ستؤثر النتيجة ليس في الصين فحسب و إنما على العالم كله أيضا ، فالحكومة الصينية في المستقبل يجب أن تدرك أن مشكلاتها البيئية تشكل تهديدا أكبر

1– خالد بن الشريف ،" جوانب مظلمة للنهضة الاقتصادية الصينية "، اطلع عليه بتاريخ 2018/06/05

https//www.sasapost.com/china-and-demacpacy/

2– جارد دياموند ، الانهيار ــ كيف تحقق المجتمعات الاخفاق أو النجاح ؟، تر مروان سعد الدين (المملكة العربية السعودية : العبيكان للنشر ، 2011) ، 514.

من مشكلة النمو السكاني في البلاد ، و ربما يجب أن تتوصل إلى أن مصالح الصين تتطلب سياسات بيئية صارمة و فعالة مثل سياسات تخطيط الأسرة فيها .[1]

1- نفس المرجع ، 516.

المطلب الثالث : متطلبات الدول النامية كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي .

لقد كان الإشكال الكبير بين دول الشمال المتقدمة و دول الجنوب المتخلفة أو نامية حول تلك المشاريع المرتبطة بالتنمية (الاقتصادية الصناعية). فبالنسبة للدول المصنعة فهي ترى بضرورة الحد من المشاريع الصناعية المرتبطة بالتلوث لما ينتج عنها من أضرار بيئية كالتلوث الهوائي و تلوث المياه وغيرها . و رأت بالمقابل الدول النامية أن هذه الصناعة هي أساس تقدمها و رفاهية مجتمعاتها ، و أن مطالب الدول المتقدمة في ضرورة الحد من هذه المشاريع هي خدعة امبريالية ، فصرخت مرحبا بالتلوث الذي يجلب الرفاهية لشعوبنا و لقد استمر هذا الخلاف لعقود متتالية .[1]

يعتبر إلزام الدول الشمالية للدول الجنوبية تحمل أعباء المشاكل البيئية دون مراعاة لخصوصياتها و مساومتها على قضية النمو ، وجها آخر من أوجه الصراع الجوهري بين الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف وهو صراع ليس بالجديد و أنما بدأ مع حملات الاستعمارية التي ولدت ظاهرة استغلال و التبعية . فمنذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم 1972 و إدراج الدول المتقدمة لمجموعة من المبادئ وافق المؤتمر عليها ، و احتدم الصراع بين الدول الصناعية و الدول النامية حول العديد من القضايا ، ففي الوقت الذي تطالب فيه الدول النامية بحل مشاكل الديون مثلا و نقل التكنولوجيا يكون الرفض من جهة الدول المتقدمة على هذه المطالب و غيرها .[2]

1- محمود الابرش ،" السياسات البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية "، (اطروحة دكتواره ، جامعة بسكرة ، 2017) ، 74.

2- شمسة بوشنافة ،" النزاع البيئي و العلاقات شمال ــ جنوب " ، مجلة دفاتر السياسة و القانون 5(جوان 2011) : 96.

لم تشارك معظم دول العالم الثالث في هذا المؤتمر لاعتقادها في ذلك الوقت أن خطط حماية البيئة التي أعلنت عنها الدول المتقدمة ستؤدي إلى تعطيل نمو الصناعات فيها ، و أن مشاكل البيئة عبارة عن قضايا ثانوية في ذلك الوقت و هامشية .[1]

استمر الخلاف بين الطرفين في مختلف المحافل الدولية المتعلقة بالمجال البيئي بدءا من قمة الأرض و تحت شعار " عالم واحد " في محاولة من الدول الصناعية جرجرة الدول النامية إلى مصيدة القيود البيئية من تحد حركتها التنموية حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية كيوتو إلزام الدول النامية بخفض الانبعاثات الغازية الضارة بالغلاف الجوي ، وكانت حرب قوية انتهت بانتصار الدول النامية و التي رفضت أن تدرج على قائمة الدول التي فرض عليها خفض الانبعاثات ، مؤكدة (الدول النامية) أن تغير المناخ و ارتفاع درجة الحرارة سببه الدول الصناعية منذ الثورة الصناعية واكتشاف الفحم و البترول .[2]

فالدول النامية تقوم بهذه الجهود الكبيرة للتملص من قيود الاتفاقيات البيئية ، من أجل إحداث التنمية الاقتصادية و زيادة الإنتاج الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات في كل القطاعات و المجالات مهما كانت انعكاساتها و إفرازاتها ، فمحاولة القضاء على البطالة بالنسبة لها أولوية من الحفاظ على نظافة المحيط و زيادة الصادرات من أجل زيادة المداخيل تتقدم على حماية الموارد للأجيال القادمة ، وهذا حسب تفسير بعض الاقتصاديين ممن فرقوا بين واقع التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة و أولويات التنمية في الدول النامية.

1– ايمن سليمان مزاهرة و علي فاتح الشوابكة ، البيئة و المجتمع (عمان : دار الشروق ، 2010)، 29.
2- بوشنافة ،" النزاع البيئي " ، 97.

ومن غير المحتمل أن تكون النوعية البيئية أولوية قصوى بالنسبة للدول التي يكون فيها الناس بالكاد يعرفون مصدر وجبتهم التالية.[1]

ومن الجهة القانونية و كيفية تطبيق الدول للاتفاقيات البيئية و رغم توصل الدول إلى إبرام أكثر من 180 اتفاقية دولية و إقليمية بشأن حماية البيئة ، إلا أن معظم هذه الاتفاقيات لم يتم تنفيذها بالشكل المطلوب من قبل غالبية الدول و خاصة الدول النامية لأسباب عديدة من أهمها غياب السياسات البيئية الواضحة في هذه الدول و تجاهل الجوانب القانونية في استراتيجيات الوطنية أو في خطط التنمية ، بالإضافة إلى النقص في الأدوات القانونية و الكوادر الفنية الوطنية المتدربة في تطبيق المعايير البيئية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية البيئية حتى بعد الانضمام إليها و تعهد الدول الأطراف بتطبيقها على المستوى الوطني .[2]

ومن الجانب السياسي فقد ساهم غياب القرار السياسي الفعال في الدول النامية بتعديل التشريعات البيئية التي تحول دون تطبيق الاتفاقيات الدولية في عرقلة تطبيق هذه الاتفاقيات و عدم اتخاذ القرار السياسي لإنشاء إدارات بيئية في أجهزة الدولة لمتابعة تطبيق تلك الاتفاقيات في دولها بسبب عدم تخويل قوانين إنشاء هذه الهيئات ، أو المجالس أو اللجان البيئية لتلك الاختصاصات ، وكما هو معلوم في الدول النامية

1- هشام غربي و محمد مداحي ،" في ظل التحديات البيئية : الدول النامية النفطية بين المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية التنموية "، (ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال و المسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار)، 7.

2- بدرية العوضي ،" درس في غياب التنسيق ، معوقات حماية البيئة في الخليج "، اطلع عليه بتاريخ 2018/05/26.

https//albayan.ae/one=wold/1200=11=01-1.1090338

تشكل القرارات السياسية عاملا أساسيا في تغيير الأوضاع السائدة فيها خاصة إذا كان موضوع التغيير من المواضيع غير المألوفة و الجديدة على المجتمع فحماية البيئة تعد أمرا مستجدا في هذه الدول .[1]

ومن جهة أخرى فإن النمط الاستهلاكي في الدول المتقدمة يشكل ضغطا كبيرا على البيئة فهناك شراهة في الاستهلاك لدى الأفراد في تلك المجتمعات كالمعادن و الوقود و الطاقة بنسبة مضاعفة مقارنة بالدول النامية ، فهذا دليل كبير يوضح مدى تأثيرها في البيئة في حين يلقون اللوم على دول العالم الثالث ، فاليابان مثلا تستهلك الوقود أكثر مما تستهلكه قارة آسيا بأكملها .[2]

إذن فإن دول العالم الثالث ليست هي المتسبب الرئيسي في مشاكل التلوث و التدهور البيئي ، و إن بعض أوجه الخلافات و المراوغات في كل اللقاءات بين دول الشمال و دول الجنوب تكشف النوايا الحقيقية للدول الصناعية التي استمرت في تخريب النظام البيئي خاصة في الدول الفقيرة و ترفض بعد ذلك المساهمة في حمايته .
و الأكثر من ذلك فإنها تحاول فرض إجبار الدول الفقيرة على حماية البيئة دون مراعاة لأوضاعها المتدهورة على جميع المستويات و هو ما يتضح في قضية المساعدات و الديون موضوع الصراع البيئي.[3]

فمن خلال عرضنا لهذا الفصل و نظرا للجهود الدولية المبذولة و الأدوار التي قامت بها الفواعل الأخرى من غير الدول نجد أن هذه الجهود لم تكن موفقة في بعض

1- نفس المرجع

2- جاسم محمد جندل ، تلوث البيئة : اسبابه ، انواعه ، مخاطره و علاجه (لبنان : دار الكتب العلمية ، 1971) ،42.

3- بوشنافة ،" النزاع البيئي "، 97.

الأحيان لأن المشكلة البيئية مازالت موجودة و من جهة أخرى وفقت بعض الجهود حتى و إن لم تكن كافية ، فقد جاءت بالجديد للحد من هذه المشكلة البيئية من خلال ابتكار آليات جديدة و نشر الوعي في الأوساط الدولية و المحلية من خلال التعاون المشترك من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

إذن فالحل يكمن في أن تقف جميع الدول و الفواعل الأخرى موقفا واحدا مبتعدة عن التوجهات السياسية و الأطماع الاقتصادية مع التركيز على التفكير في جدية الخطر الذي يحدق بهذا الكوكب.

الخاتمة

الخاتمة

إن توسع مفهوم للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة اكسب موضوع البيئة وتهديداتها أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية ، فظهر مفهوم الأمن البيئي الذي يسعى لتحقيق الأمن الإنساني من خلال الحفاظ على البيئة المحيطة به . و ذلك بإتباع عدة آليات وعبر كثير من الجهود على الصعيد الدولي أو ما يعرف بالدبلوماسية البيئية، التي لعبت دورا فعالا ومهما في أطار الحفاظ وحماية البيئة من التهديدات.

وخير دليل على ذلك الانجازات المحققة على ارض الواقع ، فما كانت الدول لتعرف أدوات الحفاظ على البيئة كالحكومة البيئية والتنمية لولا الدبلوماسية البيئية .فنظرا للتطور السريع الذي يشهده العالم في كل المجالا ت و آثاره السلبية على البيئة، توجب على المجتمع الدولي العمل بشكل مشترك وتعاوني لكي تزيد احتمالية تحقق الأمن البيئي .ولكي لا تكون هناك أي عوائق أمام الدبلوماسية البيئية .ومن خلال هده الدراسة تم التواصل إلى عدة نتائج يمكن حصرها فيما يلي:

– كانت بداية التعاون الدولي في مجال حماية البيئة متعثرة نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الشمال دول متقدمة والجنوب دول النامية.

–إن المسار التعاوني الذي جاءت به الدبلوماسية لم يكلل كله بالنجاح نظرا لعدم التزام الدول بما يترتب عنها من أدورا تقوم بها من اجل حماية البيئة .

–تقف امام الدبلوماسية البيئية عوائق تتعلق بالحسابات القطرية للدول خصوص في الجانب الاقتصادي والسياسي فمجمل الدول تسعى لتحقيق المصلحة الخاصة فقط .

الخاتمـــــــة

-لكي تحقق الدبلوماسية البيئة انجازات ايجابية على الأرض الواقع يجب أن تكون هناك مواجهة عالمية لهده التهديدات البيئة كما حدث في الاتفاقيات الإطارية للتغيرات المناخية التي جاءت بعدة آليات مبتكرة لكي تحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

-لعبت الفواعل الأخرى من غير الدول كالمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية دورا بارزا في إطارا الدبلوماسية البيئية من خلال الدعوة إلى تنظيم ملتقيات وموترات في المجال البيئي، و تلعب كذلك دورا المراقب على الدول لكي تقوم بالتزامها .

وفيما يلي نورد مجموعة من الاقتراحات:

- علينا أن نعي أن المشكلة البيئية في تطور متسارع جدا وان نقوم بإجراءات مناسبة ومدروسة بدقة لكي نواجه هذه المشكلة.

- على الدول صناعية الكبرى (دول الشمال) العمل بشكل تعاوني مع الدول النامية (دول عالم الجنوب).

- يجب علينا الخروج من الدائرة الحسابات القطرية أو المصلحة الخاصة لان البيئة و تهديداتها الجديدة لا تعترف بالحدود السياسية للدول بل تهدد الكوكب ككل لذلك يجب علينا من التوجه إلى المواجهة العالمية بشكل تعاوني .

-البحث عن آليات فعالة على ارض الواقع والابتعاد عن مجرد وضع قرارا ت في الجانب النظري فقط بل التوجه إلى الجانب التطبيقي.

-تحسيس الدول لمدى خطورة القضية ومحاولة اشتراك اكبر عدد ممكن منها في الاتفاقيات والبروتوكولات ، هذا لكي تكون فعالة ومعممة على جميع أنحاء العالم.

الخاتمـــــــة

-يجب أن تتخذ القرارات الناجمة عن الجهود الدبلوماسية البيئية صفة الإلزامية لكي لا تذهب هذه الجهود مهب الريح ولكي تبقى قضية الأمن البيئي من الأولويات على الساحة الدولية.

وفي ختام هدا العمل لا يسعنا إلا التأكيد عن أهمية الدور الذي تلعبه الدبلوماسية البيئية في قضية حماية لبيئة .فعلى جميع الدول والفواعل في النظام الدولي أن تعمل سويا لكي تحد من المشكلة البيئية كونها تهديدا للحياة البشرية على كوكب الأرض.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: القران الكريم

- سورة الأعراف ، الآية ، 56
- سورة البقرة ، الآية ، 60
-سورة النور ، الآية 55.

ثانيا : القواميس و المؤلفات

أ- المؤلفات باللغة العربية

- ابو العطا ، رياض صالح .الحماية البيئة من منظور القانون الدولي.مصدر:دار الجامعة الجديدة،2009.
- الحمد ،رشيد و صباريني، سعد محمد . البيئة و مشكلاتها . الكويت : عالم المعرفة ، 1979.
- الروبي، محمد و محمد ،محمد . الضبط الإداري و دوره في حماية البيئة دراسة مقارنة . الرياض : مكتبة القانون و الاقتصاد ، 2014.
- العشاوي، صباح . المسؤولية الدولية عن حماية البيئة . الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2009 .
- الغزالي ، عيسى محمد . مشكلة تلوث البيئة .الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، 2004.
- الفاعوري ، وائل ابراهيم .الحرب و البيئة ابيض ... اسود . عمان : دار الخليج للصحافة و النشر ، 2017 .
- بكار، عبد الكريم. مدخل الي التنمية المتكاملة : روئية اسلامية . دمشق : دار القلم الاولى .
- تعالجي ،نوال علي . الحوكمة البيئية العالمية و ردو الفواعل غري الدولاتية فيها. عمان: مركز الكتاب الاكاديمي ، 2014.

قائمة المراجع

– جندل ، جاسم محمد . تلوث البيئة ، اسبابه ، انواعه ، مخاطره و علاجه. لبنان :دار الكتب العلمية ، 1971.

– جيدوبت ، مارك . التطزر التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية من استوكهولم إلى ريو دي جانيرو. ابو ضبي : مركز الامرات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2003.

– خالد مصطفى ، قاسم . إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية : دار الجامعة ، 2012.

– دياموند ، جارد .الانهيار ــ كيف تحقق المجتمعات الاخفاق أو النجاح ؟. تر مروان سعد الدين .المملكة العربية السعودية : العيبكان للنشر ، 2011.

– فهمي ، خالد مصطفى . الجوانب القانونية لحماية البيئة.من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية . مصر : دار الفكر الجامي ، 2011.

– كافي، مصطفى يوسف.اقتصاديات البيئة و العولمة. سوريا : دار مؤسسة رسلان للطباعة و النشر و التوزيع ، 2013.

– كايوون ، مايونج و آخرون . آلية التنمية النظيفة (آلية جديدة لمجابهة التغير المناخي) . تر ماهر عزيز . مصر : المكتبة الآكاديمية ، 2006..

– ماكفرلين ، نيل و آخرون . الهيمنة الأمريكية و المنظمات الدولية الولايات المتحدة و المؤسسات متعددت الاطراف . تر أحمد حالي و الطيب غوردو . لندن : اصدارات أي ــ كتب ، 2016.

– مزاهرة ، ايمن سليمان و الشوابكة ، علي فاتح . البيئة و المجتمع. عمان : دار الشروق ، 2010.

– معلوف ، حبيب. قضية تغيير المناخ العالمي بين اخفاقات كيوتو و توقعات باريس. لبنان : دار الغرابي ، 2012.

– نافع ، محمد عبد الكريم . الأمن القومي . القاهرة : دار الشعب للنشر و الطباعة ، 1972.

– هلال، اشرف . جرائم البيئة بين النظرية و التطبيق . القاهرة : دار النهضة العربية ، 2005.

قائمة المراجع

ب- القواميس باللغة الاجنبية

le petite Larousse . France .éditons Larousse .2001 .

ثالثا: الاطروحات و الرسائل

أ- الاطروحات

- الابرش، محمود ،" السياسات البيئية في الجزائر في ظل الاتجاهات البيئية العالمية "، اطروحة دكتواره ، جامعة بسكرة ، 2017.

- العايب، عبد الرحمن ،" التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة،" أطروحة دكتورا جامعة سطيف ، 2011 .

- خليفة، تركية ،" دور المؤسسات الحكومية في حماية البيئة " أطروحة دكتوراه ، جامعة بسكرة ،2017.

- شعشوع ، قويدر ،" دور المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي البيئي " ، اطروحة دكتوراه ، جامعة تلمسان ، 2014.

ـــ مدوني ،علي :" قصور بناء الدولة في اقريقيا و انعكاساتها على الأمن و الاستقرار فيها "، اطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة ،2014.

ب- الرسائل

- إبن براهيم ، سارة ،" الحوكمة البيئية و دورها في تحقيق التمنية المستدامة ، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة، 2015.

- بن صديق ، فاطمة ،" الحماية القانونية للبيئة في التشريع الجزائري "، رسالة ماجستير ، جامعة تلمسان ، 2016 .

قائمة المراجع

– بهلول ، عبير ، النظرية الواقعية البنيوية في الدراساتت الأمنية ، دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003"، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 03 ،2014.

– بوسطيلة ، سميرة ،" الأمن البيئي ــ مقاربة الأمن الإنساني ــ" ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ،2012.

– حسيني ، مريم ، " أبعاد التنمية المستدامة و علاقتها بالتنمية المحلية : دراسة حالة بلدية ــ الحجيرة ــ ،"رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة ،2014 .

– حمزاوي، جويدة ،" التصور الأمني الأوروبي : نحو بنية شاملة و هوية استارتيجية في المتوسط "، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة،2011.

– دير ، امينة ، اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا دراسة حالة : دول القرن الافريقي"،رسالة ماجستير،جامعة بسكرة،2014.

– طاوسي ، فاطنة ،" الحق في البيئة السلمية في التشريع الدولي و الوطني "، رسالة ماجستير ، جامعة ورقلة، 2015 .

– فلمبان ، هدى ناصر داود ،" تحقيق الأمن البيئي "، رسالة ماجستير ، جامعة جدة 2017.

- منشان ، عبد الكريم ،" دور نظام الادارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية"، رسالة ماجستير ، جامعة سطيف،2013.

– ناهد ناصر داود فلمبان ، " تحقيق الأمن البيئي "، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، المملكة العربية السعودية ،2017 .

– واري، عبد الكريم ،" الحلف الأطلسي و اجراءات بناء الثقة في الفضاء المتوسطي"، رسالة ماجستير ، جامعة تيزي وزو،2014.

رابعا : الملتقيات و المؤتمرات

– عبد العظيم ، ايهاب طارق ." أثر التشريعات الوطنية و القانون الدولي على تحقيق الأمن البيئي". ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية و أثره على الأمن البيئي ، مملكة البحرين ، المنامة ،18 ــ 20 مارس 2014.

– غربي ، هشام و مداحي ، محمد ." في ظل التحديات البيئية : الدول النامية النفطية بين المسؤولية الاجتماعية و المسؤولية التنموية ".ورقة مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الاعمال و المسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار .

– كسرى ، مسعود و طاهري ، الصديق ." اثر الأمن البيئي في مكافحة الفقر و تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ".ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، الجزائر 3 ، 08ــ09 ديسمبر 2014.

– ناجي ، محمد ." رؤية حول دور الجمعيات الأهلية في مواجهة آثار تغيير المناخ ".ورقة مقدمة لمؤتمر الوطني حول التغيرات المناخية و آثارها على مصر ، مصر ، 2 ــ 3 نوفمبر.2009 .

خامسا:المجلات و النشرات العلمية

– أبو جودة ، الياس . " التنمية المستدامة و أبعادها الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية ،" مجلة الدفاع الوطني اللبناني 78 ، (تشرين الأول 2011).

– آدم ، محمد ." الاقتصاد و البيئة ." مجلة النبأ 56(2001) : 14.

– الحديثي ، صلاح عبد الرحمان ." الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الاطراف ." المجلة العارقية الاكاديمية ، 15 (2006) :156.

– الخادمي ، نور الدين ." القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل". المجلة العربية للدراسات الأمنية،43:12 .

قائمة المراجع

– الدوسري ، محمد مطلق ." الوعي البيئي المستدام من المنظور الإسلامي ". الأمن و الحياة 392(2015) : 118 ــ 121.

– الزيادي ، محمد فتح الله ." البيئة و الإسلام " . إمارة الشارقة ، منظمة المؤتمر الإسلامي19 : 20.

– الشلش ، محمد ." رؤية الشريعة الإسلامية و مناهجها في الحفاظ على البيئة ". (فلسطين : جامعة القدس المفتوحة) : 158.

– العتابي ، نوال ." الحوكمة البيئية العالمية : مدخل لتطوير السياسة البيئية الدولية " .المجلة الجزائرية للدراسات السياسية (6 ديسمبر 2016): 123 .

– القصاص، محمد عبد الفاتح ." قضايا البيئة المعاصرة ". العلوم الحديثة1 (1983) : 35.

– المصري ، خالد موسى ." الوضعية و نقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، 300 (2014) :328 .

– المنشاط ، عبد المنعم ." الأمم المتحدة و مفهوم الأمن ". مجلة السياسة : (1972) 74.

– باسيني ، أوليفيا و والف ، سيمون . " ملخص الاجتماع التحضيري العربي الاقليمي بمؤتمر الامم المتحدة للتنمية المستدامة . " تر . نهى الحداد ، نشرة مفاوضات من أجل الأرض 8 (اكتوبر 2011).

– بن العجمي بن عيسى ، محسن ." الأمن و التنمية ". الرياض ، جامعة نايف االعربية للعلوم الأمنية ،(2011) :14.

– بن سعيد ، مراد ." الحوكمة البيئية و التجارة العالمية: نحو تفسير لاشكالات الحوكمة البيئية العالمية." المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية 2(2014): 7.

– بن سعيد ، مراد و زياني ، صالح ." فعالية المؤسسات البيئية الدولية ". مجلة دفاتر السياسة و القانون 9(جوان 2013) : 215 .

– بن عليه ، بن عطاالله ." الحماية الدولية للحق في البيئة " ، مجلة جيل حقوق الانسان 2(2013)

قائمة المراجع

– بن فطيمة ، بوبكر ." القانون الدولي لحماية البيئة ." الجزائر ، جامعة سعيدة ،) *2017*) :40.

– بن محمد الشقحاء ، فهد ." الأمن الوطني: تصور شامل". الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية"(2004) :15.

– بوشنافة ، شمسة ." النزاع البيئي و العلاقات شمال ــ جنوب " . مجلة دفاتر السياسة و القانون 5(جوان 2011) : 96.

– جرابية ، الصادق ." تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة ". مجلة العلوم القانونية و السياسية ،8 (2014) : 22.

– جراية ، الصادق ." تحزلات مفهوم في ظل التهديدات الدولية الجديدة ". مجلة العلوم القانونية و السياسية 8(2014): 19.

– سلامي ، اسماء ." الاعلام و اتصال كفاعل استراتيجي في ارساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر و الازمات الراهنة ــ الواقع و المأمول ــ" .مجلة دراسات و ابحاث 25 (2016) :6.

– سلمان هادي ، ازهار ." التعليم مؤشرا من مؤشرات التنمية دراسة الواقع المستوى التعليمي في مصر." مجلة ديالي 53،(2011):6.

– سليمان أحمد ، محمد ." الاطار القانوني لبيع حصص التلوث(دراسة تحليلية في ضوء بروتوكول اتفاقية كيوتو بشأن الاحتباس الحراري و تغيير المناخ ." مجلة المفكر 12 :13.

– شكراني ، الحسين . " مؤتمر ستوكهولم 1972 الى ريو + 20 2012 : مدخل إلى تقيين السياسة البيئية العالمية " . بحوث عربية اقتاصدية 63 ، 64 ،(2013) :149.

– شكراني ، الحسين . " نحو حوكمة بيئية عالمية ". رؤى استراتيجية (أكتوبر 2014) :36 .

– شهاب أحمد ، رائد ." الاقتصاد و البيئة صراع المصالح و الحقوق ". مجلة الفتح 32(2008)

– طواهرية ، منى . " نحو مقاربة جديدة للأمن البيئ و تحقيق التمنية المستدامة في الجزائر " . المجلة الجزائرية للأمن و التنمية 11(جويلة 2017) : 158.

– عبد الله ، علي محمد ." الوقود الحيوي و استخدام الطحالب ."وكالة الصحافة العربية ، (2016)

قائمة المراجع

– علواني ، مبارك ." دور المنظمات الدولية المتخصصة و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث". مجلة المفكر ، 14 ، 627.

– عثامنة، غنية ." الحكامة البيئية الدولية ". مجلة بحوث 11(الجزء الثاني): 160 .

– كبابي ، صليحة ." الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث ". مجلة علوم الإنسانية 38 (2012) : 239.

– لعمى ، احمد ." اشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي و حماية البيئة : مقاربة توفيقية " . الباحث 12 (2013) : 90.

– مبارك ، فطيمة ." التنمية المستدامة : أصلها و نشأتها ، " مجلة بيئة المدن الالكترونية 13 ." (يناير 2016) : 15.

– مجدوب ، عبد المؤمن ." مكانة السياسات البيئة ضمن أجندة الامم المتحدة ". مجلة دفاتر السياسة و القانون 10 (جوان 2016) : 631.

– محمد ابراهيم ، ابراهيم و ابراهيم الفايق، احمد ." ابعاد مفهوم الأمن البيئي و مستويات في الدراسات البيئية ". كلية علوم الجغرافيا و البيئة ، الخرطوم (2016) : 6.

– مفتاح ، عبد الجليل ." التعاون الدولي في مجال حماية البيئة ". مجلة المفكر 12 :257.

- فريجة أحمد ولد مية فريجة . " الأمن و التهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة". وفاق السياسة و القانون 14(2016): 95.

سادسا: التقارير

– الامم المتحدة ، الاتفاقيات الاطارية بشأن تغيير المناخ ، (كوبنهاجن) ، الدورة 15 ، ديسمبر 2009،

قائمة المراجع

سابعا :المواقع الالكترونية

– اديب ، عبد السلام ." ابعاد التنمية المستدامة ." اطلع عليه 6 ماي 2018 التنمية http//fbooks9.com/doc-8.html

– الاسدي ، مروة ." التلوث البيئي : صناعة صينية تقود العالم إلى نهايته ." اطلع عليه بتاريخ2018/06/04. .https//m.annabaa.org/arabic/enrironment/13224

- الجابر ، سلطان ." مؤتمر كوبنهاجن لتغير المناخ خطوة مهمة نحو الامام ". اطلع عليه www.alittihadae/mobiteldetails.php?id=981.8y=2010..2018/06/02

– الديويكات ، برائة ." ما المقصود بالتنمية المستدامة ". اطلع عليه 4 ماي 2018–06–12 ما–المقصود–بالتنمية –المستدامة/www.mawdoo3.com

– العوضي ، بدرية ." درس في غياب التنسيق ". معوقات حماية البيئة في الخليج "، اطلع عليه بتاريخ https//albayan.ae/one=wold/1200=11=01-1.1090338.2018/05/26

– الغمري ، منال. " المحافظة على البيئة ". خطوت معنيئة في طيق التنمية " اطلع عليها 26افريل2018 ،. http://www.ahram.ong.fg/news/2021.32/135/571193/ aspx ملف خاص / المحافظة على البيئة ــ خطوات معينة في طريق التنمية

– الفلاح ، زيدون ." دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ ." اطلع عليه بتاريخ . 06/03/ دور ــ المنظمات ــ غير ت الحكومية ــ في ــ حماية ــ الم 2018https//kitabat.com/2017/11/09

– الوادعي ، بشير ابراهيم ." الأمن البيئي منجز السلوك البشري و التنمية المستدامة .اطلع عليه بتاريخ 22/05 2018/ www.alwasatnews.com/news/1012558.html

– بن الشريف ، خالد ." جوانب مظلمة للنهظة الاقتصادية الصينية ". اطلع عليه بتاريخ https//www.sasapost.com/china-and-demacpacy/2018/06/05

قائمة المراجع

– بن علي أبو عواد ، صالح ." أهمية تنمية الوعي البيئي و كيفية تحقيقه ." اطلع عليه 15/ 05 / 2018 www.saaid.net/doat/annad/65.htm.

– جريديني، مايا ." كيف تحول اقتصاد الصين إلى ثاني أكبر اقتصاد عالمي ؟". اطلع عليه بنتاريخ ، 2018/06/04#html.الاقتصاد ــ الصينيhttps//arabiya.net/ar/evonomy/2016/09/04

– حج محمد ، مروان محمد ." الأمن في العلاقات الدولية ". اطلع عليه 29 جانفي 2018. http//political-e ncyclopedia.org.2016/11/06

– خنفوسي ، عبد العزيز . " تنفيذ التزامات بروتوكول كيتو في اطار مواجهة التغيرات المناخية ".اطلع عليه في 2018/06/02. https//democraticac.e/70=48896

- زقاع ، عادل ." اعادة صياغة مفهوم الأمن ". اطلع عليه بتاريخ 27جانفي 2018، http//www.geacities.com/algeggagh/necom1.html

- زقاغ ، عادل ،" مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية ،" اطلع عليه بتاريخ 29جانفي2018، http//bohothe.blogspod.com/2010/03/blog.post.html7,.1

– سعيد ، علي ." تدخلات السياسية في البيئة و أثرها على صحة و مستقبل كوكبنا ". اطلع عليها بتاريخ ، 2018/06/05،/تدخلات ــ السياسية ــ في ــ البيئة /https//www.ts3a.com/bi2a

– شمس الدين ، عبد الحميد ."تعريف البيئة ". اطلع عليه بتاريخ ،26جانفي2018،تعريف ــ البيئةwww.mawdoo3.com

– ضمراوي، بانا . " تعريف التنمية " .اطلع عليه بتاريخ 01 ماي 2018. التنمية –تعريف ــ www.mawdoo3.com

- عارف فرحات ، مأمون ." القانون الدولي البيئي".اطلع عليه 2018/06/01. http://sites.google.com/site/mamounfarahatyahoo/..13

- عبد السلام محمد ، سامح ." مفهوم البيئة ". اطلع عليه بتاريخ 02فيفري2018 . http//www.alukah.net/cluturee /0859342/

قائمة المراجع

- عبد الله ، حسين ." مؤتمر كوبنهاجن و حماية البيئة ". اطلع عليه ، www.shorouk.news.com/mobile/columns/viewsoaspacdate=01122018/06/02

– عبد الله العوض ، بدرية ." التطور التاريخي لسن قوانين و تشريعات حماية البيئة من التلوث " . اطلع عليه بتاريخ ، 27أفريل ، 2018. Ksag.com / index .php / articles / single anticle / antid / 16596.

– كرد لواد ، مصطفى . " حماية البيئة : على ضوء الجهود المؤسسة لمبادئ البيئة " . اطلع عليه بتاريخ 19 أفريل 2018. حماية – البيئة – دراسة– على –ضوء–الجهود–المؤسسة–للمبادئ– البيئية –/www.maan.ctr.org / magazine / article / 1084

– مرعي، ايمان ." التغيرات المناخية و قمة كوبنهاجن ". اطلع عليه في 2018/06/02 www.ahram.org.eg/archive/sl= ahram=fileymens.3537

– هاشم ، حمدي ." الأمن البيئي العالمي و الدمار الشامل للحروب".اطلع عليه بتاريخ 23فيفري2018، www.feedo.net/emrioent/enoremomtal.tpnoblems/security.thm

– هاندل ، عونتر . " اعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية ، اعلان ستوكهولم 1972 و اعلان ريو بشأن البيئة و التنمية 1992". اطلع عليه بتاريخ 27 أفريل ، 2018، www.legal.un.org. Pdf . dunches. Dunchuna

- وافي ، حاجة . " الاهتمام الدولي بحماية البيئة ." اطلع عليه بتاريخ 21 فيفري 2018/ الاهتمام ــ الدولي ــ بحماية ــ البيئةWWW.donitetentenephise.com

lorraine elliott. Environ mentalisme. .28mai2018.. www.britannica.com/ - topic/enveommentalis

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	08
الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة	18
المبحث الأول : مفهوم الأمن	19
المطلب الأول : تعريف الأمن	20
المطلب الثاني : ماهية الأمن في النظريات الوضعية	25
المطلب الثالث : ماهية الأمن في النظريات ما بعد الوضعية	20
المبحث الثاني : مفهوم البيئة	32
المطلب الأول : تعريف البيئة	33
المطلب الثاني : المشكلة البيئية	38
المطلب الثالث : ظهور فكرة حماية البيئة	42
المبحث الثالث : مفهوم الأمن البيئي	46
المطلب الأول : تعريف الأمن البيئي.	47
المطب الثاني : أبعاد و مستويات الأمن البيئي .	52
الفصل الثاني : الجهود الدولية لتحقيق الأمن البيئي	56
المبحث الأول : التطور التاريخي للنظام البيئي العالمي	57
المطلب الأول : الجهود التاريخية لحماية البيئة	58
المطلب الثاني : التطور الثقافي للأمن البيئي : مرحلة الحرب الباردة	63

المطلب الثالث:البيئة فيما بعد مرحلة الحرب الباردة: الاهتمام الدولي الخاص	70
المبحث الثاني : الحكومة البيئية و الأمن البيئي	75
المطلب الأول : ماهية الحكومة البيئية	76
المطلب الثاني : ظهور فكرة الحوكمة البيئية العالمية	81
المطلب الثالث:آليات الحوكمة البيئية العالمية لتحقيق الأمن البيئي العالمي	85
المبحث الثالث : التنمية المستدامة كأداة للأمن البيئي	88
المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة	89
المطلب الثاني : ظهور فكرة التنمية المستدامة في المجال البيئي	94
المطلب الثالث: آليات التنمية لتحقيق الأمن البيئي	98
الفصل الثالث : الدبلوماسية البيئية : الانجازات و العوائق	103
المبحث الأول : انجازات الدبلوماسية البيئية في تحقيق الأمن البيئي.	104
المطلب الأول : تطور القانون البيئي و أثره على حماية البيئة	105
المطلب الثاني : ايجابيات الاتفاقيات الإطارية لتغيير المناخ (بروتوكول كيوتو و اتفاقية كوبنهاجن)	109
المطلب الثالث : دور المنظمات الحكومية و غير الحكومية في تحقيق الأمن البيئي .	117
المبحث الثاني : الدبلوماسية البيئية : عوائق تحقيق الأمن البيئي	122
المطلب الأول : العامل السياسي كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي : (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا)	123

المطلب الثاني : العامل الاقتصادي كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي: (الصين نموذجا)	128
المطلب الثالث : متطلبات الدول النامية كعائق أمام تحقيق الأمن البيئي .	132
الخاتمة	138
قائمة المراجع	142
الفهرس المحتويات	
قائمة الجداول	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 1	انبعاثات الغازات الدفيئة لدول المرفق الأول خلال عامين 2000 و 2002	113-112

Université 08 mai 1945

Faculté de droit et sciences politiques

Département : sciences politiques

N° d'inscription : 11/6007812

N° de série :

Diplomatie environnementale: la sécurité environnementale mondiale entre les pays Et la confrontation mondiale

Mémoire en Vue de l'Obtention du diplôme de master

Encadreur :
Guessoum Salim

Présenté Par :
Rouami Habib

Devant la jury composé de :

Nom et Prénom	Université	Degré scientifique	
Hamidani salim	08 mai 1945	Professeur D	Président
Guessoum salim	08 mai 1945	Professeur	Encadreur
Lebal Nasser Edinne	08 mai 1945	Professeur	Examinateur

Année Universitaire : 2017/2018

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة :

بعد توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعاد أخرى غير العسكرية ، جاء الأمن البيئي لاعتبار المشكلة البيئية من المصادر المهددة للأمن بصفة عامة حيث أصبحت القضية البيئية محل اهتمام الدول و كأولوية يجب العمل عليها من خلال الجهود المبذولة في إطار الدبلوماسية البيئية.

حيث تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية دور الدبلوماسية البيئية في حماية البيئة و إيجاد حلول لمشكلها . حيث وظفنا النظرية الواقعية التي تفسر مدى انحصار حسابات بعض الدول في تحقيق المصلحة الخاصة قبل التفكير في الأمن البيئي كالصين و الولايات المتحدة الأمريكية و من جهة أخرى وظفنا النظرية الليبرالية التي تدعو إلى الأمن الجماعي الذي يتحقق من خلال التعاون لحل المشكلة البيئية .

من هذا المنطلق تم إبراز الدور الذي تقوم به الدبلوماسية البيئية على الساحة الدولية ، و الانجازات المحققة التي نتجت عن مختلف المؤتمرات وجهود مختلف الفواعل في النظام الدولي ، و كذلك أبرزنا العوائق التي تقف أمام الدبلوماسية و المتمثلة في الحسابات القطرية للدول .

و حاولنا كذلك عرض لأهم الحلول و الآليات المتوصل إليها كنتيجة للجهود الدولية المبذولة. كالحوكمة البيئية و التنمية المستدامة و سعيهما إلى تحقيق نتائج ملموسة على ارض الواقع .فللدبلوماسية البيئية دور مهم من خلال الجهود المبذولة على المستوى الدولي في تحقيق الأمن البيئي.

ملخص الدراسة

الكلمات المفتاحية :الأمن \ البيئة \ الأمن البيئي \ الدبلوماسية البيئية \ الاتفاقيات البيئية \ الحوكمة البيئية \ التنمية المستدامة.

Obstract :

After expanding the concept of security to include other non-military dimensions, environmental security came to consider the environmental problem as a threat to security in general. The environmental issue has become the focus of attention of countries and as a priority to be pursued through environmental diplomacy efforts.

The study aims at highlighting the effectiveness of the role of environmental diplomacy in protecting the environment and finding solutions to its problem. Where we employed the realist theory that explains the extent to which the calculations of some countries in the private interest before the consideration of environmental security such as China and the United States of America, and on the other hand we employed the liberal theory that calls for collective security achieved through cooperation to solve the environmental problem.

In this context, the role played by environmental diplomacy in the international arena, and the achievements achieved by various conferences and the efforts of different actors in the international system, were highlighted. We also highlighted the obstacles facing diplomacy in the national accounts of countries.

We also tried to present the most important solutions and mechanisms reached as a result of international efforts. Such as environmental governance and sustainable development, and their efforts to achieve concrete results on the ground. Environmental Diplomacy has an important role to play through efforts at the international level to achieve environmental security.

Key words: Security / Environment \ Environmental Security \ Environmental Diplomacy \ Environmental Agreements \ Environmental Governance \ Sustainable Development